البـاب الأول

الفصل الأول : اتجاهات علم الاجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية .

الفصل الثانى : العالم الثالث : تنمية أم تبعية ؟ .

الفصل الأول

اتجاهات علم الاجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية

دكتور السيد محمد الحسينى

مقدمة :

يمثل علم اجتماع القرن التاسع عشر رد فعل طبيعى للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى شهدتها المجتمعات الأوربية حينئذ . فلقد شهدت هذه المجتمعات حادثتين هامتين كان لهما أكبر الأثر على اهتمامات علم الاجتماع ومناهج البحث فيه ؛ وأعنى بهما الثورة الصناعية ، والثورة الفرنسية . بعبارة أخرى يمكن اعتبار علم اجتماع القرن التاسع بمثابة استجابة لمشكلة **النظام** التى ظهرت فى أوائل ذلك القرن نتيجة للآثار التى ترتبت على النهضة الصناعية من ناحية ، والديموقراطية الثورية من ناحية أخرى . لذلك يمكن القول إن الفترة المنحصرة فيما بين الربع الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر تعد — من وجهة نظر التفكير الاجتماعى — فترة من أهم فترات تشكل المفاهيم والنظريات السوسيولوجية التى لا يزال يزخر بها علم الاجتماع المعاصر . ويكفى أن نشير إلى مفاهيم مثل : الصناعة ، الديموقراطية ، الطبقة ، الأيديولوجيا ، الترشيد ، الجماهير ، المساواة ، الليبرالية ، المحافظة ، الرأسمالية ، البيروقراطية . . . إلخ لندرك على الفور إلى أى مدى أسهمت هذه المفاهيم فى تشكيل طابع علم الاجتماع المعاصر[1] .

ولقد دفعت الظروف المختلفة التى مرت بها أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر العلماء الاجتماعيين إلى محاولة فهم البناء الاجتماعى — الاقتصادى —

(١) R. Nisbet, *The Sociological Tradition* : Basic Books, 1968, pp. 21-24.

السياسى الجديد الذى شهدته الدول الأوربية . ومن الطبيعى أن تدفعهم هذه المحاولة إلى إقامة تفرقة بين المجتمعات الصناعية الرأسمالية وبقية المجتمعات (سواء كانت معاصرة أو تاريخية) . وهذا بدوره يفسر لنا محاولة التمييز بين مفهومى « التحديث » Modernity (الذى يعكس خصائص المجتمعات الأوربية الجديدة آنئذ) ، والتقليد Traditionality (الذى يعبر عن السمات المعبرة عن المجتمعات غير الأوربية) .

والملاحظ أن معالجة هؤلاء العلماء للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى مرت بها المجتمعات الأوربية خلال القرن التاسع عشر تمثل — بشكل أو بآخر — امتداداً لفلسفة التنوير ، وإن كان ذلك لا يعنى التماثل الكامل فى معالجاتهم . فآدم سميث Smith — مثلا — يهتم فى مؤلفه « ثروة الأمم » بمعالجة التأثير الذى أحدثه تقسيم العمل المتزايد على الإنتاج ، بينما نجد هربرت سبنسر Spencer ينظر إلى المجتمع بوصفه كائناً عضوياً فى حالة تطور ، وأن المجتمع — شأنه شأن الكائن العضوى — يميل خلال تطوره إلى اتخاذ شكل معقد . . . فما تلبث أن تظهر وتنمو منظمات جديدة ، وما تلبث هذه المنظمات أن تزداد تخصصاً . ويبدو تأثر سبنسر بفلسفة التنوير أوضح ما يكون فى اعتقاده بأن نمو الكائن العضوى الاجتماعى يصاحبه عادة تطور فى خصائصه الإنسانية [٢] .

وعلى أية حال فلقد سعى هؤلاء العلماء — كل بطريقته الخاصة — إلى وصف التغيرات الأساسية التى مرت بها المجتمعات الأوربية نتيجة لانهيار الإقطاع ، ونمو التجارة ، وانتشار البروتستانتية ، وأخيراً ظهور الصناعة . ولقد اهتم كثير منهم بإقامة نماذج مثالية تعكس خصائص المجتمع الحديث (الأوربى) . ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدى (غير الأوربى) . غير أن هذه النماذج استندت إلى نزعة تطورية انعكست فى الثنائيات التى قدموها . فسير هنرى مين Maine يفرق

---

(٢) وبالإضافة إلى ذلك نشير إلى بعض فلاسفة التاريخ الذين أسهموا فى فهم التغيرات السريعة والعنيفة التى شهدتها المجتمعات الأوربية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أمثال فيرجسون Ferguson ، وميلار Millar ، وروبرتسون Robertson ، وفولتير Voltaire ، وتيرجو Turgot ، وكوندرسيه Condercet وهيردر Herder ، وهيجل Hegel . لقد سعى هؤلاء الفلاسفة إلى تفسير ثورات عصرهم وذلك فى إطار نظرية عامة للتاريخ .

بين مجتمع يستند إلى التعاقد (تقليدى) ، وآخر يستند إلى المكانة (حديث) ، وتونيز Toennis يميز بين المجتمع المحلى والمجتمع ، ودوركايم Durkheim يفرق بين « مجتمع متضامن تضامنًا آليًا » ، وآخر « متضامن تضامنًا عضويًا » ، وأخيراً نجد ماكس فيبر Weber يقيم تمييزاً بين مجتمع مستند إلى سلطة « تقليدية » وآخر مستند إلى سلطة « قانونية رشيدة »[٣] .

وينطوى كثير من النظريات السوسيولوجية التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر على غير قليل من الخلط بين مفاهيم كالتغير والتطور والنمو والتقدم ؛ مما عرضها لانتقادات مريرة ؛ مصدرها عدم ملاءمتها للتطبيق على الظواهر الاجتماعية ، وعلى طبيعة العلاقات بينها . ففكرة التطور الاجتماعى استعيرت مباشرة من نظريات التطور البيولوجى التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر . وفكرة النمو غالبًا ما تختلط مع فكرة التطور ، بل قد تستخدمان للإشارة إلى معنى واحد . كما أن مفهوم التطور — بدوره — يتداخل مع مفهوم التقدم ؛ فضلا عما ينطوى عليه الأخير من أحكام قيمية . وكنتيجة لذلك نجد البعض يميل إلى تبنى مفهوم التغير الاجتماعى للإشارة إلى كل صور التباين التاريخى فى المجتمعات الإنسانية[٤] .

ولا شك أن ديوننا نحو علماء اجتماع القرن التاسع عشر فادحة ، ولكن الإيمان المطلق بما ذهبوا إليه يعوقنا عن فهم التنمية فى دول العالم الثالث فهماً واقعيًا حيًا يلائم مقتضيات العصر . فالحاجة إلى تفسير تنمية العالم الغربى لم تعد هى الحاجة الماسة ، كما أن النظريات التى تنشأ عن هذه الحاجة ليست فى حد ذاتها — كما سأوضح فيما بعد — نظريات كافية وصادقة لفهم ما يدور فى الدول النامية الآن .

---

(٣) انظر تحليلات مستفيضة لآراء هؤلاء العلماء فى : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ؛ ترجمة الدكاترة محمود عوده ، محمد الجوهرى ، محمد على ، السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ ، دار المعارف بمصر ، الصفحات : ١٤٣ — ١٤٧ ، ١٦٢—١٦٨ ، ٢٦١ —٢٧١ . ويلاحظ أنه على الرغم من أن ماكس ڤيبر لا يعد واحداً من أعضاء المدرسة التطورية ، إلا أن أتباعه قد أكدوا بعض أفكاره التى تحمل طابعاً تطوريا خفيا ؛ ذلك لأن ڤيبر قد عرف — أساساً — بدراساته التاريخية لأصول الرأسمالية الغربية ، وباهتمامه الفائق بالترشيد المتزايد للحياة الاجتماعية وما ينطوى عليه من دلالات خاصة بالحرية الإنسانية .

(٤) ت ب . بوتومور ؛ تمهيد فى علم الاجتماع ؛ ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ، علياء شكرى ، محمد على محمد ، السيد الحسينى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ص ٤١١ — ٤٣٢ .

إننا لا نستطيع أن نفهم التركة التى خلفها الاستعمار إذا ما ظل اهتمامنا مقصوراً على منظور لا يعنى أساساً بوجود هذا الاستعمار ونتائجه . ويبدو لنا أن الفشل — أو عدم الرغبة — فى تحديد آثار الاستعمار ونتائجه قد حجب عنا حقيقة بالغة الأهمية هى : أن الاستعمار التقليدى (والإمبريالية الآن) يمثل عملية مستمرة من خلالها تشكل البناء الاجتماعى — الاقتصادى — السياسى الذى تعرفه الدول المتخلفة الآن . إن من الصعب — إن لم يكن من المستحيل — أن نفهم التنمية الأوربية فى ضوء المفاهيم والتصورات التطورية . لقد كانت التنمية فى الغرب مصاحبة للثورة والحرب الأهلية[٥] . ولا نستطيع — استناداً إلى ذلك — القول بأن التنمية خلال القرن العشرين ستكون أقل حدة وشدة من تلك التى حدثت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد يكون من الإنصاف القول بأن النظرية التطورية قد أفادتنا فى تقديم وصف ممتاز لكيفية اختلاف المجتمعات التقليديةعن المجتمعات الحديثة ، ولكنها لا تفسر — بأى حال من الأحوال — ديناميات التحول إلى مجتمع حديث أو عصرى . ومن هنا يمكننا أن نعتبر آراء ماركس بمثابة محاولة ناجحة — على الأقل — لتفسير ديناميات هذا التحول ، ولسوء الحظ فليست هناك حتى الآن أية محاولة جادة لإقامة تأليف بين النظرية التطورية ونظرية ماركس فى التناقض والثورة . ومن ذلك يبدو واضحاً أن النظرية التطورية تميل — فى نهاية الأمر — إلى تأكيد الطابع التقليدى للمجتمعات المتخلفة ، مما يعنى تحمل هذه المجتمعات وحدها مسئولية تخلفها ، وتجاهل الدور التاريخى الذى قام به العالم الغربى فى هذه المجتمعات ، فضلا عن أن هذه النظرية تنكر ضرورة وأهمية الثورة . فإذا كانت التنمية (أو التحديث) هى نتيجة لعملية تطورية ، وإذا كانت النظم الاستعمارية يمكن أن تعكس مراحل تطورية معينة ، فإننا — حينئذ — لن نكون بحاجة إلى النظر إلى الثورة بوصفها أسلوباً للتنمية (أو التحديث) . لذلك أذهب إلى ضرورة إحلال النزعة التطورية المضللة بمنظور تاريخى ؛ فذلك وحده هو الذى يضمن التحرر من التحيز الأيديولوجى .

---

(٥) R.I. Rhodes; The Disguised Conservation in Evolutionary Development Theory; *Science & Society*, Vol. XXXII, No. 4; 1968, p. 384.

ولا تعنينا هنا التحولات التى طرأت على أوربا فى حد ذاتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بقدر ما تعنينا النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ترتبت على هذه التحولات الثورية وتأثيراتها المختلفة على مختلف أنحاء العالم . ولعل أبرز هذه النتائج التحولات البعيدة المدى التى طرأت على المجتمع الإنسانى بأكمله نتيجة لظهور الرأسمالية ونمو الاستعمار وسيطرة الإمبريالية بمعناها الحديث . فالمعروف أن القرن الأوربية قد بدأت منذ سنة ١٨٨٥ فى اقتسام الدول المتخلفة الآن . وكان ذلك بمثابة فجر لفترة جديدة فى التاريخ الإنسانى تتميز بإمبريالية من نوع جديد ، تشكلت أبعادها الحقيقية بفعل الضغوط الاقتصادية التى واجهتها أوربا ذاتها[٦] . ومن نتيجة ذلك أن بدأ العالم يبدو وكأنه **نظام اجتماعى عالمى** خاضع لسيطرة القوى الأوربية . ولقد استند هذا النظام الاجتماعى إلى الغزو والقوة . وفى إطار هذا النظام العالمى ظهرت الدول الأوربية غنية قوية مسيطرة والدول غير الأوربية فقيرة ضعيفة خاضعة . وهكذا يبدو واضحًا أن عام ١٨٥٨ يمثل بداية لفترة الإمبريالية العالمى ، واستهلالا لمرحلة جديدة مرت بها الإنسانية خلال تاريخها .

والمؤكد أن ظاهرة المجتمع الدولى الجديد تعد — بحق — من ظواهر القرن العشرين . فبانحسار الاستعمار ابتداء من سنة ١٩٤٥ بدأت فكرة « الدولة — الأمة » تظهر قوية إلى حيز الوجود . ويكفى أن نعلم أن حوالى نصف الدول القائمة اليوم (حوالى ١٢٧ دولة) قد ظهرت بعد سنة ١٩٤٥ ، بل لقد تحولت هذه الدول ودخلت فيما بينها فى علاقات أشبه ما تكون بالعلاقات **السوقية** . ومن ثم يبدو واضحًا أنه إذا كانت التغيرات الأولى **أوربية** فى نطاقها وتاريخها ، إلا أن نتائجها كانت **عالمية أو دولية** ؛ مما يدعم ما ذهبنا إليه قبل قليل من أن ظهور المجتمع الإنسانى أو الدولى هو بالتأكيد من ظواهر القرن العشرين التى يجب أن تكون لها أهمية سوسيولوجية توازى الأهمية السوسيوأوجية لظهور النظام الصناعى فى المجتمعات الرأسمالية .

ويدفعنا ذلك إلى القول بأن ثمة توازيًا واضحًا بين الواقع الاجتماعى الذى

---

(٦) P. Worsley; *The Third World*; *Weidenfild* & Nicolson, 1967. Ch. I.

حاول علماء اجتماع القرن التاسع عشر فهمه فهماً منظماً والموقف الاجتماعي الدولي المعاصر . فكلا الموقفين يكشفان عن وجود بناءات تاريخية متميزة . فإذا كانت الرأسمالية الصناعية — كما تعبر عنها كتابات علماء اجتماع القرن التاسع عشر — قد أحدثت — كما يقول بيندكس[٧] Bendix — أزمة أخلاقية متمثلة فى قضية التفاوت الطبقى ، وممارسة القوة . . . إلخ ، فإننا نستطيع اليوم أن نجد بعض أبعاد هذه الأزمة على مستوى **دولى** أكثر منه **محلى** . فعلى الرغم من التفاوت الطبقى الهائل الذى لا يزال قائماً داخل المجتمعات القومية ، إلا أن ثمة تفاوتاً معاصراً هائلا بين الدول ؛ أى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وإذاً فالمحدد الأساسى للعناصر الأساسية لفرص الحياة فى المجتمع المعاصر لم يعد **الطبقة** ، بل **الأمة** . وباستطاعتنا القول بأن التفاوت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة الآن فيما يتعلق بفرص الحياة يكاد يشبه ذلك الذى كان قائماً فى إنجلترا خلال القرن التاسع عشر بين الرأسماليين والطبقة العاملة . فبينما نجد أن حوالى ثلثى سكان العالم (أى حوالى ٢٥١٠ مليون نسمة من ٣٥٩٢ مليون نسمة فى سنة ١٩٧٠) يعيشون فى مناطق متخلفة ، إلا أنهم لا يحصلون إلا على سدس الدخل العالمى[٨] . ففى سنة ١٩٦٤ كان نصيب الفرد من الدخل القومى فى الولايات المتحدة حوالى ٣٠٠٢ دولار سنوياً ، بينما لم يزد عن ٨٢ دولاراً فى الهند ، و ٤٣ دولاراً فى مالاوى[٩] . وفضلا عن ذلك فالتفاوت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فى تزايد مستمر . ففيما بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ بلغت الزيادة فى النصيب السنوى للفرد من الدخل القومى فى الدول المتقدمة حوالى ٢٩٢ دولاراً ؛ بينما بلغت (خلال نفس الفترة) فى الدول المتخلفة ١٢ دولاراً[١٠] . كذلك أوضحت دراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة أنه فيما بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦٨ كان معدل متوسط الزيادة السنوية فى الإنتاج القومى الإجمالى فى الدول النامية ٨,٤٪ فقط ، وهو معدل يقل عما كان عليه فى أوائل خمسينيات هذا القرن .

---

(٧) R. Bendix, "Tradition and Modernity Reconsidered", *Comparative Studies in Sociology and History*, Vol. 9, 1966-1967, pp. 292-346.

(٨) 1967 *Report on the World Social Situation*. U.N. 1969. See also *the* 1965 *Report*. U.N. 1967.

(٩) Sara Child; *Pove t and affluence*. Hamish Hamilton, 1968.

(١٠) *Ibid*; p. VII.

فى سنة ١٩٦٨ كان الإنتاج القومى الإجمالى فى الدول الرأسمالية المتقدمة يزيد بمقدار ٢٨٥,٠٠٠ مليون دولار عما كان عليه فى عام ١٩٦٤ ، بينما بلغت الزيادة التى حققتها الدول النامية ٤٥,٠٠٠ مليون دولار فقط . وفى نفس العام بلغ الفرق فى الإنتاج القومى الإجمالى بين الدول الرأسمالية المتقدمة (التى يبلغ تعداد سكانها ٦٤٧ مليون نسمة) ودول العالم الثالث (التى يبلغ عدد سكانها ١٢٢٩ مليون نسمة) حوالى ١,١٣٨,٠٠٠ مليون دولار[١١] .

ومن الطبيعى أن ينعكس تفاوت الدخول على فرص الحياة كما تتبدى فى معدلات الوفاة ، والبطالة ، وظروف المعيشة ، والتغذية والتعليم . . . إلخ . فى أوربا الغربية كان معدل الوفيات بالنسبة لكل ألف من السكان (فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات) يتراوح فيما بين ٧,٨ و ١٢,٥ ، وفى أمريكا الشمالية كان يتراوح فيما بين ٧,٧ و ٨,٤ . بينما نجد معدل الوفيات فى آسيا (خلال نفس الفترة) يتراوح فيما بين ١٩ و ٢٤ ، كما يتراوح فى أفريقيا فيما بين ٢٥,٦ و ٣٣,٣ . كذلك نجد أن متوسط العمر فى أمريكا الشمالية وأستراليا ، يتراوح فيما بين ٧٠ و ٧٣ سنة ، وفى أوربا الغربية فيما بين ٦٨ و ٧٠ ، وفى أمريكا اللاتينية فيما بين ٥٠ و ٥٥ سنة . وفى آسيا فيما بين ٤٠ و ٥٠ سنة ، وفى أفريقيا فيما بين ٣٠ و ٤٠ سنة[١٢] . كذلك نلحظ تفاوتاً دولياً شديداً فيما يتعلق بنسب الأمية . فالنسبة المئوية (من السكان البالغين الخامسة عشرة سنة فأكثر) للأمية لا تتعدى فى الولايات المتحدة ٢,٢ (سنة ١٩٥٩ وفى الاتحاد السوفييتى ١,٥ (سنة ١٩٥٩) ، وفى اليابان ٢,٢ (سنة ١٩٦٠) ، وفى فرنسا ٣,٦ (سنة ١٩٤٦) ، وفى إيطاليا ١٤,١ (سنة ١٩٥١) ، بينما تصل فى مصر إلى ٨٠,٥ (سنة ١٩٦٠) ، وفى الهند ٧١,٢ (سنة ١٩٦١) ، وفى البرازيل ٥٠,٦ (سنة ١٩٥٠) ، وفى المكسيك ٣٤,٦ (سنة ١٩٦٠) ، وفى يوغوسلافيا ٢٣,٥ (سنة ١٩٦١)[١٣] . ومن ذلك يمكننا أن نذهب إلى أن المفاهيم التى ورثناها

---

(١١) حميد صفوى ؛ آسيا وأفريقيا وكيف يتم القضاء على التخلف ، دراسات اشتراكية ، العدد الأول ، يناير ١٩٧٢ ، ص ص ١٨ ، ١٩ .

(١٢) جوكوف وآخرون ، العالم الثالث : قضايا وآفاق ؛ دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ١٢ وما بعدها .

(١٣) ج . م . البرتينى ؛ التخلف والتنمية فى العالم الثالث ؛ دار الحقيقة ، نقله إلى العربية =

عن علم اجتماع القرن التاسع عشر (كمفهوم الطبقة مثلا) تكاد تنطوى على فائدة محدودة (أى أنها قد أصبحت الآن مفاهيم محلية) فى تفسير التفاوت العالمى الذى يعيش فى ظله الإنسان المعاصر. فضلا عن أن هذه المفاهيم لا تستطيع أن تتكيف مع حاجاتنا المعاصرة المتمثلة فى تحليل البناء الدولى الجديد، وفى معالجتنا لمشكلة التخلف، خاصة وأن هذه المفاهيم مقصورة — إلى حد كبير — على مناطق جغرافية وجماعات سلالية معينة.

ونستطيع أن نجد بعض أبعاد «الأزمة الأخلاقية» التى خلقتها الرأسمالية الصناعية خلال القرن التاسع عشر فى الموقف الدولى المعاصر. ويبدو ذلك واضحًا إذا ما تأملنا القضايا التى حققت سيطرة أخلاقية وفكرية خلال العقود الأخيرة مثل الفقر (فيما يطلق عليه بدول العالم الثالث)، والتضخم السكانى، والصراع السلالى والعنصرى، والتلوث، والحروب البيولوجية والكيمائية، وإمكانية التدمير الكامل للحياة الإنسانية. ويدخل فى صميم هذه القضايا مشكلات ترتبط بالتفاوت الاجتماعى الدولى والنظام العالمى. وليس هناك من شك فى أن الثورة التكنولوجية التى شهدها القرن العشرون قد أدت — شأنها شأن الثورة الصناعية التى شهدها القرن التاسع عشر — إلى توسيع نطاق التفاوت بين الإمكانيات التكنولوجية المتاحة من ناحية، والقيود والعقبات التى يفرضها البناء الاجتماعى — الاقتصادى القائم.

غير أن أكثر ما يميز العالم المعاصر هو طبيعته الجمعية، بحيث يمكن القول إن ثمة **سوقاً عالمية**. وهذا يعنى — بطبيعة الحال — أن هناك تصورات مختلفة ومتضاربة للواقع، وأن هناك أنساق معتقدات ورموزاً تلعب دوراً هامًّا فى تحديد طابع هذا العالم. وإذا كانت التنمية قد أصبحت الآن (بوصفها مشروعًا وأيديولوجية) مطلبًا مصيريًّا، فلابد وأن نتوقع ظهور محاولات تسعى إلى تأكيد دعائمها الاقتصادية والسياسية. لذلك قد لا نندهش حينما نرى البعض يذهب إلى أنه إذا كانت القومية (فى ظروف ما بعد الاستعمار) تعمل على زيادة أو تدعيم التكامل القومى، فإن المعتقدات الماركسية قد تلعب دوراً هامًّا فى المواقف التى يكون فيها التغير أمراً أو مطلبًا ضروريًّا[١٤]. وتنعكس فكرة **السوق العالمية** أيضًا فى وجود نماذج أو أنماط

=زهير الحكيم، ص ٤٠. ويلاحظ أن مصدر هذه البيانات الإحصائية: اليونسكو، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٦٣.

(١٤) H.G. Johnson (ed) *Nationalism in Old and New States.* Allen & Unwin. 1968.

مختلفة من التنمية (كالروسية ، والبرجوازية ، واليابانية ، والصينية . . . إلخ) بل إن مفهوم الدول النامية — كما سأوضح فى مواضع لاحقة — لا يعكس واقعاً متجانساً تمام التجانس . ومع أن أغلب هذه الدول قد خضعت لحكم استعمارى ، إلا أنها سلكت بعد حصولها على الاستقلال طرقاً مختلفة . فبعضها تبنى الأسلوب الرأسمالى ، وبعض آخر سعى إلى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة ، وبعض ثالث لا يزال فى مفترق الطريق . كذلك فإن هذه الدول ليست على مستوى واحد من التطور الاجتماعى ، وأن هناك اختلافات شاسعة بينها فيما يتعلق بالبناء الطبقى والاجتماعى ، فضلا عن الخصائص التاريخية والعنصرية والقومية والتقاليد الثقافية والدينية ، وكذلك عوامل أخرى كمساحة الأرض وعدد السكان والأحوال الجغرافية . ومن الطبيعى أن تفرض هذه الظروف المتنوعة على شعوب الدول النامية وقادتها تصورات معينة للواقع تتلاءم مع التنمية المراد تحقيقها . ولا شك أن الدول النامية الآن فى وضع يمكنها من دراسة تجارب التنمية المختلفة ، ومواءمة هذه التجارب مع واقعها الخاص المتميز . ومن ثم يمكننا أن نعد الثورة التركية ، ونهوض اليابان ، والثورتين الروسية والصينية تراثاً هائلا تستطيع أن تفيد منه هذه الدول . فالقومية — مثلا — بدأت تكتسب معانى خاصة فى الدول النامية[١٥] ، فرضتها الظروف التاريخية التى مرت بها والموقف الدولى المعاصر بطابعه **الجمعى** المعقد .

مما سبق يبدو واضحاً أن علم اجتماع التنمية لا يستطيع أن يواجه أو يعالج المواقف المعاصرة للمجتمعات النامية ، دون أن يمارس مهمته فى ظل إطار **عالمى — تاريخى** ، ودون أن يأخذ فى اعتباره المجتمع الدولى بوصفه **كلاً** ، من خلاله تتحدد وتتنوع فرص ومجالات الحياة المختلفة . تلك حقيقة أساسية إذا ما أردنا تحليل عوامل أو أسباب التخلف ، أو حاولنا دراسة أية قضية من قضايا علم اجتماع التنمية . فمن الصعب أن نفهم معتقداً سياسياً « كالقومية » أو « الاشتراكية » أو « النزعة الإحصائية » دون أن نأخذ فى اعتبارنا الأوضاع الخارجية المحيطة بالمجتمعات ونتائج الاستعمار . وما يقال عن المعتقدات السياسية يقال أيضاً بالنسبة لتحليل فئات اجتماعية . بعينها كالمثقفين وضباط الجيش والبرجوازية الصغيرة ، أو حتى أسباب

---

(١٥) Worslev, P., *op cit*;. Ch. 2.

ونتائج التحضر السريع فى الدول النامية .

والمحقق أن علم اجتماع القرن التاسع عشر قد استطاع — بمهارة — معالجة طبيعة الرأسمالية الصناعية فى أوربا خلال نموها . ويكفينا فى هذا المجال الاستشهاد بأعمال كل من ماركس وماكس ڤيبر . فلقد استطاع هذان العالمان — كما سأوضح بعد قليل — بتبنيهما لوجهة نظر بنائية — تاريخية تحليل التغيرات الأساسية التى أدت إلى ظهور النظام الرأسمالى بوصفه أسلوب التنمية الأساسى الذى حققت من خلاله البلدان الصناعية الرأسمالية تنميتها ؛ وإن كان ذلك لا يمنعنا من القول بأنهما قد قدما نظريتين متعارضتين أشد التعارض فى أسباب ظهور النظام الرأسمالى . أما علم الاجتماع المعاصر فلقد ظل بعيداً عن تناول كثير من القضايا الأساسية المتعلقة بالمجتمع الدولى المعاصر مثل التخلف ، والعلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، والنظام العالمى . . . إلخ .

وبرغم صعوبة تحديد الاهتمامات الأساسية للمنظورات السوسيولوجية المختلفة فى دراسة التخلف والتنمية ، إلا أنه بالإمكان صياغة أربعة تساؤلات أساسية يحاول العلماء المحدثون تقديم إجابات عليها وهى :

١ — ما هى الأسباب أو العوامل الكامنة وراء ظاهرتى التخلف والتنمية ، ولماذا استطاعت مجتمعات معينة أن تنمو بشكل أسرع من مجتمعات أخرى ؟ .

٢ — ما هى الاتجاهات التى تتخذها عملية التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى ، وهل يمكن القول إن ثمة مراحل تنموية متتالية ؟ .

٣ — إلى أى مدى تتطلب التنمية الاقتصادية حدوث تحول اجتماعى — ثقافى ؟ .

٤ — كيف تستجيب الدول النامية للمؤثرات المختلفة التى تتلقاها من المجتمع الدولى ؟ .

وعلى الرغم من صعوبة تصنيف الاتجاهات النظرية المختلفة فى دراسة واقع الدول النامية ، إلا أن بإمكاننا القول بأن ثمة ستة اتجاهات أساسية يحاول كل منها معالجة هذا الواقع على نحو معين . ونحن لا نعنى بذلك أن هذا التصنيف المقترح هنا شامل ، كما أننا لا نذهب أيضًا إلى أن ثمة حدوداً فاصلة بينها . أما الاتجاهات

النظرية الستة فهى :

١ ــ اتجاه النماذج أو المؤشرات .

٢ ــ الاتجاه التطورى المحدث

٣ ــ الاتجاه الانتشارى .

٤ ــ الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى .

٥ ــ اتجاه المكانة الدولية .

٦ ــ الاتجاه الماركسى الجديد .

ويكاد يكون هناك شبه اتفاق على أن هذه الاتجاهات الستة تنطلق ــ بشكل أو بآخر ــ من الإسهامات التى قدمها كل من كارل ماركس وماكس ڤيبر . فاتجاه النماذج أو المؤشرات يستعين بفكرة النموذج المثالى التى طورها ڤيبر ، والاتجاه التطورى المحدث يحاول مواجهة نظرية ماركس الشاملة بنظرية بديلة فى التطور الاجتماعى . والاتجاه الانتشارى يحاول التأليف بين بعض أفكار كل من ماركس وڤيبر . كذلك نجد الاتجاه السيكولوجى يتأثر بآراء ومفاهيم ڤيبر عن دور القيم الدينية فى الحياة الاجتماعية .

أما اتجاه المكانة الدولية فيحاول تقديم معالجة « غير ماركسية » للنظام الدولى المعاصر ، وأخيراً نجد الاتجاه الماركسى الجديد يحاول تعديل الصياغات الماركسية الكلاسيكية لكى تتلاءم مع الواقع الدولى الجديد . وإذا صح لنا تصنيف اتجاهات دراسة التنمية إلى اتجاهين : أحدهما مادى والآخر مثالى ، فإن بإمكاننا القول إن ماركس قد أرسى دعائم الاتجاه الأول ، بينما أقام ڤيبر أسس الاتجاه الثانى . لذلك أجد من الضرورى تناول إسهام كل من ماركس وڤيبر كنقطة بداية لتناول الاتجاهات الستة المعاصرة ، على أن نختتم ذلك بمناقشة عامة نحاول فيها رسم أبعاد نظرية معاصرة فى التنمية أكثر كفاءة وصدقاً ، وأقدر على معاونة الدول النامية على تجاوز تخلفها .

أولاً : التنمية (التحديث) بين كارل ماركس وماكس ڤيبر

شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً ملحوظاً من جانب علماء الاجتماع بالإسهامات المختلفة التى قدمها كل من كارل ماركس وماكس ڤيبر فيما يتعلق بنشأة النظام الرأسمالى بوصفه نموذج التنمية الذى حققه المجتمع الغربى . ولقد عالج ڤيبر هذه القضية فى معرض دراسته للعلاقة بين الدين والاقتصاد حينما نشر فى سنة ١٩٠٤ مؤلفه « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية »[١٦] . أما ماركس فقد عالج هذه القضية فى معرض تحليله للدور الذى تلعبه العوامل المادية فى تشكيل الوجود الاجتماعى . وعلى الرغم مما يذهب إليه البعض من أن هذين العالمين قد انطلقا من وجهتى نظر متعارضتين فى تفسير نشأة النظام الرأسمالى[١٧] ، إلا أننا نرى ضرورة لتأكيد بعض القضايا الهامة التى يتعين علينا أن نضعها فى الاعتبار عند محاولة فهم إسهام هذين العالمين .

وأول ما يمكن أن يقال هنا هو أن ماركس وڤيبر قد تأثرا تأثراً عميقاً بالاتجاه التاريخى الذى سيطر على الفكر الاجتماعى الألمانى ، ذلك الاتجاه الذى وجد تعبيره

---

(١٦) Weber, M; The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (translated by Talcott Parsons), New York, 1930

(١٧) N. Birnbaum; Conflicting Interpretations of the Rise of Capitalism : Marx and Weber; *British Journal of Sociology*, Vol. IV, June, 1963; pp. 125-141.

وفضلا عن ذلك نجد ماركس وڤيبر يهتمان اهتماماً خاصاً بمشكلات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الألمانى خلال فترة زمنية معينة . فلقد شهدت ألمانيا – فيما قبل تغلغل الرأسمالية على نطاق واسع خلال القرن التاسع عشر – امتزاجاً وتداخلا واضحين بينما أطلق عليه ڤيبر بالتنظيم الرشيد القانونى والتنظيم السياسى التقليدى . انظر :

Weber, M; *Theory of Social and Economic Organization* (translated by A.M. Henderson and Talcott Parsons, edited by Talcott Parsons), Glencoe, Ilinois, 1949. (See note 2, p. 125).

ولقد أوضح ڤيبر كيف أن الرأسمالية الصناعية – بما تتضمنه من خصائص دينامية ذاتية – قد أدت إلى حدوث قدر من التفكك فى المجتمع الألمانى . وهذا يعنى أن الرأسمالية قد شكلت بالنسبة للمفكرين الاجتماعيين الألمان مشكلة حادة . أما المفكرين الاجتماعيين البريطانيين فقد عالجوا العمليات الاقتصادية الرأسمالية على أنها عمليات « طبيعية » ، ذلك لأن التنمية الرأسمالية قد تمت على نحو تدريجى .

المثالى فى كتابات هيجل Hegel. ويسلم هذا الاتجاه التاريخى بأن الوجود الاجتماعى يمثل عملية ، وأن كل حقبة تاريخية أو بناء اجتماعى يعد فريداً بذاته، وإنه يمكن أن نفهم هذه الحقبة أو هذا البناء بالرجوع إلى القوانين المعبرة عن طبيعتها (أو طبيعته) . ولقد رفض ماركس النزعة التاريخية المستندة إلى تفسير مثالى لمحتوى العملية الاجتماعية ، مؤكداً أن الأحداث الحاسمة تتم فى مجال العلاقات الاجتماعية لا فى مجال الأفكار . وعندما حاول ماركس إقامة نظرية فى التغير الاجتماعى ، نجده يرفض فكرة تفرد أو تميز الحقب التاريخية والبناءات الاجتماعية . أما ڤيبر فلقد حاول صياغة بعض المقولات العامة التى قد تنطبق على كل الحقب التاريخية ؛ وهذه محاولة تتعارض — هى الأخرى — مع النزعة التاريخية التى كانت سائدة فى أواخر القرن الثامن عشر . وفضلا عن ذلك نجد العالمين يهتمان بالرأسمالية من حيث آثارها على المجتمع ككل ؛ على بنائه الأسرى ، والسياسى ، والثقافى ، أى أن نظرتهما إلى دور الرأسمالية لم تكن مقصورة على جوانبها الاقتصادية الخالصة . وسأحاول فيما يلى أن أقدم عرضًا تحليليًّا موجزاً لإسهامات كل من ماركس وڤيبر فى دراسة عملية التنمية الرأسمالية التى شهدها المجتمع الغربى ابتداء من القرن الخامس عشر . وعلى الرغم من صعوبة معالجة وجهتى نظر ماركس وڤيبر فى التنمية بمعزل عن آرائهما بوجه عام ، إلا أننا سنحاول قدر الإمكان الربط بين آرائهما العامة ووجهات نظرهما الخاصة المتعلقة بالتنمية .

١ — كارل ماركس :

اهتم ماركس بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى غرب أوربا وفى مناطق أخرى من العالم[١٨] ؛ ثم قدم نموذجًا عامًّا لتطور المجتمعات الإنسانية . ولقد استطاع ماركس من خلال دراسته لفلسفة هيجل التسليم بالمنطق الدياليكتيكى والعمل على تطويره . ويقوم هذا المنطق على دراسة الأشياء كحقائق فى حالة حركة دائمة . فكل إثبات لحقيقة معينة يتضمن فى نفس الوقت نفيًا لها ، وهذا النفى يتضمن — بدوره — إثباتًا . ومن تلاقى الإثبات والنفى يوجد تركيب جديد

(١٨) للتعرف على الخطوط العريضة للأسس الفلسفية لنظرية ماركس يمكن الرجوع إلى :

Tucker, R; *Philosophy and Myth in Kart Marx*; Cambridge Univ. Press; 1971 .

يمثل تأليفًا بين النقيضين . ومن ثم يصبح هذا التأليف بين النقيضين بمثابة خطوة تقربنا من الحقيقة . بيد أن التأليف بين النقيضين — بدوره — ليس ثابتًا ، فهو يمثل فكرة (أو شيئًا) تحمل بدورها بذور نقيضها . ومن الفكرة (الشيء) الجديدة ونقيضها يتكون اتحاد جديد بين النقيضين . وهكذا يستمر التطور ، ويقترب تاريخ الإنسان من الكمال الذى ينشده . واستنادًا إلى ذلك أقام ماركس فلسفة جديدة ، من خلالها استطاع تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة . ويذهب ماركس إلى أن هناك ثلاثة قوانين تحكم حركة المادة (والمجتمع والعالم أيضًا) هى : قانون وحدة الأضداد وصراعها ، وقانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية ، وقانون نفى النفى .

ويؤكد ماركس أن الناس — خلال الإنتاج الاجتماعى الذى يمارسونه — يقيمون علاقات محدودة محتمة ، علاقات مستقلة عن إرادتهم الفردية . وجماع هذه العلاقات الإنتاجية هى ما يشكل البناء الاقتصادى فى المجتمع ، وهو الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه بناء فوقى يتألف من النظم القانونية والسياسية ؛ والتى تطابقها — بالضرورة — أشكال محدودة من الوعى الاجتماعى . وإذاً فأسلوب الإنتاج هو الذى يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية فى الحياة . بعبارة أخرى فإن وعى الناس ليس هو الذى يحدد وجودهم ، بل الوجود الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم . وهكذا يبدو واضحًا أن ماركس يفرق بين البناء التحتى والبناء الفوقى فى المجتمع . فالأول يتألف من نظام الإنتاج الذى يشتمل على عنصرين هما : قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج المترتبة عليها . وتتكون قوى الإنتاج — بدورها — من تفاعل عاملين هما : وسائل الإنتاج (وهى عبارة عما يلزم الإنتاج من أدوات وآلات ومبان . . . إلخ فضلا عن الأفراد الذين يباشرون العمل الإنتاجى) أما علاقات الإنتاج فهى عبارة عن العلاقات التى تنشأ بين المشتغلين بمختلف فروع الإنتاج بالإضافة إلى العلاقة الخاصة بملكية الأموال ووسائل الإنتاج . أما البناء الفوقى فيضم كافة الأفكار والنظريات السائدة فى المجتمع ، فضلا عن النظم المقابلة لهما مثل الدول والقانون والمذاهب والأحزاب السياسية والمعتقدات الدينية والخلقية .

واستناداً إلى تحديد ماركس للدور الذى تلعبه علاقات الإنتاج فى تاريخ البشرية نجده يحدد خمس مراحل ، اختلف فيها النظام الاجتماعى للإنسان ، واختلفت فيها بالتالى حياته الثقافية والفكرية والسياسية .. المرحلة **الأولى** هى مرحلة الإنتاج البدائى ، حيث كانت ملكية الإنتاج جماعية ، وحيث كانت أدوات الإنتاج هى الحجارة المصقولة ، ثم القوس والسهم ، وحيث كان الإنتاج يعتمد على جمع الثمار وصيد البر والبحر وهو عمل مشترك بين أفراد المجتمع الذى يخلو من الطبقات الاجتماعية ، المرحلة **الثانية** هى مرحلة العبودية أو الرق حيث بدأ فيها الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء بحيث تحول الآخرون إلى رقيق ملزمين بفلاحة الأرض . وفى هذه المرحلة يبدأ الأغنياء بملكية وسائل الإنتاج وأدواته التى أخذت تصنع من المعادن . المرحلة **الثالثة** وهى مرحلة الإقطاع وفيها يمتلك الإقطاعى وسائل الإنتاج وخاصة الأرض . أما الأقنان فيعملون فى الأرض مقابل جعل معين يدفعه لهم الإقطاعيون . وقد وضعت طبقة الإقطاعيين من النظم والأجهزة ما كفل لها حماية مصالحها . بيد أن التقدم العلمى والصناعى أدى إلى ظهور المصانع فى المدن غير الخاصة لسيطرة حكام الإقطاع ، والتى اجتذبت الفلاحين الهاربين من أراضى الإقطاعيين . وبذلك ظهر فى الأفق نظام إنتاجى آخر هو الرأسمالية الصناعية . المرحلة **الرابعة** وفيها حلت البرجوازية محل الإقطاع ، وظهرت فى المجتمع — ولأول مرة — طبقتان أساسيتان هما : الطبقة البرجوازية ، وطبقة البروليتاريا . والبرجوازى فى هذا النظام يمتلك وسائل الإنتاج الأساسية فى المجتمع . ويعتقد ماركس أن هناك قوانين ثلاثة تؤدى إلى تدهور النظام الرأسمالى هى : قانون فائض القيمة ، وقانون تراكم رأس المال ، وأخيراً قانون الإفقار المطلق : وتعمل هذه القوانين على إظهار التناقضات الكامنة فى النظام الرأسمالى مؤدية بذلك إلى تذمر العمال ، ثم انفجار ثورة علنية تنهزم فيها البرجوازية ويسيطر فيها العمال . وبذلك تنتهى هذه المرحلة بظهور المرحلة **الخامسة** والأخيرة وهى المرحلة الاشتراكية ، التى فيها يصبح المجتمع مالكاً لوسائل الإنتاج ، ويخلو — بالتالى — من الطبقات ، وبذلك تنمو وسائل الإنتاج نمواً حراً .

ولقد حاول بعض الدارسين المحدثين إعادة النظر فيما يمكن أن يسهم به الفكر

الماركسى فى دراسة قضية التنمية أو التحديث . وحينما بدأ هؤلاء الدارسون تناول هذه القضية ، وجدوا أن ماركس وإنجلز قد تناولاها — على نحو معين — قبل أكثر من قرن من الزمان . فكتاب « رأس المال » ذاته يعد دراسة نظرية فى تحول المجتمع الإقطاعى « التقليدى » إلى مجتمع برجوازى « حديث » ، وكتابات ماركس عن المجتمع الزراعى فى مؤلفه « ١٨ برومير واويس بونابرت » تعد هى الأخرى إسهاماً فى تحليل المجتمع التقليدى بوجه عام . كذلك فإن مقالات ماركس عن الحكم البريطانى فى الهند تعد تحليلا لعملية التنمية فى مجتمع تقليدى « متخلف » . بل إن البعض قد ذهب إلى أن « المنشور الشيوعى » ذاته يعد نظرية فى التنمية والتحديث (١٩) .

وإذا كانت الماركسية الكلاسيكية لا تمثل فى مجموعها نظرية متكاملة فى التنمية والتحديث ، إلا أنها — ولا شك — تتضمن بعض عناصر هذه النظرية . فمعالجتها لظهور المجتمع الرأسمالى (الحديث) من خلال النظام الإقطاعى (التقليدى) يمثل نموذجاً لعملية التنمية . وطبقاً لهذا النموذج فإن التنمية (أو التحديث) تتمثل فى ظهور المشروعات الرأسمالية وما أدت إليه من نتائج وآثار على كل مظاهر المجتمع والوعى الإنسانى . ولقد حاول ماركس فى مؤلفه « رأس المال » تتبع هذه العملية منذ نشأتها المتمثلة فيما أطلق عليه « بالتراكم الأولى » لرأس المال ، حيث أوضح كيف أدت هذه العملية إلى تفكك المجتمع الإقطاعى تحت ضغط سلسلة التطورات التى تمثلت فى انفصال المنتج عن وسائل الإنتاج ، وإلغاء القنانة ، وتحرير عمال المدينة من القيود التى كانت تفرضها عليهم الطوائف المهنية خلال العصور الوسطى وظهور النظام الرأسمالى الصناعى .

وإذاً فالمجتمع الإقطاعى الزراعى الذى كان سائداً فى العالم الغربى خلال العصور الوسطى يمثل — عند ماركس — النموذج العام للمجتمع التقليدى فى شكله السابق على التحديث . وبذلك تصبح عملية التنمية (أو التحديث) هى التحول الاجتماعى الذى تعمق بنشأة وانتشار النموذج الرأسمالى فى الإنتاج كما حدث فى غرب

---

(١٩) انظر على سبيل المثال الفصل الثانى من كتاب :

Lloyd I. Rudolph and Susanne H. Rudolph; *The Modernization of Tradition : Political Development in India* (Chicago and London : The University of Chicago Press, 1967).

أوربا فيما بعد العصور الوسطى . وفضلا عن ذلك فإن عملية التنمية هذه لم تكن — عند ماركس — اقتصادية فقط فى أساسها . فلقد اكتسبت قوتها الدافعة من سعى الرأسماليين الدائب نحو تنمية رؤوس أموالهم عن طريق استغلال العمال ، مما أدى إلى سعى الرأسماليين — مرة أخرى — نحو تحديث وتطوير العمليات التكنولوجية الإنتاجية بوصفها الوسيلة الأساسية لتراكم رؤوس أموالهم . وبذلك تتم التنمية الرأسمالية — عند ماركس — من خلال **أداة** معينة هى الطبقة البرجوازية التى تلعب دوراً معجلا . أما الفلاحون والعمال فهم **ضحايا** لهذه الطبقة ؛ ومن ثم تصبح الطبقة الرأسمالية هى الطبقة الفائزة أو المنتصرة[٢٠] .

ويعتقد ماركس أن التقدم التكنولوجى والتوسع الصناعى — التجارى (وهما دعامتان من دعائم النظام الرأسمالى) قد دفعا البرجوازية إلى تبنى نمط الإنتاج الرأسمالى وتوسيع نطاقه . ولقد أدى ذلك إلى ظهور سوق دولية ، ومجتمع متحضر ، ثم خضوع المناطق الريفية لسيطرة المدن . وكان طبيعياً أن يؤدى ذلك إلى تركيز وسائل الإنتاج والملكية فى يد فئة قليلة من الناس . وما تلبث الدولة أن تتخذ طابعاً مركزياً يقوم على وجود نصوص وقواعد قانونية ومصالح طبقية قومية . ومن اليسير علينا أن نستوعب موقف ماركس الإيجابى نحو البرجوازية . غير أنه بزيادة تبنيه للثورية نجده يكف عن إعجابه بالبرجوازية وعلى الأخص دورها التاريخى بوصفها قوة ثورية . فالبرجوازية — كما يقول ماركس — « لا تستطيع أن توجد دون التثوير الدائم فى أساليب الإنتاج ، ومن ثم فى علاقات الإنتاج » . وفضلا عن ذلك نجد ماركس يهتم بتأكيد حقيقة أساسية هى أن الثورة الدائمة فى الأساس الاقتصادى تؤدى إلى حدوث تغيرات فى النظم ، وأساليب الحياة ، والثقافة ، والأفكار ، والقيم التى تنتقل من السلف إلى الخلف ، لأن كل هذه العناصر تنتمى إلى البناء الاجتماعى الفوق .

والمحقق أن ماركس لم ينظر إلى هذه التغيرات الثورية على مستوى قومى ، بل نظر إليها فى **سياق عالمى تاريخى** . فعلى الرغم من أن الثورة الرأسمالية وما أدت إليه من تنمية قد بدأت فى أوربا الغربية ، إلا أنها اتسعت بعد ذلك فى نطاقها وآثارها .

---

(٢٠) Marx, K; Engels; F., *The Communist Manifesto;* Pelican Book, 1967.

ولقد وجدت فى البداية تدعيماً لها باكتشاف واحتلال أمريكا، ثم اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، ثم تطوير الأسواق الهندية الشرقية والصينية . وبنمو وتطور التكنولوجيا ، اتسعت الأسواق ونمت حتى اتخذت شكلا عالمياً ، ما لبث أن أدى بعد ذلك إلى مزيد من التوسع والنمو فى مجالات الصناعة والتجارة والملاحة والسكك الحديدية . وبذلك نجد الثورة البرجوازية تتحول إلى ثورة عالمية (٢١) .

ولقد نظر ماركس إلى التنمية الرأسمالية (أو التحديث) بوصفها عملية شاملة بدأت فى أوربا ثم بدأت تسود العالم بأكمله من خلال انتشار الثقافة البرجوازية فى البلدان المتخلفة . ولقد درس ماركس الهند — من هذه الزاوية — فى مقالين شهيرين نشرا فى سنة ١٨٥٣ بجريدة « النيويورك ديلى تريبيون » (٢٢) ؛ حيث وضح فى مقاله الأول أن تراث التخلف الهندى كان مرتبطاً — من ناحية — بالنمط الآسيوى للإنتاج الذى بمقتضاه تتولى الحكومة القيام بالأعمال والمهام العامة التى يتطلبها الرى الصناعى لمساحات شاسعة من الأرض ، والذى كان مرتبطاً — من ناحية أخرى — بمجتمع القرية القديم الذى يعيش حياته شبه المستقلة معتمداً فى ذلك على الزراعة وبعض الصناعات المنزلية . فالحكم البريطانى بتحطيمه لصناعة الأكواخ وتقويضه لدعائم الأساس الاقتصادى للقرية الهندية كان يمهد للثورة الاجتماعية التى شهدتها آسيا . كذلك أوضح ماركس أن القرية الهندية الصغيرة تعكس ما أطلق عليه « بالاستعباد الشرقى » ، بسبب وجود نظامى الطائفة والرق ؛ اللذان أذلا وأخضعا الإنسان للظروف الخارجية ؛ بدلا من تمكينه من السيطرة على هذه الظروف . ومع أن ماركس قد أكد فى غير موضع الدوافع الشريرة التى أدت بإنجلترا إلى ارتكاب جرائمها فى الهند ، إلا أنه قد أشار إلى أن ما فعله الإنجليز فى الهند كان يمثل ثورة أساسية فى الظروف الاجتماعية لآسيا بوجه عام والهند بوجه خاص (٢٣) . وفى المقال الثانى (٢٤) نجد ماركس يعود — مرة أخرى — إلى نغمة الدور

---

(٢١) Marx, K; and Engels F.; *On Colonialism;* Progress Publishers, Moscow; 1968.

(٢٢) المرجع السابق

(٢٣) *Ibid*; See especially; "The British Rule in India", pp. 35-42.

(٢٤) *Ibid*; See especially his article : "The Future Results of the British Rule in India" pp. 81-88.

الثورى للإمبريالية البريطانية فى الهند . فهو يذهب إلى أن إنجلترا قد حققت فى الهند مهمة مزدوجة حينما حققت لهذا البلد وحدة سياسية وإدارية مستندة إلى أساليب اتصال حديثة ، وحينما نظمت الجيش الوطنى طبقاً لأسس حديثة ، وحينما أدخلت الصحافة الحرة ، وحينما دربت الطبقة الحاكمة تدريباً مستنداً إلى العلم الأوربى ، وحينما أنشأت السكك الحديدية ومتطلبات التصنيع الأخرى ، وحينما قوضت دعائم الصناعة الوطنية ، وحينما أضعفت مجتمع القرية بوصفه الوحدة الأساسية للحياة الهندية . وتتمثل هذه المهمة المزدوجة فى أنها (أى بريطانيا) قد حطمت أركان المجتمع الآسيوى القديم من ناحية ، وأنها قد وضعت بعد ذلك الأسس المادية للمجتمع الغربى فى آسيا من ناحية أخرى . وإذاً فثورة التحديث (أو التنمية) — التى قادتها البرجوازية فى أوربا — قد انتقلت إلى آسيا بفضل الإمبريالية الأوربية .

ولا يقف تحليل ماركس للتنمية الرأسمالية الغربية وتأثيرها فى العالم غير الغربى عند هذا الحد . فعملية التنمية (أو التحديث) فى دول أوربا الغربية وأمريكا تبدأ فى ولوج مرحلة الانهيار الرأسمالى . ذلك لأن الرأسمالية التى ظهرت بوصفها قوة قاهرة دافعة على التغيير قد بدأت فى افتقاد هذه الخاصية . فالبرجوازية التى وصلت إلى أوضاع الزعامة وتقلدت مقاليد القوة فى المجتمع (بوصفها وسيلة للتحول الثورى فى المجتمع التقليدى) تتحول الآن لتصبح طبقة محافظة ، على الرغم من أنها كانت تسعى يوماً — بحكم دوافعها الخاصة — إلى « تصدير » ثورة التحديث إلى الدول المتخلفة . ولقد أوضح ماركس وإنجلز أنه خلال المرحلة المتقدمة من النمو الرأسمالى ، يصبح المجتمع أكثر تقدماً وتحديثاً ، فى الوقت الذى يشهد فيه صراعاً طبقياً متزايداً حاداً بين البرجوازية والبروليتاريا . فوسائل الإنتاج تزداد تركزاً ، والعمليات الإنتاجية تزداد تعاونية « وإنتاجية » فى طابعها ، كما تزداد آلية وميكنة . وفى نفس الوقت فإن نظام الإنتاج الرأسمالى يميل إلى العالمية ، مما يسهم فى اختفاء الفروق والاختلافات القومية بين الشعوب . وهذا يرجع — بطبيعة الحال — إلى تطور البرجوازية ، وحرية التجارة ، واتساع السوق العالمية . بيد أن المجتمع الدولى الذى ينمو خلال الحقبة الأخيرة من المرحلة البرجوازية يحمل طابعاً استقطابياً يتمثل فى الصراع

الطبقى بين الجماهير الغفيرة من البروليتاريا المأجورة والأقلية الصغيرة الرأسمالية التى تمكنت من البقاء فى ظل الصراع الدامى .

وتتضمن معالجة ماركس لمرحلة المجتمع الاشتراكى أو الشيوعى إشارات عديدة لعملية التحديث ؛ ذلك لأن الماركسية — فى جوهرها — نظرية فى عملية النمو التاريخى للجنس البشرى والتحقيق الذاتى النهائى الذى يتحقق فى مجتمع ما بعد التاريخ الذى يمثل فى نظر ماركس الاشتراكية أو الشيوعية . ولقد ميز ماركس بين مرحلتين أساسيتين يمر بينهما المجتمع الشيوعى العالمى ؛ ذلك المجتمع الذى سينشأ بعد الثورة البروليتارية[٢٥] .

أما المرحلة الأولى (التى أطلق عليها ماركس الشيوعية الأولية) فتمثل نظام الثورة البروليتارية ذاته ؛ أى النظام الذى يخضع فيه المجتمع لديكتاتورية العمال عشية قلب نظام الحكم البرجوازى والسيطرة على وسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية جماعية تمارسها الطبقة العاملة . وفى ظل هذه الظروف فإن الرأسمالية المتمثلة فى استغلال العمل المأجور من أجل تراكم رأس المال ستختفى ليحل محلها نظام يقوم على الإنتاج من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية . ونظراً للمشكلات الفنية التى يخلقها التحول الاشتراكى ووجود رواسب أو بقايا من العادات والاتجاهات التى تعبر عن النظـــام الرأسمالى ، فإنه يصبح من الضرورى — فى هـــذه المرحلة — حصر الناس طبقاً لكمية العمل الذى يؤدونه . وفى المرحلة العليا من المجتمع الشيوعى فإن القوى الإنتاجية التى ظهرت بفضل النظام الرأسمالى والتى تحررت بفضل ثورة البروليتاريا هى التى ستتكفل بإنتاج السلع الكافية للتوزيع ، بحيث يتم هذا التوزيع طبقاً للحاجات . ومن ثم نجد الأفراد الذين حققوا إنسانيتهم تحقيقاً كاملا يسعون إلى أداء أشكال عديدة من النشاط الإنتاجى . غير أنهم فى آدائهم لهذه النشاطات لا يخضعون لضغط الضرورة كما كان الحال فى الماضى . بل يؤدونها بوصفها وسيلة للتعبير الذاتى التلقائى . ولقد عبر ماركس عن ذلك بطريقة رومانسية فى مؤلفه « الأيدولوجية الألمانية » حيث يقول : « . . . عندما يبدأ تقسيم العمل ، فإن كل

(٢٥) See Karl Marx; *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy* (ed.) by T.B. Bottomore and Maximilien Rubel; Penguin Books; 1971; pp. 249 ff.

شخص يضطر إلى العمل فى مجال معين من مجالات النشاط الإنسانى ، ولا يستطيع بعد ذلك أن يتخلص أو يهرب منه . فهو قد يكون قناصًا ، أو صياداً للسمك ، أو راعيًا للماشية ، أو ناقداً . وعليه أن يظل هكذا إذا لم يكن يريد أن يفقد مصدر عيشه . أما فى المجتمع الشيوعى — حيث لا نجد فرداً يختص بمجال معين من مجالات النشاط الإنسانى بل يعمل كل فرد فى المجال الذى يرغب العمل فيه ، وحيث يخضع الإنتاج لتنظيم المجتمع ككل — فإن الفرد يستطيع أن يقوم اليوم بعمل شىء معين وغداً بشىء آخر ، أى أن يمارس القنص فى الصباح ، وصيد الأسماك فى الظهيرة ، ورعى الماشية فى المساء ، والنقد بعد تناوله عشائه ؛ دون أن يكون قناصًا ، أو صياداً للسمك ، أو راعيًا للماشية أو ناقداً »[٢٦] .

والحقيقة التى ينبغى أن نؤكدها هنا هى أن ماركس لا ينظر إلى الاشتراكية أو الشيوعية فى ضوء النمو الاقتصادى كما يذهب البعض[٢٧] . ذلك أن ماركس برغم تمييزه بين المرحلتين الدنيا والعليا من المجتمع الشيوعى ، وبرغم ربطه المرحلة الأخيرة — فقط — بالوفرة الاقتصادية ، إلا أن الانتقال من المرحلة الدنيا إلى المرحلة

---

(٢٦) Marx, K; *The German Ideology*, London, 1965.

وإن كان ماركس قد عبر عن ذلك بطريقة أكثر واقعية فى الجزء الأول من مؤلفه رأس المال حيث يقول : « لا بد للعامل الحديث ذو الأفق المحدود — الذى يمثل مجرد أداة لتنفيذ وظيفة اجتماعية — أن يحل محله فرد متطور تام إلى أقصى حد ، يستطيع أن يؤدى وظائف اجتماعية مختلفة ببدائل عديدة . ومن الخطوات التلقائية التى اتخذت بالفعل والتى ستؤثر — بالتالى — على هذه الثورة ، إنشاء المدارس الفنية والزراعية وكذلك المهنية . وفى هذه المدارس يتلقى أبناء الطبقة العاملة دروساً فى التكنولوجيا ومواجهة المعدات الفنية المختلفة . . . وليس هناك من شك فى أنه حالما تحصل الطبقة العاملة على القوة . . . فإن التعليم الفنى — سواء النظرى أو التطبيقى — سيأخذ مكانه الصحيح فى مدارس الطبقة العاملة » . انظر مناقشة ضافية لهذا الموضوع فى : ت ب . بوتومور ، الصفوة والمجتمع ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى ، علياء شكرى ، محمد على محمد ، السيد الحسينى ؛ دار الكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٧٢ ، الفصل السابع ، ص ص ١٥١ — ١٧٥ .

(٢٧) وهذا ماذهب إليه والت روستو Rostdw كما سنوضح فى موضع لاحق . فلقد ذهب روستو إلى أن المراحل التى حددها لتطور المجتمعات هى : المجتمع التقليدى ، والتهيؤ للانطلاق ، والانطلاق ، والاتجاه نحو النضج ، والاستهلاك الوفير : وأن المراحل التى حددها ماركس (الإقطاع ، والرأسمالية البرجوازية ، والاشتراكية والشيوعية) تكاد تتطابق مع مراحله انظر :

Rostow, W : *Stages of Economic Growth* : *A Non-Communist Manifesto*; Cambridge Univ. Press, 1960; p. 145.

العليا لا يعنى — عنده — اتساعاً فى نطاق التصنيع أو حدوث عمليات تنموية اقتصادية بعيدة المدى ؛ ذلك أن عمال الدول المتقدمة الصناعية هم الذين سيقودون الثورة ، ومن ثم فإن البروليتاريا سترث — بالضرورة — عالم غنى يتسم بالوفرة الاقتصادية . ولا تقتصر المهمة الاقتصادية لثورة البروليتاريا على تطوير القوى الإنتاجية للمجتمع ، بل إنها — كما يذهب ماركس — ستحرر البروليتاريا من القيود التى فرضها عليها الاقتصاد الرأسمالى ، ولا بد وأن ينقضى بعض الوقت — بعد الاستيلاء على وسائل الإنتاج — حتى تتمكن فيه الثورة البروليتارية من تنظيم الإنتاج والإدارة والتوزيع على أسس جديدة ؛ وإنه استناداً إلى هذه الفكرة ، فإن ماركس وإنجاز قد اعتبرا المرحلة الدنيا من الشيوعية بمثابة فترة انتقالية لا تتعدى الشهور أو السنين ، ولا تصل بأى حال من الأحوال — كما يذهب البعض — إلى العقود .

وفضلا عما سبق يؤكد ماركس وإنجاز القوى الخلاقة التى تنطوى عليها الطبيعة الإنسانية . وهنا نجد تأثرهما بهيجل وفيورباخ أوضح ما يكون . ولقد أكد ماركس فى غير موضع أن الإنسان « كائن منتج حر ، وأنه حيوان واع ؛ تلقائى ، لديه قدرات فطرية على الإبداع الفنى حتى خلال إنتاجه أو نشاطه المادى ، كما أن لديه القدرة على الاستمتاع الجمالى بالعالم الزاخر بالأشياء » . لقد ظل الإنسان — كما يقول ماركس — عبر تاريخه كائناً غير مكتمل الإنسانية ، مغتربًا ، منشغلا فقط بالحصول على مصدر عيشه . وحالما تتغير العلاقات الاجتماعية التى جعلته أسيراً لها ، فلابد وأن يطرأ تغير جذرىّ على ذاته وإنسانيته بسبب تأكيد ميوله الإنسانية . ويستطيع الإنسان — حينئذ — أن يقيم حياة إنتاجية إنسانية ، حياة لا تعنى فقط أن يكون منتجًا حرًّا ، بل منتجًا مشتركًا مع آخرين . وهكذا يبدو واضحًا أن الشيوعية عند ماركس لا تعنى « المرحلة القصوى من الوفرة والرخاء » ، على الرغم من أنه تصور توافر سلع تشبع « الحاجات المعقولة » . والواقع أن تعريف الشيوعية فى ضوء « الاستهلاك الجماهيرى الوفير » لا بد وأن يلقى من ماركس نفس الاحتقار والازدراء الذى أبداه لفلسفة بنتام النفعية ولكل أعمال الفلاسفة الذين صوروا الإنسان على أنه كائن يسعى إلى الحصول على اللذة .

وعند هذا الحد تنتهى عملية التحديث فى الفكر الماركسى الكلاسيكى ؛ خاصة

عندما نصل إلى مرحلة الثورة البروليتارية العالمية . إذ أن هذه الثورة — عند ماركس وإنجلز — تمثل خطًّا فاصلا عظيمًا بين العمليات التاريخية السابقة للنمو الإنسانى ، والمجتمع التاريخى المقبل الذى سيتجاوز — بالتأكيد — عملية التحديث . فالتصنيع ، والتحضر ، والتكنولوجيا ، وقهر الطبيعة ؛ وانهيار المجتمع التقليدى فى الدول المتخلفة ، ثم طبع هذا المجتمع بطابع عالمى ؛ كل هذه الأمور هى من مهام الحقبة البرجوازية . ومن ذلك يتضح بجلاء أن الثورة البرجوازية التى تؤدى إلى تنمية المجتمع الرأسمالى هى بمثابة إعداد للمجتمع الشيوعى المقبل . ومهمة الثورة الشيوعية — فى رأى ماركس — ليس تحديث المجتمع إلى مدى أبعد ، بل طبعه بطابع إنسانى إلى أبعد حد ، ثم تكامل الإنسان مع نفسه ومع الطبيعة ، حتى يصبح فى نهاية الأمر سيد الظروف المحيطة به .

هذا وقد ظلت نظرية ماركس فى المجتمع البرجوازى طوال الثمانين عامًا الماضية موضوعًا لنقد لا يعرف هوادة من ناحية ، ولدفاع عنيد من ناحية أخرى[٢٨] . فلقد اعتبر ماركس أن الدول الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للمجتمعات الأقل تقدمًا صورة المستقبل . ولقد ذكر ماركس فى مقدمة « رأس المال » أن « البلد الأكثر تقدمًا من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدمًا »[٢٩] . وإذا ما رجعنا إلى المائة سنة الماضية لوجدنا أن ما قاله ماركس بالنسبة للبلاد الأقل تقدمًا لم ينطبق فعلا إلا على عدد قليل منها ، وهى البلاد التى فلتت من الخضوع لسيطرة البلاد الأكثر تقدمًا . ومن المحقق أن مثل هذا التحديد ينطبق الآن على عدد قليل من البلدان وهى معظم بلدان غرب أوربا واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندة ؛ بينما نجد بقية أجزاء العالم الرأسمالى لا تزال تعيش حياة التخلف والبؤس ؛ بل إن الطريق الوحيد أمامها للقضاء على هذا التخلف هو الخروج مباشرة من أسر النظام الرأسمالى وفضلا عن ذلك لوحظ أن اتجاهات التنمية أو النمو الاقتصادى والاجتماعى فى دول كإنجلترا وفرنسا وألمانيا لا تسير فى نفس الخط الذى تنبأ به ماركس فى كتاباته .

---

(٢٨) للتعرف على صورة عامة لهذه الانتقادات انظر : ت . ب بوتومور ؛ الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى ، علياء شكرى ، محمد على محمد ، السيد الحسينى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ الفصل الثانى ، ص ص ٧٠–٩٩ .

(٢٩) Baran; P. and Sweezy, P.. *Monopoly Capital*; Pelican Books; 1966; p. 25.

فالأزمات الاقتصادية الناتجة عن زيادة الإنتاج لا تتجه من السيئ إلى الأسوأ ، كما أن تنبؤه بالأزمة العالمية لم يتحقق . كذلك أوضحت تجارب كثير من المجتمعات البرجوازية أنها — خلال مراحل تطورها ونموها — لا تتخذ طابعاً استقطابياً بين قلة صغيرة رأسمالية ثرية من ناحية ، وجماهير غفيرة تمثل بروليتاريا بائسة من ناحية أخرى ؛ بل على العكس من ذلك فإن الثروة تميل إلى اتخاذ طابع أكثر انتشاراً متيحة بذلك ظهور جماعات اقتصادية — اجتماعية وسيطة تزداد سيطرة على العمل الصناعى ، وتميل إلى تحقيق مزيد من النجاح فى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمل . وتحاول المجتمعات الرأسمالية المعاصرة تبنى ميكانزمات إصلاحية من خلال حركة نقابات العمال والمنظمات السياسية كالديمقراطية البرلمانية ، مقللة بذلك من فرصة ظهور استقطاب طبقى [٣٠] .

غير أن أهم ما يعنينا هنا هو تقييم وجهة نظر ماركس فى مشكلة التنمية أو التحديث ؛ ذلك لأن وجهات نظره المتعلقة بانهيار الرأسمالية قد حظيت باهتمام كبير من جانب العلماء الاجتماعيين . ومن الإسهامات الجادة التى قدمها ماركس فى هذا المجال فهمه للتنمية (أو التحديث) على أنها عملية ثورية ؛ أى أنها تتضمن تحولات شاملة فى البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية . كذلك كان ماركس واعياً كل الوعى بأن التحول إلى التحديث (أو العصرية) — شأنه شأن أى تغير شامل فى نمط الحياة الإنسانية — يتضمن عادة صراعاً حاداً بين القوى الاجتماعية التى يكون التغير لصالحها وتلك التى يكون هذا التغير ضد صالحها ، وأخيراً نجد ماركس يعد صاحب نظرية فى التحديث

---

(٣٠) لمزيد من التفصيل انظر : ت. ب بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، المرجع السابق ، ص ٨٢ وما بعدها ، ويضيف بوتومور أن البعض قد اعترض على الأهمية التى أولاها ماركس للطبقات الاجتماعية والصراعات الطبقية فى تفسير التغيرات التاريخية الأساسية فى المجتمع البشرى ، وأنه بذلك قد قلل من أهمية العلاقات التى تربط بين الناس داخل المجتمعات القومية ، وأن ذلك قد أدى به إلى التهوين من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم عبر التاريخ البشرى ، كما أن ماركس لم ينتبه بالقدر الكافى لجانب آخر من الإحساس المتزايد بالمجتمع القومى فى الأمم الأوربية الذى كان مسئولا عن تقييد نمو الصراعات الطبقية والتخفيف منها . ففى سنة ١٩١٤ أجمعت كل الأحزاب الاشتراكية الأوربية تقريباً — وكثير منها ذو عقيدة ماركسية — على تأييد الحرب التى شنتها حكوماتها .

تؤكد دور **العوامل الاقتصادية والتكنولوجية** . وهنا تبدو أحد ميزات الحتمية الاقتصادية كوسيلة للتغير برغم الهجوم الذى شن عليها .

وبرغم ذلك كله، فلقد فشلت معالجة ماركس للتنمية الرأسمالية فى توضيح إمكانية **تنوع وتباين** عملية التحديث ذاتها . فهناك أنماط متنوعة من التحديث ، وأن النظرية الصادقة يجب أن تعكس هذه الحقيقة بوضوح ؛ بعبارة أخرى يجب أن تستند نظرية التنمية إلى أساس **مقارن**[٣١] . وهذا ما نفتقده فى معالجة ماركس للتنمية الرأسمالية الغربية ؛ ذلك أن تصور ماركس « **الواحدى الخط** » للعمليات التاريخية ، فضلا عن تسليمه بأن ثمة بناءً اجتماعيًّا – اقتصاديًّا يلائم كل حقبة مقبلة ، قد أديا به إلى فهم عملية التحديث فى ضوء عملية **البرجزة** bourgeoisification . ولقد استعان ماركس ببريطانيا كمثال نموذجى ، معلنًا أن إنجلترا تمثل « الحالة الكلاسيكية » للتنمية الرأسمالية الحديثة ، آخذاً فى اعتباره النقد الذى يمكن أن يوجه إليه ، وهو أن هذه « الحالة الكلاسيكية » قد لا تنطبق على ألمانيا وقتئذ . ويبدو إخفاق ماركس فى تصوره هذا . إذا ما علمنا أن المجتمع الأوربى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد شهد تنوعًا وتباينًا ملحوظين فيما يتعلق بأنماط **التصنيع** ومصادره . ذلك أن كل الأقطار الأوربية لم تخبر التصنيع المفاجئ السريع الذى أدى إلى حدوث تركز فى الصناعات الثقيلة . ويكفينا أن نستشهد فى ذلك بالدانمرك التى ظلت لفترة طويلة بلداً زراعيًّا فى المحل الأول[٣٢] . كما أن عملية النمو الرأسمالى لم تحدث خارج نطاق أوربا بنفس التلقائية وعدم وجود توجيه منظم على نحو ما هو واضح فى تصوير ماركس للمجتمع الإنجليزى خلال القرن التاسع عشر . ففى بعض البلدان كان التوجيه المنظم يتم عن طريق البنوك المستثمرة ، وفى بلدان أخرى – كما هو الحال فى روسيا خلال القرن التاسع عشر – كان يتم هذا التوجيه بواسطة سلطة الدولة المركزية .

---

(٣١) والجدير بالذكر أن إنجلز قد علق فى أحد حواشى « المنشور الشيوعى » على أفكاره هو وماركس فى التحديث ، ذاهباً إلى أنهما قد أستعانا بإنجلترا كنموذج للتنمية الاقتصادية البرجوازية ، وفرنسا كنموذج للتنمية السياسية الحديثة . وهذا يعكس – بطبيعة الحال – وعيهما الضمنى بأهمية المقارنة .

(٣٢) R. Tucker; *The Marxian Revolutionary Idea*; Unwin Univ. Books; 1970;

ومع ذلك فبالإمكان الرد على الانتقادات التى توجه إلى ماركس بأن التصنيع لا يعدو أن يكون أحد العناصر العديدة لعملية التحديث ؛ وأن الاختلاف أو التباين فى نطاق أو نمط التصنيع — على نحو ما أشرنا قبل قليل — ليس إلا أمراً عارضًا يدخل فى نطاق عملية اجتماعية أشمل تمثل التحول نحو التحديث ، وأيًّا كانت الفروق النوعية فى نمط التنمية الرأسمالية ، فإن الحقيقة تظل قائمة وهى أن مجتمعًا برجوازيًّا حديثًا قد ظهر بالفعل . وعند هذا الحد يمكننا أن نلمس جوانب قوة فى تحليل ماركس خاصة فى معرض تناوله لأوربا الغربية[٣٣] . غير أن التطور التاريخى للمجتمع الدولى الحديث يمثل أعظم تفنيد لمحاولة تعميم ماركس التجربة الأوربية والأمريكية الشمالية على المجتمعات غير الغربية . لقد بالغ ماركس فى قدرة الرأسمالية — بوصفها أسلوبًا للتنمية — على معاونة الدول المتخلفة التى تقع خارج نطاق الأطلنطى على تجاوز تخلفها . كما أنه بالغ فى تقدير الدور التاريخى للبرجوازية ، التى لم تتحول فى أغلب المجتمعات غير الغربية إلى قوة فعالة تسهم فى إحداث تغييرات شاملة على نحو ما حدث فى أوربا الغربية . ومن ثم يمكن القول إن التنمية فى كثير من بلدان العالم لم تتم بفضل عملية « البرجزة » ، بل إن هناك قوى اجتماعية — غير البرجوازية — هى التى قادت التنمية فى بلدان عديدة من العالم ، وأن السياسات الثورية قد لعبت دوراً حاسمًا فى تنمية وتطوير مجتمعات عديدة .

٢ — ماكس فيبر :

يوصف ماكس فيبر بأنه ماركس « البرجوازى »[٣٤] . ومرد ذلك إلى أن فيبر

---

(٣٣) وإن كان ذلك لا يعفيه من الانتقاد الذى يوجه إليه عادة وهو استغراقه الشديد فى معالجة أوربا ، وانصرافه — النسبى — عن معالجة العالم غير الأوربى .

(٣٤) انظر الدراسة البالغة القيمة المتضمنة فى مؤلف زايتلين : « الأيديولوجية وتطور النظرية السوسيولوجية » حيث يوضح كيف أن الفكر الاجتماعى اللاحق على ماركس — بما فى ذلك فيبر — يعد حواراً مع شبح ماركس :

Zeitlin, I; *Ideology and the Development of Sociological Theory*; Prentice-Hall, Inc; 1968; pp. 111-159.

وحول هذا الموضوع أيضاً انظر مقدمتنا لترجمة كتاب ت. ب . بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، المرجع السالف الذكر ص ص ٥ — ٣٠ .

قد اهتم بمعالجة نفس الظاهرة التى اهتم ماركس بمعالجتها وهى نشأة النظام الرأسمالى الغربى بوصفه أسلوباً للتنمية ، فضلا عن أن الاتجاه الذى تبناه الرجلان كان اتجاهاً **تاريخياً** ــ **بنائياً** . غير أنه يظل صحيحاً ــ مع ذلك ــ أنهما قد انطلقا من وجهتى نظر متعارضتين فى تفسير نشأة هذا النظام . ولقد كان فيبر معنياً بدراسة العلاقة بين **الدين والاقتصاد** . بعبارة أخرى دراسة العلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية ، والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادى من ناحية أخرى ؛ بهدف فهم المظاهر الأساسية للنظام الاجتماعى والاقتصادى للعالم الغربى الحديث[٣٥] . والواقع أن فيبر لم يكن يهتم فقط بإثبات وجود علاقة بين الدين والاقتصاد ، ولكنه كان يهدف إلى الكشف عن طبيعة **العلاقة** بين الظاهرتين .

ولقد أوضح فيبر أن هناك تأثيراً **متبادلا** بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية ويترتب على ذلك أن أى تفسير يتحيز لإحداها ، إنما هو تفسير خاطئ من أساسه . واستناداً إلى هذا الفهم تصبح نظرية التفسير المادى للتاريخ خاطئة ، كما أن النظرية العكسية خاطئة هى الأخرى ، وهى النظرية التى تفسر الظواهر الاقتصادية بوصفها مجرد وظيفة للعوامل الدينية . فبينهما ــ إذن ــ اعتماد وتأثير متبادل ، وكل منهما يتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى . والملاحظ أن فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية ، بل اكتفى بدراسة « الأخلاقيات الاقتصادية » للدين . وهو لا يقصد « بالأخلاقيات الاقتصادية » للدين ، تلك المبادئ الغائية التى يتضمنها ، والتى تتطلبها « الصورة العملية للسلوك » ، بل يقصد « الأخلاقيات الاقتصادية » لستة ديانات عالمية هى : الكونفوشية ، والهندوكية ، والبوذية ، واليهودية ، والمسيحية ، والإسلام ؛ ثم درس طبيعة « الأخلاقيات الاقتصادية » فى كل منها ، وآثارها على التنظيم الاقتصادى والحياة الاجتماعية للشعوب التى تنتمى إلى هذه الديانات .

غير أن أهم ما يعنينا هنا ــ ونحن بصدد تناول نشأة النظام الرأسمالى الغربى ــ هو تحليل فيبر للعلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية الحديثة . وهنا نجد فيبر يقرر منذ البداية أنه على الرغم من وجود عناصر متعددة لما يطلق عليه « بالاقتصاد الرأسمالى »

(٣٥) Weber; M; The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism; *op. cit.*

فى الماضى فى كثير من المجتمعات غير الأوربية ، إلا أن الرأسمالية الغربية الحديثة تمثل ظاهرة فريدة . ويذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الغربية تستند إلى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد ، والذى تم إدارته وفقاً للمبادئ العامية ، والثروات ، والإنتاج من أجل السوق ، والإنتاج للجماهير ومن خلال الجماهير ، والإنتاج من أجل المال ، والحماس المتزايد ، والروح المعنوية العالية ، والكفاءة فى العمل ، تلك التى تتطلب تفرغاً كاملا لفرد يزاول مهنته أو عمله . وهذا التفرغ يجعل من العمل المهنى هدفاً ومطلباً رئيسياً فى حياة الفرد . وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية تستند إلى عناصر معينة منها : العمل الشاق ، والاقتصاد فى الإنفاق ، وضبط النفس ، وتجميع رؤوس الأموال ، والإبداع (الابتكار) والترشيد . تلك هى الخصائص « النموذجية » للرأسمالية الغربية الحديثة ، وهى بذلك تختلف عن أشكال الرأسمالية الأخرى التى ظهرت فى مجتمعات غير غربية خلال مراحل تاريخية سابقة[٣٦] . وفضلا عن ذلك يذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الحديثة تتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة ، وسلوك معين ، وظروف اجتماعية معينة . ذلك لأن التنظيم الرأسمالى — كما يقول فيبر — لا يتحقق فى مجتمع يتسم أفراده بالكسل ، ويتمسكون بمعتقدات خرافية ، ويتميزون بعدم الكفاءة .

ولقد حاول فيبر بعد ذلك تفسير التحولات التى طرأت على الخصائص السلوكية أو السيكولوجية لشعوب الدول الرأسمالية الغربية ، فذهب إلى أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية (وأخلاقياتها الاقتصادية) . فروح الرأسمالية هى نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية . لقد وجدت « الأخلاق الاقتصادية » فى نطاق الديانة البروتستانتية قبل أن تظهر الرأسمالية الحديثة . وإذاً فروح الرأسمالية ظهرت قبل الرأسمالية ذاتها . ولقد توصل فيبر إلى هذا الاستنتاج من خلال تحليل دقيق لتعاليم مارتن لوثر Luther وكالفن Calvin . فروح البروتستانتية — كما تبدو فى أخلاقياتها العملية فى الحياة اليومية — تطابق فى الواقع روح الرأسمالية الحديثة ، ذلك أن العقيدة البروتستانتية تهتم اهتماماً كبيراً بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وهى تمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة ،

---

(٣٦) *Ibid*; pp. 47-78.

كما أنها تقدس العمل ، بل وتعتبر أن تأدية العمل بأمانة وحماس إنما هو واجب مقدس . والعقيدة البروتستانتية — فوق ذلك كله — تعتبر جمع المال بطريقة شريفة نشاطاً ذكياً . وكل هذه الدلائل — فيما يرى فيبر — تؤكد نظرته التى مؤداها ؛ أن روح الرأسمالية هى بالضبط روح البروتستانتية .

هذا وقد سعى فيبر إلى تأييد النتائج التى توصل إليها من خلال تحليل تاريخ بعض الدول البروتستانتية ، حيث نجده يستهل مؤلفه « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» بتسجيل حقيقة إحصائية هى أن أغلب كبار رجال الأعمال والعمال المهرة وأصحاب المهن الفنية والتجارية الهامة فى أوربا هم عادة من البروتستانت ، وأن هذه الحقيقة صادقة تاريخياً . فلو تتبعنا هذه العلاقة فى الماضى أمكننا التوصل إلى نتيجة هامة هى أن عدداً ملحوظاً من المناطق التى شهدت نمواً رأسمالياً مبكراً فى بداية القرن السادس عشر كانت مناطق تسودها البروتستانتية [٣٧] كذلك أوضح فيبر أنه منذ عصر الإصلاح كانت الدول الرائدة اقتصادياً هى تلك التى تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندا ، وإنجلترا ، وأمريكا ؛ بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البروتستانتية متخلفة نسبياً ؛ وأن حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية انتشرت بشكل ملحوظ فى المناطق الشمالية من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا منها فى المناطق الجنوبية بسبب زيادة نسبة البروتستانت فى الشمال . ولقد فسر فيبر ذلك بأن روح العقيدة البروتستانتية فى تلك الدول كانت تدعيماً وتثبيتاً لأشكال النشاط التى تعتبر ضرورية لإقامة وإدارة المشروعات الرأسمالية [٣٨] .

وهكذا يبدو واضحاً أن الموضوع الرئيسى الذى استأثر باهتمام فيبر هو مشكلة نشأة الرأسمالية . فالبحث فى هذه المشكلة — طبقاً لفيبر — ينبغى ألا ينصرف إلى دراسة التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج كما يذهب إلى ذلك ماركس ؛ ولكنه يجب أن يتجه إلى دراسة الاتجاهات السيكولوجية التى تكونت منها عقلية النظام الإقطاعى الاقتصادى . فيبر — إذاً — يؤكد وجود تغير فى العقلية قبل ظهور

---

(٣٧) انظر المرجع السابق ، وانظر أيضاً مؤلف لانتونى جيد نجز :

Giddings, A; *Capitalism and Modern Social Theory; an Analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max Weber*; Cambridge Univ. Press; 1971; esp. 119-169.

(٣٨) Sorokin; P., *Contemporary Sociological Theories*; Harper and Bros, New York, 1928, pp. 475 ff.

الأساوب الرأسمالى فى الإنتاج ، وهو تغير ينحصر فى إحلال السعى الحر من أجل الربح النقدى ، والمشروع ، والتوفير ، والعمل الشاق المنظم ، محل القيم الإقطاعية التقليدية للحياة فى الريف ، والتنظيم القائم على وجود طوائف تضم أصحاب الحرف فى المدن فلكل عصر تاريخى « روحه » الخاصة به ، والتى تنحصر فى مجموعة من الاتجاهات السيكولوجية التى تضفى على كل عصر طابعه الخاص . ومن هنا فمفتاح فهم التطور الاقتصادى عند فيبر ليس أساوب الإنتاج ، ولكنه — كما يقول أوسكار لانج — « الاتجاهات السيكولوجية التى تشكل روح عصر تاريخى »[٣٩] .

هذا وقد تعرضت وجهات نظر فيبر هذه لانتقادات عديدة ، بل وما تزال حتى الآن موضعاً لجدل لا ينتهى . فهناك دلائل تشير إلى أن الكونفوشية — مثلا — لا تختلف كثيراً عن كل من المسيحية واليهودية . إذ الملاحظ أن الكونفوشية تدعو إلى النزعة « العملية » فى الحياة ، كما أن تعاليم كونفوشيوس تتضمن نظرية منظمة عقلية فى تنشئة الفرد . وبالإمكان الاستعانة باليابان كنموذج يدحض وجهة نظر فيبر . فعلى الرغم من أن الديانة السائدة فى اليابان ليست هى الديانة المسيحية أو اليهودية ، وعلى الرغم من أن اليابان لم تشهد منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر تغيراً ملحوظاً فى معتقداتها الدينية ، على الرغم من ذلك كله استطاع هذا البلد أن يحرز تقدماً هائلا فيما يتعلق بالنظرة العقلية للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، كما استطاع أن يحرز تقدماً رأسمالياً هائلا[٤٠] .

ومن الانتقادات الأخرى التى تعرضت لها وجهة نظر فيبر أن الرأسمالية بأشكالها (التقدية ، والعقارية ، والتجارية) قد نشأت قبل ظهور البروتستانتية فى القرن الخامس عشر . وكانت مدن إيطاليا وجمهورياتها ممثلة لهذه الصور المبكرة للرأسمالية الصناعية فى القرن التاسع عشر ، بل كانت أكثر ازدهاراً فى الجنوب على سواحل البحر الأبيض منها فى الشمال باستثناء هولندا وإنجلترا . وكانت الحركة التجارية أساساً فى الجنوب بعد عصر الاستكشافات الجغرافية والاستعمار

---

(٣٩) أوسكار لانج ؛ الاقتصاد السياسى ، ترجمة الدكتور راشد البراوى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٩٠ .

(٤٠) Sorokin, P., op. cit; pp. 695 — 696.

الهولندى والأسبانى والبرتغالى قبل نشأة البروتستانتية . وفضلا عن ذلك نجد الأسس النظرية التى تستند إليها العقائد البروتستانتية تختلف اختلافاً شديداً . لذلك فمن الصعب إرجاع ظاهرة اقتصادية مثل الرأسمالية أو التنظيم العقلى للعمل الحر إلى عقائد مختلفة من حيث الجوهر . ومثل هذا التعدد فى العقائد البروتستانتية يشير إلى أن النشاط الاقتصادى الواحد له أسس أخرى غير العقيدة . بل إن ظهور البروتستانتية ذاتها كان بمثابة رد فعل للمسيحية التى ظهرت قبلها بخمسة عشر قرناً والتى عرفت فيما بعد بالكاثوليكية ؛ وكلاهما لا يؤثران كثيراً فى الحياة الاقتصادية لسبب بسيط هو أن الحياة الاقتصادية تخضع لظروف أخرى وأوضاع معينة : ومن ثم يمكن القول أن البروتستانتية قد نشأت — فى الأصل — لكسر الزيف الدينى وإثبات حرية الإيمان ورفض لكل سلطة تتوسط الإنسان والله . هى إذاً دعوة إلى التحرر الدينى والاجتماعى ورفض الاستغلال والسيطرة ، أكثر منها دعوة إلى سيطرة جديدة باسم رأس المال والنشاط الحر للأفراد[٤١] . يضاف إلى ذلك كله أن هناك فى عالمنا المعاصر دولا اشتراكية استطاعت أن تحرز تقدماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً دون أن تتبنى نزعة دينية معينة . وهنا يبدو لنا واضحاً كيف أن تأكيد فيبر لدور الدين قد جعله يغفل عوامل عديدة مثل الاستعمار والإمبريالية والتجارة ، ونشأة المدن الساحلية ، والثورة التكنولوجية ، وتلك أمور يجب وضعها فى الاعتبار إذا ما أردنا إقامة تفسير شامل لظهور الرأسمالية بوصفها نمط التنمية فى المجتمع الغربى .

والملاحظ أن عدداً كبيراً من علماء الاجتماع الغربيين المعنيين بدراسة التنمية يميلون إلى تبنى وجهات نظر فيبر كأساس لنقد وتفنيد وجهات نظر كارل ماركس . غير أنى أعتقد أن مثل هذه المحاولة تميل إلى تجاهل بعض **وجوه الشبه** بين هذين المفكرين ، وهى وجوه شبه جديرة بالاعتبار إذا ما أردنا تقييم وجهات نظرهما تقييماً شاملا . ولو حاولنا إعادة النظر فيما قدمه ماكس فيبر وكارل ماركس حول روح

---

(٤١) انظر الدكتور حسن حنفى ، الدين والرأسمالية ، حوار مع ماكس فيبر ، الكاتب ، العدد ١٠٥ ، ديسمبر ١٩٦٩ .

الرأسمالية ، لاحظنا على الفور وجوه شبه أوضح من أن نسهب فى تفصيلها . فلقد لخص فيبر فى مؤلفه السالف الذكر هذه الروح على النحو التالى : « تسيطر على الإنسان نزعة جمع المال والاقتناء بوصفهما هدفين أساسيين للحياة . فالإنجاز الاقتصادى لم يعد بالنسبة للإنسان مجرد وسيلة لإشباع حاجاته المادية . . . ولقد كانت هذه الفكرة بمثابة المبدأ الأساسى الموجه للرأسمالية »(٤٢) . ولو حاولنا قراءة الكتابات الأولى لماركس وعلى الأخص « المخطوطات الفلسفية » أو « الأيديولوجية الألمانية » أو حتى « رأس المال » . لاحظنا أن الثقافة الرأسمالية فى هذه الكتابات تشبه تلك التى عرض لها فيبر . فنمو الرأسمالية أدى إلى انهيار فى الارتباطات والعلاقات التقليدية وعلى الأخص فى المجال الاقتصادى . غير أن ماركس — مع ذلك — قد أكد الجوانب القهرية للرأسمالية ؛ ذلك لأن الناس فى ظل المجتمع الرأسمالى يخضعون لاستعباد السوق . أما فيبر فقد ذهب إلى أن العمل الشاق المنظم والدافع الدائم لتحقيق الثروة المادية كانا من نتاج الالتزام أو الارتباط بقيم معينة .

وفضلا عن ذلك فلقد كان الرجلان بالغى الحساسية **للدور الأيديولوجى** الذى تلعبه ثقافة المجتمع الرأسمالى . فإذا كان ماركس قد اعتقد أن الأيديولوجية السائدة فى المجتمع هى أيديولوجية الطبقة الحاكمة ، فلا بد وأن يترتب على ذلك أن ثقافة المجتمع الرأسمالى لا بد وأن تمثل تبريراً لوجود الرأسمالية ذاتها . غير أن فيبر — مع ذلك — قد أبدى فى مؤلفه « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية » اهتماماً أقل بالدور الأيديولوجى للثقافة إذا ما قورن بالاهتمام الذى أبداه لهذا الدور فى كتاباته اللاحقة فى علم الاجتماع الدينى (٤٣) .

بيد أن وجوه الشبه بين العالمين تقف عند هذا الحد ؛ ذلك لأن فيبر لم يكن على استعداد لقبول وجهة نظر ماركس القائلة بأن الثقافة الرأسمالية كانت نتاجاً للنمط الرأسمالى من الإنتاج ؛ ذاهباً إلى أن وجهة نظر ماركس تعبر عن علاقة ذات اتجاه واحد ، وأنها لذلك علاقة مسرفة فى تبسيطها للأشياء . لذلك نجده (أى

---

(٤٢) Weber, M; The Protestant Ethic .... *op. cit.*

(٤٣) *Ibid*; pp. 176, 177.

فيبر) يذهب إلى أن روح الرأسمالية كانت تمثل النتيجة غير المقصودة « للأخلاق الرشيدة التى دعت إليها النزعة البروتستانتية القائمة على الزهد » .

هذا وقد قوبل مؤلف فيبر « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية » بحفاوة تفوق الوصف بوصفه تفنيداً وضحداً للفكر الماركسى ؛ مما دفع بعض الدارسين إلى رفض نظرية ماركس فى تفسير التاريخ . غير أننى أعتقد أن هؤلاء الدارسين لم يسيئوا فقط فهم آراء ماركس ، بل أساءوا أيضًا — وبدرجة أكبر — فهم آراء فيبر ؛ وتلك نقطة سنزيدها تفصيلا عند تناولنا للاتجاهات الحديثة المختلفة فى دراسة التنمية . لقد تجاهل هؤلاء الدارسون الاعتبارات العديدة والتحذيرات المختلفة التى تضمنتها كتابات فيبر . والواقع أن هذا المفكر لم يؤكد فى أى موضع من كتاباته أن الرأسمالية لم تكن تستطيع أن تنمو وتتطور دون وجود مسبق للبروتستانتية القائمة على الزهد ؛ كما أنه لم يذهب إطلاقًا إلى أن البروتستانتية القائمة على الزهد كانت أهم العوامل التى أدت إلى نشأة الرأسمالية . وفى ذلك يقول فيبر : « . . . ليس فى نيتنا التسليم بقضية ساذجة كقضية روح الرأسمالية . . . أو أن نقول إن الرأسمالية قد ظهرت فقط نتيجة الآثار التى أحدثها الإصلاح الدينى ، أو حتى القول بأن الرأسمالية كنظام اقتصادى تعد من خلق الإصلاح »[٤٤] . بل إن فيبر قد ذهب إلى أبعد من ذلك حين أوضح أن تطور الترشيد الاقتصادى قد واجه « مقاومة داخلية حادة » ، حينما وجدت « معوقات روحية »[٤٥] وفضلا عن ذلك يذهب فيبر إلى أنه على أية محاولة تسعى إلى تفسير « الترشيد المميز للحضارة الغربية » أن تقر — وبوضوح — الأهمية الأساسية للعامل الاقتصادى[٤٦] . بل إن فيبر قد اختتم مؤلفه بملاحظة مؤداها « أنه لا يرغب فى استبدال التفسير السببى المادى الواحدى بتفسير سببى روحى للثقافة والتاريخ » . ولقد قصدت بهذه الاقتباسات توضيح حقيقة أساسية فى مناقشتنا اللاحقة وهى ؛ أن عدداً من الدارسين الاجتماعيين الغربيين قد أساءوا فهم بعض أفكاره ، وأنهم قد تخلوا عن الجوانب الإيجابية فى

---

(٤٤) *Ibid*; p. 90.

(٤٥) *Ibid*; pp. 26-77.

(٤٦) *Ibid*; p. 26.

فكره والمتمثلة فى الفهم البنائى – التاريخى الشامل [٤٧] . وأعتقد أن أحداً لا ينكر أن دراسات فيبر فى الدين – والتى يصعب مقارنتها بأية دراسات أخرى – قد أسهمت إسهاماً كبيراً فى فهم المعتقدات الدينية وفى إبراز الفروق الطبقية المختلفة فيما يتعلق بهذه المعتقدات .

---

(٤٧) انظر أيضاً :

Bendix, R; *Max Weber : An Intellectual Portrait*, New York, 1967.

ثانياً : الاتجاهات الحديثة فى دراسة التنمية والتخلف

١ ــ اتجاه النماذج أو المؤشرات :

هو أكثر الاتجاهات النظرية شيوعاً فى دراسة الدول النامية[٤٨] . ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسيين : الأول : كمى . والثانى : كيفى . وتتمثل الإجراءات المنهجية التى يتبعها هذا الاتجاه فيما يلى : (ا) تحديد ما يعد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو « نماذج مثالية » . (ب) تحديد ما يعد أو يعتقد بأنه الخصائص العامة للمجتمع المتخلف وعملية التنمية (أو التغير الاجتماعى ــ الاقتصادى) المراد إحداثها أو التى تحدث بالفعل . (ح) صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم . ولقد لخص كيندلبيرجر Kindleberger الإجراءات التى يتبعها هذا الاتجاه بقوله : « يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم ، بحيث تتبقى لنا السمات التى هى بحاجة إلى تنمية والتى من أجلها يجب أن تخطط المشروعات »[٤٩] .

والنظرة العابرة للشكل الكمى من هذا الاتجاه تشير إلى أنه يميل ــ بصفة عامة ــ إلى اختزال تنمية الدول النامية والتعبير عنها فى صورة **مؤشرات كمية** ذات أنواع مختلفة .

أما المؤشرات المستخدمة فهى عديدة ومتنوعة منها متوسط الدخل الفردى ،

---

(٤٨) من أبرز ممثلى هذا الاتجاه سيمور ليبست Lipset وهوسيلتز Hoselitz وجالتونج Galtung وبارسونز Parsons ، وماريون ليفى Levy . انظر على سبيل المثال : S.M. Lipset, *Political Man*, 1960. Chap. 2 (Economic Deveopment & Democracy), B.F. Hoselitz, *Sociological Aspects of Economic Growth*, 1960; I. Galtung, "Rank and Social Integration : A Multidimensional Approach", *Sociological Theories in Progrss*. Vol. I. New York, 1966.

M. Levy, *Modernization and the Structure of Societies*. 2 Vol . Princeton1966.

(٤٩) انظر : اندرفرانك ؛ علم اجتماع التنمية ؛ ترجمة الدكتور السيد محمد الحسينى ؛ فى ميادين علم الاجتماع ؛ د . محمد الجوهرى وآخرين ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ ، ص ٣٥٣ .

ونسبة السكان الذين يعملون فى الزراعة ، ودرجة التعليم (أى النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم على ست سنوات والذين يعرفون القراءة والكتابة) ، والنسبة المئوية للسكان الحضريين (أى عدد سكان المدن التى يزيد حجمها — عادة — على ٢٠,٠٠٠ نسمة) ، وعدد الأطباء والمستشفيات (لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان) ومعدل أو نسبة توزيع الصحف وعدد أجهزة الراديو والسيارات بالنسبة لكل شخص . . . إلخ .

والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى الاستعانة بهذه المؤشرات الإحصائية لكى يبرهنوا — أساساً — على صحة مفاهيم معينة مشتقة من واقع البلدان الغربية . فلقد حاول سيمور ليبست Lipset — مثلا — ربط مفهوم « التنمية السياسية » (أى الديموقراطية الغربية) بالدرجة العالية على المؤشرات التالية : **الثروة** (كما تقاس بمتوسط الدخل الفردى) ، **والتصنيع والتحضر** (كما يعبر عنهما بنسبة السكان الذين يعيشون فى مدن يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة) ، وأخيراً التعليم[٥٠] . وهناك مجال كبير للشك فى صدق هذه المؤشرات الحسابية . من ذلك مثلا أن[٥١] :

هونج كونج لديها معدل تحضر أعلى من المملكة المتحدة .

شيلى لديها معدل تحضر أعلى من اليابان .

كوبا وسوريا لديها معدل تحضر أعلى من الاتحاد السوفييتى .

الأرجنتين لديها معدل تحضر أعلى من ألمانيا الغربية .

الفيليبين لديها نسبة تعليم أعلى من المملكة المتحدة .

الكويت لديها متوسط دخل فردى أعلى من الولايات المتحدة الأمريكية .

أورجواى لديها عدد أطباء بالنسبة لكل ألف من السكان أكبر من السويد .

---

(٥٠) Lipset; *op. cit.*

(٥١) B. Russett, H.R. Alker; Jr. K.W. Deutsh & H.D. Lasswell, *World Handbook of Political and Social Indicators*. New Haven. 1964.

وهكذا يبدو واضحاً أن ما يسعى هؤلاء العلماء إلى التوصل إليه هو متوسطات حسابية لا اجتماعية . وأعتقد أن هذا الخلط هو الذى أدى بهم إلى تطبيق مفاهيم « كمعدل التحضر العالى »[٥٢] ، « والانحرافات المرضية »[٥٣] على الدول المتخلفة ، لأن بعض هذه الدول قد بدت لا تتفق مع المعايير والمتوسطات الحسابية التى توصلوا إليها لتحديد المراحل المختلفة التى مرت بها المجتمعات الأوربية المتقدمة ؛ فضلا عن أنهم يعتقدون أن الخصائص الكمية الأمبيريقية تكاد تمثل أو تعبر عن الواقع الاجتماعى فى كليته وشموله . ومن هنا يمكننا أن نذهب إلى أن المعنى أو الدلالة التى تشير إليها إسهامات هؤلاء العلماء محدودة للغاية ، فضلا عن أنها تستند — بشكل ضمنى أو صريح — إلى افتراضات تطورية فى طابعها . وعلى ذلك فإن هذا الاتجاه لا يستطيع — بحكم القيود المفروضة عليه — أن يزودنا بفهم عميق للميكانزمات الواقعية (أو الممكنة) للتغير ، لسبب بسيط هو أن أصحابه غالباً ما يجردون الواقع دون الإشارة إلى السياق التاريخى — البنائى للدول النامية . ولست أنكر — بطبيعة الحال — إمكانية الإفادة القصوى من البيانات الإحصائية . إنها مطلب ضرورى فى دراسة الواقع الاجتماعى على أن تكون مستندة إلى إطار نظرى وفهم تاريخى مقارن .

فمتوسط الدخل الفردى — مثلا — لا يستطيع وحده أن يعكس لنا مستوى الاستهلاك أو التفاوت فيه ، وارتفاع الدخل القومى لا يعنى — بالضرورة — مستوى معيشى مرتفع للغالبية العظمى من السكان ؛ لأننا لن نتمكن حينئذ من التعرف على توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية . ولعل ذلك هو مادفع بعض الدارسين إلى

---

(٥٢) انظر على سبيل المثال :

K. Davis & H.H. Golden, "Urbanization and the Development of Pre-Industrial Areas"; in *Econ. Dev. and Cultural Change*. Vol. III, No. 1. 1954; pp. 6-24.

(٥٣) انظر على سبيل المثال :

G. Balandier, "Socio-Cultural Unbalance and Modernization in the Underdeveloped Countries" in S.N. Eisenstadt (ed.) *Readings in Social Evolution and Development*, Pergamon Press, 1970, pp. 361-378.

اقتراح مجموعة مؤشرات مثل متوسط الدخل الفردى وعدد العاملين فى النشاطات المختلفة ، والبناء الاقتصادى للمناطق المختلفة بما فى ذلك المواد الأولية . . . إلخ كذلك نجد البعض يقترح مجموعة من المؤشرات قد تعكس مستوى القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج معًا . ففيما يتعلق بالقوى الإنتاجية يستخدم مؤشرى الإنتاج والاستهلاك، على أن يتم الربط بين تحليل المؤشرات الإحصائية وتحليل الموارد(٥٤) . وبالإضافة إلى ذلك نجد أوسكار لانج يحدد خصائص الاقتصاد المتخلف على أنه « اقتصاد لايكفى مجموع رؤوس الأموال المتوفرة فيه لاستخدام كل اليد العاملة المتوفرة على أساس أساليب الإنتاج الحديثة ، ولاستثمار الثروات الطبيعية » .

ومن الواضح أن هذا التعرف—برغم أهميته— يغفل الإشارة إلى المظهر الاجتماعى أو السوسيواوجى لظاهرة التخلف(٥٥) ؛ كما أنه يتجاهل حقيقة أساسية هى ؛ أنه ليس ثمة بلداً — وإن كان غنيًّا — يستثمر — بالفعل — جمع الثروات الطبيعية المتوفرة لديه ، وإلا اعتبرنا دولة ككندا دولة متخلفة .

على أننى أعتقد أن جانبًا كبيراً من الخلط فى هذا المجال ينشأ حين يحاول الدارس تعريف التخلف على أنه ظاهرة تعكس واقعًا متجانساً فى كل البلاد المتخلفة . إن التعريفات التى قدمها أصحاب اتجاه المؤشرات الإحصائية ، إنما هى تعريفات تستند إلى معايير إحصائية ،ولكنها ليست معايير نظرية بأى حال من الأحوال . كذلك فإن الخلط يحدث حينما يتم تأكيد جانب أو مظهر معين من مظاهر التخلف دون مظاهر أخرى . ولهذا فإننى أذهب إلى ضرورة الاستعانة بالمؤشرات (كمية أو كيفية) على أن يتم ربطها بالسياق التاريخى والبنائى للدول المتخلفة ؛ واقترح فى هذا المجال عدداً من المؤشرات مثل : ضعف التصنيع ،

---

(٥٤) م . فالكوسكى ، وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧١ ، ص ص ٢٠ — ٢١ .

(٥٥) المرجع السابق ، ص ٢٢ — ٢٥ . على أن يلاحظ أن القضية التى يؤكدها لانج هى أنه يستحيل على البلاد المتخلفة أن تسلك الطريق الرأسمالى التقليدى فى التنمية الاقتصادية . وتلك قضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحليل الأسباب المختلفة للتخلف بما فيها الأسباب الاجتماعية .

التفاوت الطبقى ، التبعية الاقتصادية ، تضخم قطاع الخدمات ، عدم استغلال (أو تبذير) الموارد ، ضعف الولاء السياسى ، انخفاض مستوى الإنتاجية ، البناء الاقتصادى التقليدى ، النمو السكانى الذى يفوق الموارد المتاحة ، انخفاض متوسط الدخل الفردى ، سيطرة الازدواجية (أى وجود نمطين من الاقتصاد أو الثقافة) أحدهما حديث ، والآخر تقليدى . . . إلخ . ولا تستطيع هذه المؤشرات أن تكتسب معانيها ودلالاتها الحقيقية دون ربطها بالحركة التاريخية التى أسهمت فى ظهورها على نحو ما تبدو عليه .

وحينما يتخذ اتجاه النماذج أو المؤشرات شكلا كيفيًّا ، فإنه يميل إلى تحديد بعض العناصر النموذجية[٥٦] . ومن ثم تصبح التنمية (أو التحديث) مجرد عملية اكتساب (أو فقدان) خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص « التنمية » أو « التخلف » . وهناك إسهامات سوسيولوجية عديدة تعبر عن هذا الشكل الكيفى لتحليل التنمية[٥٧] ، ولكننا سنكتفى هنا بالإشارة إلى ما قدمه بيرت هوسيلتز Hoselitz فى هذا المجال . فلقد ذهب هوسيلتز إلى أن هناك ثلاث متغيرات نمط (من

---

(٥٦) هنا نجد الطلاقاً من مفهوم النموذج المثالى عند فيبر . وقد يكون من المفيد هنا أن نوضح معنى هذا المفهوم ، لأن توضيح هذا المعنى مرتبط أوثق الارتباط بطبيعة المناقشات والجدل الذى أثير حول هذا النموذج . فالنموذج المثالى — كما يقول فيبر — هو بناء أو تشييد عقلى يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمة أو أكثر يمكن ملاحظتها فى الواقع . هو إذاً يعبر عن « مفردات ملموسة يحددها الباحث بنفسه لكى تكون أساساً تنهض عليه المقارنة » . وبهذا المعنى فإن النموذج لا يمثل مفهوماً عاماً أو مجرداً ، ولكنه يصف « أسلوباً نموذجيا معياريا يفترض أهدافاً معينة وطرائق للاتجاه المعيارى » . ويوصف النموذج الذى يتشكل على هذا النحو بأنه « مثالى » ، لأنه لا يتحقق كفكرة . ويذهب فيبر إلى أن النموذج المثالى هو وسيلة من خلالها نستطيع فهم العالم الواقعى ، بل إنه يستمد أهميته من هذه الوظيفة ، إذ « لا ضرورة له إذا كان العالم يعرض نفسه أمامنا بطريقة تمكننا من الوصول إلى التعميمات بسهولة » ؛ بل إن فيبر يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقول : « إن النموذج — بما يتضمنه من مفاهيم محددة — يمثل أداة تحليلية تمكننا من السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية . انظر :

Weber, M., Theory of Social and Economic Organisation, *op. cit.*

وانظر مناقشة مفصلة لهذا الموضوع فى : السيد الحسينى ومحمد على محمد ؛ ماكس فيبر ، المجلة الاجتماعية القومية ، مايو ١٩٦٧ ص ١٠٥–١٣٤ .

(٥٧) من أبرز الذين قدموا إسهامات فى هذا المجال نيل سميلسر Smelser ووليرت مور Moore وبارسونز Parsons

الخمس متغيرات نمط التى حددها بارسونز) يمكن أن تنطوى على أدمية بالغة فى دراسة التخالف والتنمية[٥٨] . فالمجتمعات المتقدمة — طبقاً لهوسيلتز — تشهد متغيرات

---

(٥٨) قصد بارسونز بمتغيرات النمط أن تكون بديلا عن النموذج المثالى عند فيبر . وهو لذلك يقدم خمسة أزواج من البدائل يعتبرها شاملة على أساس مستوى معين من التعميم هى :

(١) العمومية Universalism فى مقابل الخصوصية particularism

ويشير المتغير الأول إلى مستويات القيمة التى على درجة كبيرة من العمومية ، بينما يشير الثانى إلى المستويات التى لها دلالة لفاعل معين فى علاقات معينة مع أشخاص معينين .

(٢) الأداء (الإنجاز) achievement فى مقابل النوعية (العزو) ascription

فإما أن يكون التأكيد على تحقيق أهداف معينة (الأداء) ، أو على خصائص الشخص الآخر ، أى على الحقيقة التى مؤداها أنه كذا وكذا ، كأن يكون أب الفاعل طبيباً مثلا .

(٣) التخصيص specificity فى مقابل الا نتشار difuseness

فالمصلحة يمكن أن تعرف على وجه التخصيص حيث لا يكون هناك ثمة إلزام أبعد من تلك الحدود المرسومة أو تعرف بشكل عام بحيث تتجاوز الالتزامات حدود التعريف الظاهر الذى يفترض وجوده .

(٤) المصلحة الجمعية collectivity oriented فى مقابل المصلحة الذاتية self oriented

فقد تعتبر المعايير الا جتماعية أنه يتحتم على الفاعل العمل من أجل مصالح الجماعة ، وقد تعتبر من الشرعى أن يسعى الفاعل وراء مصالحه الخاصة .

(٥) الحياد الوجدانى neutral affectivity فى مقابل الوجدانية affectivity

فالنمط يعتبر محايداً وجدانيا إذا كان يفرض النظام ويتطلب التخلى من أجل مصالح الآخرين ، بينما يعتبر وجدانياً إذا كان يتيح الإشباع المباشر لحاجة الفاعل .

انظر مناقشة مستفيضة لمتغيرات النمط عند بارسونز فى نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود عودة وزملاؤه ، المرجع السابق ، ص ص ٣٦٩—٣٧٤ .

ونستطيع أن نوضح متغيرات النمط هذه بالاستشهاد بمثال نفرق فيه بين خصائص الأفراد فى المجتمع الصناعى الحديث (Geselischaft) والمجتمع التقليدى (Gemeinshcaft) . فأفراد المجتمع الأول : (محايدون وجدانيا أكثر منهم وجدانيين) ؛ وهم «موجهون نحو مصالحهم الخاصة أكثر مما هم موجهين نحو المصلحة الجمعية » (يهتمون بأنفسهم أكثر مما يهتمون برفاهية المجتمع) ، وهم « عموميون أكثر منهم خصوصيين» (يرتبطون بالآخرين بالنظر إلى أدوارهم الاجتماعية أكثر مما يرتبطون بهم فى ضوء خصائصهم المميزة (صديق القديم ، زوجتى .. إلخ) وهم « موجهون نحو الأداء أكثر مما هم موجهين نحو النوعية » (الإنجاز أكثر من الأصل الأسرى أو الانتماء الطبقى) ، وهم ذوو «أدوار متخصصة أكثر مما هم ذوو أدوار منتشرة» (العلاقة تتضمن مدى ضيقاً من النشاط أكثر مما تتضمن مدى واسعاً (علاقة البائع بالزبون فى مقابل علاقة الزوج بالزوجة) : انظر

Parsons, T., The *Social System*, Glencoe, 1951, pp. 58-67 and passim.

وعلى الرغم من أن متغيرات النمط يمكن أن تنطبق على العلاقات الشخصية ، إلا أنها يمكن أن تنطبق على جوهر النظام الرأسمالى وهو السوق . فالعلاقات الاجتماعية فى النظام الرأسمالى تتميز بأنها حديثة أكثر منها=

العموميـــة universalism ، والتوجيه نحو الأداء (الإنجاز) achievement-orientation ، وتخصيص الدور role-specificity ؛ بينما تشهد المجتمعات المتخلفة (أو النامية) المتغيرات المقابلة وهى : الخصوصية Particularism والعزو (النسبة) acscription ، وتشتت الدور diff-eolunsseesr . وإذاً فالتنمية — عند هوسيلتز — تتمثل فى اكتساب واستيعاب المجتمعات المتخلفة (أو النامية) لمتغيرات النمط السائدة فى الدول المتقدمة والتخلى عن متغيرات النمط الشائعة فيها ، وأن هذه العملية هى — على وجه التحديد — نقطة البداية فى إحداث تنمية[٥٩] . ومن الواضح أن هوسيلتز يمثل امتداداً للتقليد السوسيولوجى الذى يميل إلى تصنيف المجتمعات إلى ثنائيات تعكس ازدواجية التقليد — التحديث .

والواقع أن نظرية هوسيلتز تعانى من جوانب قصور واضحة . ويبدو ذلك واضحاً — بصفة خاصة — فى تحديدها للعناصر المعبرة عن الدول المتقدمة والمتخلفة (النامية) على السواء . فالعمومية — كما أشارت دراسات عديدة — ليست سائدة تماماً فى الدول المتقدمة . ويصدق ذلك على اليابان وفرنسا وأوربا بوجه عام . ففى اليابان — مثلا — نجد النظام الاقتصادى يستند — إلى حد كبير — إلى أفكار الولاء الشخصى والمكانة الاجتماعية التى تتحدد — أساساً — فى ضوء التنظيمات السياسية

=تقليدية. وقد نكون أكثر دقة إذا ما استعنا بمتغيرات النمط . فالعلاقة بين المشترين والبائعين هى علاقة حيادية وجدانيا ، والطرفان يهتمان ببعضهما فقط فى ضوء أدوارهما كبائعين ومشترين (عموميين أكثر منهم خصوصيين) . ولما كانت العلاقة تتضمن مدى محدداً من النشاط ، فإنها تصبح — حينئذ — علاقة تخصيصية أكثر منها تشتتية . وإذا كانت السلعة التى تباع فى السوق هى العمل ، فإن المشترى لن يكون مهتماً بمن هو العامل ، بل إنه سيكون مهتما — بدلا من ذلك — بالإنجازات والقدرات التى لدى العامل . بعبارة أخرى سيكون مهتما بالإنجاز أكثر من اهتمامه بالنوعية . أما فى المجتمعات البدائية فإن ميكانزم السوق يتخذ طابعاً قرويا أو ريفيا ، وأن إنتاج السلع وتوزيعها يحدثان بطريقة تتسق مع الأشكال التقليدية للعلاقات الاجتماعية .

(٥٩) هذا وقد عرض هوسيلتز تحليله لمتغيرات النمط (مطبقاً إياه على الدول النامية) فى مقالين شهيرين ، انظر :

Bert F. Hoselitz, "Social Structure and Economic Growth", in Bert Hoselitz; (ed.) *Sociological Aspects of Economic Growth*, Free Press, Glencoe, III. : Ch. 2; and Bert F. Hoselitz, Social Stratification and Economic Development", *International Social Science Journal*, Vol. 16, No. 2 (1964).

التقليدية [٦٠] . كما أن وصف المجتمع الأمريكى وغيره من المجتمعات . المتقدمة بخاصة (العمومية) لا يعدو أن يكون محاولة لتغطية المصالح السائدة فى هذه المجتمعات [٦١]. وفضلا عن ذلك أوضحت بحوث عديدة أن الخصوصية تتسود بالفعل فى كل من الطبقتين العليا والدنيا فى هذه الدول . كذلك فإن وصف هوسيلتز المجتمعات النامية بخاصية الخصوصية فيه قدر كبير من التعسف ؛ ذلك أن هذه المجتمعات تعرف قدراً من العمومية لا يمكن تغافله [٦٢] . ويكفينا القول أن المجتمعات التقليدية تتميز هى الأخرى بخاصية العمومية (وعلى الأخص المجتمعات المسيحية ، والكونفوشية ، والإسلامية) . والمشكلة الأساسية المتعلقة بمفاهيم كالعمومية والخصوصية — شأنها شأن متغيرات النمط الأخرى — تتمثل فى أن الإطار المرجعى الذى تشير إليه قد تم اختياره بطريقة تعسفية . فما يعد عمومية فى سياق معين ، قد يعد خصوصية فى سياق آخر ؛ بحيث يمكن القول أنه على الرغم من أن مجتمعاً معيناً قد يتميز فى داخله بالعمومية (أى فى مجال العلاقات بين مواطنيه) ، إلا أنه لا يتميز بهذه العمومية إذا ما نظرنا إلى الإنسان فى كليته وشموله كإطار مرجعى . وإذا ما استعنا بهذا المحك فإننا لن نجد على الإطلاق مجتمعاً يتصف بالعمومية ؛ بل إننا نذهب إلى أن سلوك المجتمعات المتقدمة — ماضيها وحاضرها — لم يكن إلا سلوكاً يتصف بالخصوصية .

ويمكننا بعد ذلك توجيه انتقادات مماثلة لما ذهب إليه هوسيلتز من أن المجتمعات المتقدمة تتصف بخاصية الأداء (الإنجاز) ، بينما تتصف المجتمعات النامية بخاصية العزو (النسبة) . فى الولايات المتحدة — مثلا — نجد أن المكافأة على القيام بالوظيفة تتوقف — إلى حد كبير — على الأداء ، على حين يتوقف الالتحاق بالوظائف على الطبقة التى ينتمى إليها الشخص . كذلك أشار هارنجتون Harrington إلى أن خاصية العزو تسود لدى جماهير الفقراء فى الولايات المتحدة ، وأن المجتمع

---

(٦٠) J. Abegglen, *The gopanese Factory*. Glencoe : The Free Press, 1958

(٦١) فرانك ؛ المرجع السابق ، ص ٣٥٥ .

(٦٢) أشار فرانك إلى بعض الأمثلة التى توضح شيوع خاصية العمومية فى الدول النامية . من ذلك مثلا أن الجريدة الرسمية فى المكسيك تخصص عدداً من الأعمدة تتناول الولايات المتحدة أكثر مما تخصصه جريدة « النيويورك تايمز» لمعالجة أخبار العالم الخارجى ؛ وأن الدول النامية تشهد إضرابات عامة تكشف عن وعى عام ، كما أنها لا تخلو من قادة وطنيين يسعون إلى تحقيق المصلحة العامة . وهى بعد ذلك كله تؤيد وتساند الحركات المناهضة للاستعمار والإمبريالية . المرجع السابق ، ص ص ٣٥٧ — ٣٥٨ .

الأمريكى – ككل – يتجه إلى إحلال خاصية الإنجاز بخاصية العزو . وفى اليابان نجد أن المكافأة التى يحصل عليها شاغل الوظيفة تستند فى معظم الأحيان إلى خاصية العزو : أى أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض العوامل مثل العمر والارتباطات الأسرية[٦٣] . . . إلخ . ومن ناحية أخرى نجد أن الواقع الذى يعيشه كثير من الدول النامية يمثل تفنيداً لوجهة نظر هوسيلتز . إذ أن من الصعب القول بأن القيادات السياسية والوطنية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا تستند جميعها – فى زعاماتها – إلى معايير العزو . كذلك فإن هناك شواهد واقعية كثيرة تؤكد أن الذين يشغلون الأوضاع الاقتصادية والسياسية القيادية فى دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية قد حصلوا مؤخراً على أوضاعهم بفضل جهودهم الشخصية ، وأن نجاحهم فى الحصول عليها كان نتيجة لاستنادهم إلى معايير الأداء التى تزيد فى دقتها ووضوحها عن تلك السائدة فى الدول المتقدمة فى أوربا وأمريكا الشمالية . كذلك يمكن القول أن بعض الدول النامية – وعلى الأخص تلك التى تستند إلى نظام اقتصادى احتكارى – تشهد معايير محددة للأداء . فالنجاح الذى يحققه رجال الأعمال يتوقف غالباً على قدراتهم الشخصية فى الدخول فى مقاصات ومناقصات ومساومات ناجحة ؛ وأن التفاوت فى الدخول الناجم عن ذلك لا يزيد – بأى حال من الأحوال – عن قرينه فى الدول المتقدمة القائمة على نظام اقتصادى احتكارى[٦٤] . ومن ذلك يبدو واضحاً أن ثنائية « الأداء – العزو » لا تنطوى على أهمية كبيرة بالنسبة للتحليل السوسيولوجى ، مما يجعلنا نشك فى كفاءتها[٦٥] .

ويذهب البعض إلى أن انتشار « **الفساد** » فى الدول النامية هو دليل واضح على أن هذه الدول تتصف بخاصية العزو . ومن الطبيعى أن وجهة النظر هذه تتجاهل دراسة « الفساد » فى فترات زمنية مختلفة وفى مجتمعات متباينة[٦٦] . ذلك لأن الفساد – شأنه شأن الجريمة – يتوقف – إلى حد ما – على البيئة القانونية فى

---

(٦٣) المرجع السابق ، اقتباسات من مواضع متفرقة ، ص ٣٥٦ .

(٦٤) المرجع السابق ، اقتباسات من مواضع متفرقة ، ص ص٣٥٧-٣٥٩ .

(٦٥) S.M. Lipset (eds.) *Social Structure and Mobility in Economic Development*, Routledge & Kegan Paul. 1964.

(٦٦) J.S. Scott, "The Analysis of Corruption in Developing Nations", Comp. Studies in *Society & History*, Vol. II, No. 3, June 1969

مجتمع معين خلال فترة زمنية . أن ما يبدو لنا هاماً فى هذا المجال ليس هو البرهنة على انتشار خاصية العزو فى الدول النامية ، بل دراسة **السياق الاجتماعى** « للفساد » (كأن ندرس — مثلا — طبيعة السيطرة الجديدة التى حققتها هذه الدول على توزيع الوظائف والامتيازات ، وخصائص المرشحين السياسيين ، والأمية بين الفلاحين ، وعلاقة الدول بالمصالح الأجنبية ، وطابع البناء المهنى ، حيث يوجد عدد كبير من طالبى الوظائف الأكفاء ، لا يستطيع البناء المهنى استيعابهم جميعاً) .

وأخيراً يمكننا انتقاد ما ذهب إليه هوسيلتز من أن تخصيص الدور يسود المجتمعات المتقدمة ، وأن تشتت الدور يسود المجتمعات المتخلفة (أو النامية) . فالأدوار العليا فى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية تتشابك فيما بينها تشابكاً معقداً ، بحيث ترتبط الأدوار العليا (الاقتصادية والسياسية والعسكرية) ارتباطاً وثيقاً (٦٧) . وقد يكون هوسيلتز صادقاً — إلى حدما — فى وصفه للأدوار فى الدول النامية بعدم التخصيص . فذوو الدخول الضئيلة فى هذه الدول — سواء كانوا يعملون فى قطاع الزراعة أو الصناعة أو التجارة — يقومون — بالفعل — بممارسة مهن أخرى حتى يستطيعوا مواجهة أعباء الحياة . كما أن الأدوار الاجتماعية التى يؤديها أفراد الطبقة العليا فى الدول النامية لا تقل انتشاراً وبعداً عن التخصيص . غير أن الأمر يقتضى — مع ذلك — توضيح نقطة هامة هى ؛ أن الوظائف الوسيطة

---

(٦٧) وتجد هذه النقطة تأييداً فى تحليلات لينين التى ضمنها مؤلفه « الدولة والثورة » ، حيث أوضح العلاقة الوثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية . انظر : لينين ، الدولة والثورة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ، الفصلين الأول والثانى ، وانظر أيضاً :

C. Wright Mills; *The Power Elite*, New York, Oxford University Press, 1959.

ومن ناحية أخرى نجد فرانك يكشف بوضوح عن أن الوضع المهنى لعلم الاجتماع فى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية أبعد ما يكون عن تخصيص الدور . فلقد نجح كل من روزفيلت وكيندى فى استقطاب وتجنيد العلماء الاجتماعيين الأمريكيين لخدمة أهداف معينة . فإيوجين ستالى Staley نال بمؤلفه «مستقبل الدول النامية» شهرة عالمية دفعت الحكومة إلى الاستعانة به فى التخطيط لشن حرب لا هوادة فيها على خمسة عشر مليوناً فيتناميا . أما والت روستو Rostow— صاحب النظرية الشهيرة فى « مراحل النمو الاقتصادى » — فقد كتب مؤلفه بتكليف من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية خلال فترة حكم كيندى وبإشراف من نائبه جونسون . ويبدو تشتت الدور هنا واضحاً إذا ماعلمنا أن هؤلاء الأساتذة الذين لعبوا دوراً هاماً فى توجيه السياسة الأمريكية قد انتقلوا بعد ذلك إلى الجامعات التى كانوا يعملون بها لكى يؤكدوا لطلابهم أن نظرياتهم فى التنمية الاقتصادية هى نظريات إنسانية فى طابعها . انظر فرانك ؛ المرجع السابق ، ص ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

فى الدول النامية تتصف بطابع تخصيصى محدد . ويشغل هذه الوظائف — عادة — أفراد الطبقة الوسطى المؤلفة من ضباط الجيش وموظفى الحكومة ، وصغار المديرين وغيرهم .

وفضلا عما سبق نجد تحليل هوسيلتز يعانى من افتقاد النظرة **الكلية — التاريخية الشاملة** . فهو يختزل عملية التنمية إلى مجرد اكتساب الدول المتخلفة لخصائص الدول المتقدمة . وهو — حينئذ — يخلع على الأدوار الاجتماعية نفس الوزن أو الأهمية بالنسبة لكل من التنمية والتخلف ، مع أن النظرة المدققة تكشف على الفور عن الأهمية النسبية التى تحتلها الأدوار الاجتماعية التى تقع فى كل من قمة وقاع نسق التدرج الاقتصادى والسياسى . كذلك فإن معالجة هوسيلتز لعناصر التخلف كانت معالجة جزئية إلى حد كبير ؛ ذلك لأنه وصف الدول النامية بالتخلف دون أن يحاول التعرف على الظروف التاريخية — البنائية التى أسهمت فى حدوث تخلف هذه الدول . لقد ربط هوسيلتز التخلف بوجود الأسرة الممتدة والقبيلة البدائية والمجتمع « الشعبى » والقطاع التقليدى من المجتمع المزدوج الخليط من عناصر تقليدية وعناصر حديثة ؛ ولم يحاول ربط هذه الخصائص بالتقدم ؛ كما لم يحاول ربطها بالتنظيم الاجتماعى السائد فى العالم ككل . وهنا تبدو وجاهة ما ذهب إليه فرانك من أن « النسق الاجتماعى الذى يلعب فى الوقت الحاضر الدور الأساسى فى إحداث التخلف ليس هو الأسرة أو القبيلة أو المجتمع المحلى ، وليس هو دولة أو دولا متخلفة ، وإنما هو شىء أكبر من ذلك بكثير »[٦٨] . يضاف إلى ذلك أن هوسيلتز قد حاول بتحليله السوسيولوجى هذا تدعيم الاتجاه الذى عبر عنه بارسونز (أبو الوظيفية فى علم الاجتماع الأمريكى) ، وهو الاتجـــاه الذى يحاول إظهـــار جوانب الاتساق والتكامل فى المجتمع وإخفـــاء جوانب الاستغـــلال والسيطرة فيه[٦٩] . بل إنه — كما ذهب أحد البنائيين الحقيقيين — قد تخلى عن أسس علم الاجتماع الكلاسيكى لكى يتجه بعلم الاجتماع الحديث إلى أبعد مما

---

(٦٨) المرجع السابق ، ص ٣٦٢ .

(٦٩) Talcott Parsons, "Social Classes and Class Conflict in the Light of Recent Sociological Theory", in *Essays in in Sociological Theory* (Rev. ed., Glencoe : The Free Press 1954), p. 324.

لا يستطيع تحقيقه . إن « النظرية السوسيولوجية الحديثة» (بتعبير بارسونز) بما تستند إليه من نزعة بنائية لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من تفسير الأجزاء أو العلاقات المتساندة بينها . وبعبارة أخرى فهى لا تستطيع تحليل أو تفسير علة وجود البناء الاجتماعى ككل . ويترتب على ذلك أن الإسهامات التى قدمها ممثلو هذه « النظرية الحديثة » فى فهم التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى لا تستطيع أن توضح لنا **النشأة التاريخية والتحولات المعاصرة والاتجاهات المقبلة** التى يمكن أن يتخذها النسق الاجتماعى القائم .

هذا وقد حاول هوسيلتز البرهنة على أن تحقيق التنمية الاقتصادية يمكن أن يتم بتوسيع نطاق الطبقة الوسطى وزيادة معدلات الحراك الاجتماعى . غير أن البعض قد أوضح أن ما يذهب إليه هوسيلتز لا يستطيع أن يسهم فى تنمية الدول المتخلفة بقدر ما يسهم فى زيادة وتدعيم تخلفها . ولقد أوضح فرانك أن الطبقة الوسطى تمثل على الدوام السند الشعبى الأساسى للديكتاتوريات السياسية الرجعية ، أنه حينما يزداد نصيب دخل الطبقة الوسطى من الدخل القومى ، فإن ذلك يكون على حساب الجماهير العريضة والفقراء بصفة خاصة . فى أمريكا اللاتينية — مثلا — نجد أن هاتين الخاصيتين (أى كبر حجم الطبقة الوسطى وارتفاع معدل الحراك الاجتماعى) متوافرتان بشكل واضح فى شيلى والأرجنتين ، ومع ذلك فإن هاتين الدولتين لا تمثلان أعلى دول أمريكان اللاتينية فى مجال التقدم الاقتصادى(٧٠) . وباختصار فإن نظرية هوسيلتز لم تضع فى اعتبارها **الأوضاع الخارجية** المحيطة بالمجتمعات المتخلفة **وعلاقاتها التاريخية** بالدول المتقدمة . ونحن لا نقصد بهذه الانتقادات عدم الاستعانة بالنماذج المثالية فى دراسة واقع الدول لنامية ، ولكن يجب ألا يعوقنا ذلك عن فهم التخلف والتنمية ، حتى لا تصبح الاستعانة بالنماذج المثالية غاية فى حد ذاتها .

ولقدقدم نيل سميلسر Smelser محاولة مماثلة لدراسة المجتمعات النامية فى تحولها (٧١)

---

(٧٠) فرانك ، المرجع السابق ، ص ، ٣٦٦–٣٦٧ .

(٧١) N.J. Smelser, "Toward a Theory of Modernization", inA & E. Etzioni (eds.) *Social Change*, N.Y. 1964. Also his article "Mechanisms of Change and adjustment to Change", in B.F. Hostelitz & W.F. Moore (eds.) *Industrialization and Society*. UNESCO Paris, 1966.

حيث ذهب إلى أن العمليات « التنموية » تتمثل أساساً فى **التباين البنائى والتكامل** . وهنا نجد تأثره بكل من سبنسر ودوركايم أوضح ما يكون . والتحديث (أو التنمية) — عند سميلسر — يتضمن تحولا فى بعض متغيرات الحياة مثل **التكنولوجيا** (أى أن تصبح أكثر تعقيداً) ، **والسكان** (مزيد من التحول إلى المدن) ، **والزراعة** (مزيد من الإنتاج التجارى) ، **والأسرة** (مزيد من النووية) **والدين** (مزيد من العلمانية) . . . وهكذا . أما عملية التباين فتحدث — كما يقول سميلسر — تفككاً (كما يتبدى فى الأنومى والصراع) ، وبالتالى فإنها بحاجة إلى وجود عملية تكامل (سواء على المستوى المعيارى أو مستوى النظم) . وعلى الرغم من أن نظرية سميلسر هذه تمثل تلخيصاً جيداً للتناقض بين « التقليد » و « التحديث » ، إلا أنها تمثل **نظرية عامة جداً** ، بحيث لا تستطيع أن تعيننا على فهم الدول النامية ؛ فضلا عن أنها نظرية محدودة النطاق ، لأنها لا توضح لنا الآثار والنتائج المترتبة على « وجود بناء ما قبل الصناعة » جنباً إلى جنب « البناء الصناعى الحديث » . هى إذاً نظرية غير تاريخية abistorical فى التغير ، ومن ثم فإن إمكانية تطبيقها محدودة إلى حد بعيد ؛ إذ أنها لا تساعدنا على إجراء تحليل سببى للتغيرات الاقتصادية .

٢ — الاتجاه التطورى المحدث :

ظهرت خلال السنوات الأخيرة محاولات عديدة لإحياء النظرية التطورية الكلاسيكية[٧٢] والإفادة منها فى دراسة الدول النامية . وعلى الرغم من أن النظريات التطورية الحديثة[٧٣] تميل إلى تجنب ربط التاريخ بأهداف معينة حتمية مرغوب فيها (على نحو ما هو سائد فى النظريات الكلاسيكية) ، إلا أنها (أى النظريات

---

(٧٢) يمكن التعرف على معالم النظرية التطورية الكلاسيكية بالرجوع إلى نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، المرجع السابق ؛ حيث يمكن الاطلاع على آراء سبنسر ، والداروينين الاجتماعيين (أمثال باجوت ، وجمبلوفتش ، وراتسنهوفر ، وسمول ، وسمنر ، واورد ، وجدنجز) ، كما يمكن الاطلاع على الاتجاهات التطورية الفرعية التى تعكسها أعمال لوريا (التطورية الاقتصادية) ، وفيبلن (التطورية التكنولوجية) ، وكوست (التطورية الديموجرافية) ، وكيد (التطورية الدينية) .

(٧٣) يمثل هذه النظريات بارسونز Parsons وبيلاه Bellah ، وإيزنشتات Eisenstadt ووالت روستو Rostow ، وبولانى : Polanyi

التطورية الحديثة) تحاول تقديم ضمان للاستقرار فى مواقف تتسم بتغيرات سريعة واضحة تؤدى إلى تفكك وصراعات مختلفة . ونضلا عن ذلك تحاول النظريات التطورية الحديثة توسيع نطاق اهتماماتها لتشمل التاريخ الإنسانى بأكمله. ونظراً لكثرة تنوع هذه النظريات ، فإننى سأحاول الاكتفاء بعرض نقدى لنظريتى تالكوت بارسونز ووالت روستو .

ذهب بارسونز[٧٤] إلى أن العملية التطورية هى – فى حقيقتها – **زيادة (أو تدعيم)** القدرة التكيفية للمجتمع ، وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافى أو من خلالها . أما المكونات الأساسية للتطور فهى – فى نظر بارسونز – عمليات **التباين والتكامل والتعميم** (فى داخل نطاق النسق القيمى). ويواصل بارسونز تحليله فيحدد ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة :

المرحلة الأولى : (وهى البدائية) وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين . والمجتمع البدائى – عند بارسونز – يتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دوراً بالغ الأهمية . ويأتى بعد ذلك النموذج **المتقدم** من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التى تشهد نسقاً للتدرج الاجتماعى وتنظيماً سياسياً يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبياً .

أما **المرحلة التطورية الثانية** (وهى الوسيطة) فتضم أيضاً نمطين فرعيين من المجتمعات . (ا) المجتمعات **القديمة** rachaic التى تتميز بوجود « تعليم حرفى » (أى تعليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية فى المجتمع .

(ب) النموذج **المتقدم** من المجتمعات القديمة ، وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم ، بحيث يكسب المجتمع ما أطلق عليه بيلاه Bellah بالدين التاريخى كما هو الحال فى الصين والهند والإمبراطورية الرومانية والدولة الإسلامية[٧٥]

---

(٧٤) T. Parsons; *Societies, Evolutionary & Comparative Perspective*; Prentice-Hall. 1960. See also his article", Evolutionary Universals in Society", *America Society", American Sociological Review*. 29 (June 1964).

(٧٥) R.N. Bellah, ,,Religious Evolution", in *American Sociological Review*, Vol. 29, 1964.

أما **المرحلة الثالثة والأخيرة** (أى المتقدمـــة) فتشير إلى المجتمعات الصناعـــية الحديثة .

ويستطرد بارسونز ذاهبًا إلى أن المحكات التى تفصل بين هذه المراحل الثلاثة الأساسية تتمثل فى « التطورات الحاسمة التى تطرأ على عناصر النسق القيمى» (٧٦) . فالتحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية (أى من المرحلة « **البدائية** » إلى المرحلة « **الوسيطة** » يتطلب تطوراً فى اللغة (أى اللغة المكتوبة) . وهذا التطور – طبقًا لبارسونز – يزيد ويعمق الفروق والاختلافات بين الأنساق **الاجتماعية والثقافية** ؛ بحيث يمنح الأخيرة نطاقًا أوسع واستقلالا أكبر . أما التحول من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة (أى من المرحلة « **الوسيطة** » إلى المرحلة « **المتقدمة** ») فإنه يتوقف على التطور الذى يطرأ على النسق أو النظام **القانونى** . فالنظام القانونى يجب أن يكون على درجة عالية من العمومية والتنظيم بحيث يستند استناداً كليًا إلى أسس عامة . هو إذاً يجب أن يتضمن ما أطلق عليه ماكس فيبر **بالرشد الرسمى** .

وهكذا نلحظ أن بارسونز – شأنه شأن أسلافه التطوريين – قد اهتم بحصر مراحل تطورية معينة تمر بها المجتمعات . « فالعمومية التطورية » evolutionary universal – عنده – تحل محل التنوع أو التباين فى البناء الوراثى . وتبدو هذه النزعة أوضح ما تكون فى تعريفه « للعمومية التطورية » بأنها « ذلك المركب من البناءات والعمليات الذى يزيد من القدرة التكيفية للمجتمع » . والواقع أن الإسهام الذى قدمته النظرية التطورية البارسونية فى فهم الدول النامية يعد إسهامًا ضئيلا للغاية إن لم يكن عديم الفائدة ؛ على الرغم من المحاولات التى بذلها بعض تلاميذه (٧٧) خلال السنوات الأخيرة لتدعيم نظريته البالغة التجريد بأساليب إحصائية مختلفة . وفضلا عن ذلك نجد أن موقع الدول النامية فى داخل الإطار التصورى الذى قدمه بارسونز يتصف بالميوعة والغموض . فبغض النظر عن « العموميات

---

(٧٦) T. Parsons; Societies, *op. cit.*

(٧٧) Ruck & Jacabson, „Social Evolution & Structural Functional Analysis : An Empirical Test". *American Sociological Review*, Vol. 22, No. 2

التطورية » المجتمعية الأربعة الأساسية (وهى **الاتصال** ، **والقرابة** ، **والدين** ، **والتكنولوجيا**) نجد أن بارسونز قد وزع « العموميات » الست الأخرى بين المرحلتين **الوسطى والمتقدمة** . والمرحلة الأخيرة تتطلب — كما يذهب بارسونز — العموميات التطورية الأربعة التالية : **التنظيمات البيروقراطية** ، **ومركب النقود والسوق** ، **والمعايير العامة** ، وأخيراً **التنظيمات السياسية الديموقراطية** . ولا شك أن الدول النامية تعرف بدرجات متفاوتة — هذه العموميات . والواقع أننا لو أمعنا النظر فى المفاهيم الذى قدمها بارسونز وغيره من التطوريين استطعنا القول بأن هذه المفاهيم قد استحدثت من أجل تقديم وصف غامض لمراحل تطورية تحكمية قد تم تحديدها تحديداً تعسفياً . هم إذاً — كما يقول جيرتز Geertz لا يقدمون لنا أكثر من شيء واحد هو : « أن ما حدث كان يجب أن يحدث »[٧٨] .

أما والت روستو Rostow فقد قدم نظرية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها **بالشمول والواقعية والوضوح**[٧٩] . وتمثل هذه النظرية — كما يقول روستو — بديلا عن نظرية ماركس فى تطور المجتمعات والتى أشرنا إليها فى موضع سابق . ولقد ذهب روستو إلى أن المجتمعات تمر — أو يجب أن تمر — بمراحل خمس أساسية : المرحلة الأولى (وهى تمثل المجتمع **التقليدى**) وفيها يقوم الإنتاج على أساس العلوم والفنون التى كانت شائعة قبل عصر نيوتن ؛ ذلك لأن نيوتن فصل بين عالمين : أحدهما يقوم على المصادفات ، والآخر يقوم على الضبط والتحكم . ويتسم هذا المجتمع التقليدى بانخفاض متوسط الدخل الفردى ، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا ، وغلبة الطابع الزراعى المرتبط بالنظام الإقطاعى ، وانتشار التقاليد الجامدة كالقدرية التى تحول دون تحقيق الحراك الاجتماعى . ويمثل المجتمع التقليدى كل العالم الذى سبق نيوتن مثل الأسر التى توالت عرش الصين ، وحضارات الشرق الأوسط ، والعصور الوسطى فى أوربا ، كما يمثل مجتمعات

---

(٧٨) C. Geertz, *Islam Observed*. New Haven, Yale university Press, 1966, p. 59.

(٧٩) W.W. Rostow: *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. Cambridge Univ. Press, 1960.

جاءت بعد نيوتن وظلت غير قادرة على السيطرة على البيئة .

أما المرحلة الثانية فهى مرحلة **التهيؤ للانطلاق** ، وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية متجاوزاً حالته التقليدية . ولا بد من توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة فى المجتمع حتى يكون معداً للانطلاق ؛ وأن هذه الظروف قد توافرت فى أوربا الغربية فى أواخر القرن الثامن عشر ، وأن إنجلترا كانت أسبق دول أوربا فى ولوج مرحلة التهيؤ للانطلاق بسبب مزاياها الجغرافية ومواردها الطبيعية واستقرارها الاجتماعى . ويذهب روستو إلى أن المجتمع فى هذه المرحلة يشهد عدة أمور منها انتشار التعليم ولو بين طبقات محدودة فى المجتمع ، وظهور مجموعة من الأفراد يتصفون بروح الإقدام ويعملون على تعبئة المدخرات وإقامة المشروعات . وما تلبث أن تظهر البنوك والمؤسسات ويزداد الاستثمار ، ثم يتسع نطاق حجم التجارة الخارجية والداخلية ، وتظهر مشروعات صناعية فى أماكن متفرقة ، غير أن هذا النشاط يتم بمعدل بطىء بسبب سيطرة أساليب الإنتاج التقليدية وانتشار القيم والنظم المعوقة . أما الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق فتتمثل فى حدوث تغيير اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب ، وتحول رءوس الأموال إلى الاستثمارات فى النشاطات الاقتصادية ذات الطابع العام ، ونمو معايير لتقييم الأفراد طبقاً لأعمالهم وإنجازاتهم لا انتماءاتهم وطبقاتهم . كذلك يحدث تحول فيما يتعلق بالنظرة إلى العالم ، بحيث يصبح العالم — فى نظر أفراد المجتمع — خاضعاً لقوانين يجب اكتشافها . ويتحتم فى هذه المرحلة أيضاً أن تحدث زيادة سريعة فى مجال الإنتاج الزراعى والصناعات الاستخراجية ، وأن تظهر طبقة واعية أو قيادة جديدة تؤمن بالتجديد .

بذلك يكون المجتمع مهيئاً لولوج مرحلة **الانطلاق** ؛ وهى الفترة التى يتم فيها القضاء على القوى والعقبات التى تقف فى طريق النمو المضطرد ، بحيث تأخذ القوى الدافعة للتقدم الاقتصادى — والتى نجحت فى أداء مهامها فى مرحلة التهيؤ — فى الانتشار فى المجتمع . وتحدث عملية البدء فى الانطلاق بحدوث دافع قوى معين قد يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر فى البناء الاقتصادى والاجتماعى

والسياسى والثقافى القائم ، كما حدث فى ألمانيا سنة ١٨٤٨ ، وكما حدث فى الهند بعد الاستقلال ، وكما حدث فى اليابان بعد ظهور القوانين الإصلاحية سنة ١٨٦٧ ، وكما حدث فى الصين بعد الثورة . وفضلا عن ذلك يذهب روستو إلى أن التكنولوجيا كانت هى العامل الحاسم فى انطلاق إنجلترا وأمريكا وكندا ، وخلال هذه الفترة يزداد معدل الاستثمار ومعدل الادخار من حوالى ٥٪ من الدخل القومى إلى ١٠٪ ، كما يتم التوسع فى صناعات جديدة ، وتطرأ زيادة ملحوظة فى نسبة العاملين فى النشاطات الصناعية ، وتنتشر المراكز الحضرية ، ويتقدم الفن الإنتاجى . . . إلخ . وخلال عشرين عاماً من مرحلة الانطلاق تكون — كما يذهب روستو — البناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد استقرت .

وما إن يستكمل المجتمع مقومات مرحلة الانطلاق حتى يلج مرحلة جديدة هى مرحلة **الاتجاه نحو النضج** . ويعرف روستو هذه المرحلة « بأنها تلك التى يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التى دفعته إلى الانطلاق » ، بحيث يستطيع أن ينتج أى شىء يرغب فيه . ويذهب روستو بعد ذلك إلى أن المجتمع يصل عادة إلى مرتبة النضج بعد مضى ستين عاماً على بدء مرحلة الانطلاق . وتتميز هذه المرحلة بعدد من المعالم ؛ ففيها يحدث نمو تتخلله بعض العقبات ، وتنتشر طرق ووسائل الإنتاج الحديثة ، ويبدأ المجتمع فى توجيه نسبة من دخله القومى تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ إلى الاستثمار ، ويتمكن الاقتصاد القومى من تثبيت أقدامه فى المجال الدولى ، ومن ثم تظهر الحاجة إلى تصدير الفائض من الإنتاج الصناعى ، وباقتراب المجتمع من مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية . فنسبة العاملين فى الزراعة تنخفض إلى ٢٠٪ (حيث كانت ٧٥٪ قبل الانطلاق و ٤٠٪ عند مقاربة الانطلاق) ، وتنتقل القيادة من أيدى الذين كونوا ثروات عن طريق ملكيتهم للمصانع إلى أيدى المديرين الأكفاء ، وتتغير أفكار الأفراد وتطلعاتهم ونظرتهم إلى الأمور .

وتعد المراحل الأربع السابقة تمهيداً لمرحلة خامسة هى مرحلة **الاستهلاك**

الوفير . وفى هذه المرحلة تنتقل القيادة إلى القطاعات المشتغلة بالخدمات وإنتاج السلع المعمرة مثل السيارات ، والثلاجات . والغسالات الكهربائية ، وأجهزة الراديو والتليفزيون . . . إلخ . ولقد شهدت المجتمعات التى وصلت هذه المرحلة أمرين : الأول ارتفاع متوسط الدخل الفردى ؛ وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية زيادة هائلة . كذلك نجد فى هذه المجتمعات اهتماماً كبيراً بتوفير اعتمادات طائلة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعى. ويذهب روستو إلى أن الولايات المتحدة قد دخلت هذه المرحلة فى الثلاثينيات ، وأوربا الغربية فى أوائل النصف الثانى من القرن العشرين . أما الاتحاد السوفييتى فهو مهيأ الآن لولوجها . و هذه المرحلة تحدث أمور ثلاثة هامة :

الأول : اتساع القوة الخارجية للدولة وتخصيص اعتمادات عسكرية هائلة .

الثانى : تحقيق أهداف إنسانية بفرض ضرائب تصاعدية لتذويب الفوارق بين الطبقات .

الثالث : التوسع فى مستويات الاستهلاك .

ومما سبق يبدو واضحاً أن روستو قد ربط التنمية الاقتصادية بعدد من الأمور منها ؛ ظهور البنوك والمؤسسات التى تتولى تعبئة رءوس الأموال وتوظيفها ، وزيادة الاستثمارات ، واللامركزية الصناعية ، ثم ظهور فئة من الناس تتصف بروح الإقدام والتجديد فى المجالات المختلفة ، وانتشار التعليم فى المجتمع ، وحدوث تغيرات مختلفة فى قواعد السلوك والاتجاهات ، وانتشار الحركات والتيارات والدوافع السياسية . ولقد حاول روستو بذلك أن يبرهن على حقيقة أساسية هى : أن نظريته تشابه نظرية ماركس ؛ ولكنها أكثر واقعية وشمولا . ويبدو ذلك واضحاً تماماً فى كل صفحات مؤلفه الشهير . فهو يحاول تدعيم فكرة أساسية هى أنه قد نظر — شأنه شأن ماركس — إلى تطور المجتمعات فى جملتها من وجهة النظر الاقتصادية، وأنه قد سلم أيضاً بأن التغير الاقتصادى يحدث آثاراً اجتماعية وسياسية وثقافية، وأنه قد أقر بوجود مصالح متعارضة تتبناها الفئات والطبقات المختلفة . غير أن النظرة المدققة توحى على الفور بأن روستو لم يكن

يقصد فقط تقديم نظرية بديلة ، بل إنه كان يسعى إلى تشويهها وتفنيدها . فالمجتمع المتقدم (أو الصناعى) — عنده — ليس بالضرورة رأسماليًّا أو اشتراكيًّا ، لأن التناقضات الطبقية السابقة قد فقدت بالتدريج أهميتها ، وأن الدولة هى التى تلعب الدور الحاسم فى التنمية بما لديها من إمكانيات فنية وبشرية ، بل إن روستو قد ذهب إلى حد القول بأن « الصراع الطبقى لم يعد هو القوة المحركة للتاريخ الإنسانى[٨٠] » . وليس أدل على التضليل الأيديولوجى الكامن فى نظرية روستو من قوله : « لعل أهم ما يشغلنا بالنسبة للدول المتخلفة هو أن نقوى وندعم فيها تلك القوى التى لديها قدرة فائقة على الإبقاء على حد أدنى من الوحدة والتكامل خلال فترات الأزمات الناشئة عن التحولات التى تمر بها هذه الدول . . . إن ما نسعى إليه هو تقديم إسهام لهذه الدول يضمن لها الحفاظ على حد أدنى من الثبات خلال تعرضها لعمليات ثورية حتمية[٨١] » .

ومن الواضح أن روستو يؤمن بأن النمو الاقتصادى يتخذ نمطًا واحداً ، وأن مستقبل الدول النامية — استناداً إلى ذلك — سيماثل الدول المتقدمة الآن[٨٢] . ويفترض روستو أيضاً أن الدول المتقدمة كانت متخلفة يومًا ؛ وأنها قد حققت تقدمها إما من خلال البناء الذاتى ، أو من خلال الانتشار والتأثير . وتنطوى وجهة النظر هذه على تضليل واضح ، إذ أن من الخطأ النظر إلى المجتمعات المتقدمة المعاصرة على أنها كانت متخلفة يومًا ما . طالما أن مفهومى « التنمية » و « التخلف » لم يستخدما إلا بعد حدوث الثورة الصناعية .

---

(٨٠) ج . أوسيبوف : قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالى ، ترجمة الدكتور سمير أحمد والدكتور فرج أحمد فرج ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ ، ص ١٥٦ .

(٨١) المرجع السابق ، ص ١٦٢ . وفى هذا المعنى أيضاً نجد باولز (الذى كان سفيراً للولايات المتحدة فى الهند) يقول : « إن هناك الآن تغييرات كبيرة ومدمرة تجرى الآن فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية » ؛ س . شاردين ، من الثورة الوطنية إلى الثورة الاجتماعية ، دراسات اشتراكية ، يونيو ، ١٩٧٢ ، ص ٥٠ .

(٨٢) وهنا نجد أن وجهة نظر روستو تشبه — إلى حد كبير — وجهة نظر ماركس . فلقد ذهب الأخير كما أشرنا فى موضع سابق — إلى أن الدول التى حققت أعلى درجات التصنيع تمثل بالنسبة للدول الأقل تصنيعاً صورة المستقبل .

وأخطر ما تعانى منه نظرية روستو هو تجاهلها وفهمها الخاطىء لتاريخ كل من الدول المتخلفة والمتقدمة على السواء. فالدول المتخلفة لها تاريخ لا يقل فى عراقته وقدمه عن تاريخ الدول المتقدمة ، كما أن الدول المتخلفة لا تعيش الآن الحياة التى كانت تحياها من قرون مضت (٨٣). والواقع أن المجتمعات المتقدمة لم تكتسب البناء المعبر عن التقدم من فراغ تاريخى ، ذلك أن تقدمها هو أحد خصائص التاريخ العالمى ، ولو عدنا إلى التاريخ لاحظنا أن أوربا خلال نموها الاقتصادى وسيطرتها السياسية منذ القرن الخامس عشر قد احتوت ما يطاق عليه الآن بالعالم الثالث لتشكل تياراً عالمياً واحداً ، مما أدى — فى وقت واحد — إلى الإسراع بتقدم الدول المتقدمة وتخلف الدول المتخلفة . إن العلاقة التاريخية بين البلدان المتقدمة الحديثة والبلدان المتخلفة علاقة بالغة الأهمية . ومثل هذه العلاقة هى التى أحدثت التغيرات الأساسية التى طرأت على البناء الاجتماعى للبلدان النامية . وهذا يعنى — بطبيعة الحال — أن المرحلة الأولى من مراحل روستو (أى المجتمع التقليدى) ليس لها وجود حقيقى طالما أن كل المجتمعات القائمة الآن قد خضعت — خلال تاريخها — لمؤثرات خارجية . والمؤكد أن الدول المتقدمة الاستعمارية قد حطمت كلية نسيج العلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة فى الدول المتخلفة ، وذلك خلال فترات الاستعمار ، ومن ثم فرضت على الأخيرة نظماً اجتماعية وسياسية اقتصادية تخدم فى نهاية الأمر أهداف الاستعمار وتحول دون إحداث التنمية .

وإذا كانت المرحلة الأولى لا تكاد تنطبق على مجتمع من المجتمعات ، فإن المرحلة الثانية (التهيؤ للانطلاق) — كما يقول فرانك بحق — أبعد ما تكون على الوجود . فالمؤثرات الخارجية التى خضعت لها الدول النامية — خلال علاقاتها التاريخية بالدول المتقدمة — لم تؤد إلى تقدمها ، كيف إذاً نستطيع تفسير الحقيقة التى مؤداها ؛ أن دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قد ظلت — وما تزال — متخلفة على الرغم من أن معظمها قد خضع للحكم والتأثير الغربى لقرون عديدة . وهذا ينطبق على وجه الخصوص على المجتمعات التى يطلق عليها « التابيولارازا » Tabula rasa (أى

---

(٨٣) انظر فرانك ، المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .

المجتمعات التى لم يكن سكانها مبعثرين مشتتين قبل أن تندمج فى إطار الحكم الأوربى مثل البرازيل ، وأرجواى والأرجنتين . . . إلخ) . وإذاً فالمؤثرات التى خضعت لها هذه المجتمعات لم تكن سوى ضغوط كبلتها وعاقتها دون تحقيق التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى ؛ بل إنها لم تتح لمجتمع واحد من هذه المجتمعات ولوج مرحلة الانطلاق التى ذهب إليها روستو .

والملاحظ أن روستو قد ألقى عبء التنمية على كاهل المرحلة الثالثة (الانطلاق) فى هذه المرحلة — كما يقول روستو وكما أشرت فى موضع سابق — توظف الاستثمارات المختلفة ؛ وتبدأ الدولة بالفعل فى اتخاذ طريق التنمية الاقتصادية . ومن ذلك يبدو واضحاً أن روستو قد جعل من هذه المرحلة مرحلة فاصلة . ففيها تبدأ عناصر التخلف فى الاختفاء لتظهر عناصر جديدة تماماً تدعم النمو الاقتصادى . وهنا نجد روستو — مرة أخرى — يغفل تاريخ الدول النامية وخصائصها البنائية . فالتغيرات التى طرأت على منظمات واستثمارات هذه الدول (وهى تغيرات تشير إلى وضع الانطلاق) لم تؤثر بالفعل على بناءاتها . وتعد الأرجنتين (التى اعتاد روستو الاستشهاد بها) مثالا واضحاً على ذلك . فلم تتمكن هذه الدولة من اجتياز مرحلة الانطلاق ، بل إن التاريخ المعاصر للدول النامية يوضح بجلاء أنه ليس ثمة واحدة منها استطاعت أن تحرز تقدماً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً باستعانتها بمراحل النمو الاقتصادى التى صاغها روستو[٨٤] . وفضلا عما سبق فلقد جاءت نظرية روستو بعيدة كل البعد عن أى فهم دينامى . فعلى الرغم من أنه قد حدد مراحل التنمية تحديداً واضحاً ، إلا أنه لم يذكر شيئاً عن كيفية الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى . وكنتيجة لذلك نجد نظرية روستو — شأنها شأن أغلب نظريات المراحل التاريخية — تبدو وكأنها مقارنة بين جوامد لا حياة فيها .

٣ — الاتجاه الانتشارى :

القضية الأساسية التى ينهض عليها هذا الاتجاه هى أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة فى الدول المتقدمة إلى

---

(٨٤) المرجع السابق ، ص ٣٧٢ .

الدول النامية . وهذا يعنى بطبيعة الحال أن على الدول الأخيرة أن تشهد عملية **تثقيف** إذا ما أرادت تحقيق التنمية . كذلك يفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول **المتقدمة** إلى عواصم الدول **النامية** ، ثم تنتشر بعد ذلك فى **عواصمها الإقليمية** إلى أن تسود فى النهاية كل **مناطق وأقاليم** هذه الدول (٨٥) والجديد الذى يميز هذا الاتجاه هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة) بين البلدان الغربية و بقية أجزاء العالم . كذلك ظهرت أفكار وتصورات مختلفة تؤكدأهمية هذه العلاقات . من ذلك مثلا ما يذهب إليه البعض من أن التأثير الذى تمارسه الدول الغربية على المجتمعات غير الغربية سوف يؤدى بالأخيرة إلى أن تصبح — بشكل أوبآخر — مماثلة للأولى . ولا يستند ذلك فقط إلى مجرد الافتراض بأن الدول النامية — أو بعضاً منها — قد تتجه إلى النموذج الغربى من التنمية ، بل يستند أيضًا إلى القول بأن الدول النامية لا يمكن إلا أن تحتذى نموذج المجتمع الغربى . العلاقة إذاً **سببية وذات اتجاه واحد** .

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى بعض أفكار وتصورات ماركس . فعلى الرغم من أن كتاباته عن المجتمعات غير الغربية ضئيلة ومتناثرة وأبعد عن أن تتخذ إطاراً نظريًّا متماسكًا ، إلا أنه قد ذهبت — كما سبق أن أشرنا — إلى أن التوسع الذى تحققه الرأسمالية الأوربية فى مختلف أنحاء العالم ، وما تخلقه من نظام اقتصادى عالمى واحد ، سوف يحول البلدان المتخلفة إلى بلدان أوربية الطابع (٨٦) . غير أن ماركس — برغم ذلك — قد نظر إلى أوربا فى **سياق دولى** ، كما تصور إمكانية الهزات الاجتماعية والسياسية فى البلدان غير الأوربية كرد فعل للتأثير الأوربى ؛ ذلك التأثير الذى قد يؤدى إلى حدوث ثورات فى هذه البلدان (٨٧) .

والملاحظ أن الاتجاه الانتشارى فى صورته غير الماركسية لا يميل إلى تأكيد أو

---

(٨٥) المرجع السابق ، ص ٣٧٣ .

(٨٦) See Marx, K; and Engels, F; On Colonialism; *op. cit.*

(٨٧) ولقد أقر ماركس فى بعض كتاباته أن إمكانية حدوث هذه الهزات التاريخية فى البلدان التاريخية (كروسيا مثلا) قد يحول دون مرور هذه المجتمعات بالمراحل التاريخية التى حددها ، خاصة إذا ما وجدت هذه البلدان سنداً قوياً من جانب البروليتاريا الثورية فى البلدان الصناعية المتقدمة .

إبراز الجوانب الاستعمارية للتوسع الرأسمالى الأوربى . ولكنه يميل — بدلا من ذلك — إلى تأكيد تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية التى تنتقل إلى الدول النامية من خلال هيئات ووسائل ومنظمات مختلفة (مثل وسائل الاتصال الجماهيرى . والتعليم . والسياحة . . . إلخ) . والمنطق الكامن وراء هذه القضية يتمثل فى قبول الفكرة الزائفة القائلة بأن المجتمعات النامية سوف تمر بنفس العمليات التى مرت بها المجتمعات الصناعية المتقدمة . وفضلا عن ذلك يذهب بعض أصحاب الاتجاه الانتشارى[٨٨] إلى أن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطتين بالتصنيع تشكل نسقًا اجتماعيًا معينًا . وبالتالى فإن نقل التكنولوجيا والصناعة إلى الدول النامية سوف يؤدى إلى تغير الثقافة والبناء الاجتماعى لهذه المجتمعات بحيث تشبه فى نهاية الأمر النموذج الغربى من المجتمعات . غير أننا لا نجد سوى شواهد ضئيلة تدعم قضية وجود « منطق صناعى عالمى » . فى اليابان نجد ثمة اتصالا ملحوظًا يربط ثقافتها المعاصرة بثقافتها التاريخية[٨٩] . وأن إدخال المصانع — فى بعض الأحيان — فى المناطق الريفية لا يبدو أنه يحدث تغييرات ملحوظة فى البناء الاجتماعى الذى ظل محافظًا على كيانه لزمن طويل[٩٠] . إن الظروف التى تعيشها الدول النامية الآن تختلف عن تلك الظروف التى مرت بها المجتمعات الصناعية الغربية خلال القرن التاسع عشر . فبينما كان التصنيع فى الغرب مصباحًا لعملية التحضر . نجد التحضر فى الدول النامية يحدث بمعدل سريع دون أن يحدث تصنيع مقابل . ولقد أسهمت هذه العملية — ولا شك — فى تشكيل بعض جوانب البناء الاجتماعى للدول النامية[٩١] .

ويميل بعض أصحاب الاتجاه الانتشارى إلى إبراز « المعوقات » التى تضعف

---

(٨٨) See C. Kerr, J.T. Dunlop, F.H. Harbison, C.A. Myers, *Industrialism & Industrial Man*. Heinemann, 1960. Also B. Malino wski, *The Dynamics of Culture Change*, New Haven; Yale Univ. Press, 1961.

(٨٩) Abegglen, The Japanese Factory, *op. cit.*

(٩٠) M. Nash; *Primitive & Peasant Economic Systems*, California; Chandler Publishing Company, 1966.

(٩١) انظر على سبيل المثال : جيرالد بريز ؛ مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، ترجمة وتقديم الدكتور محمد محمود الجوهرى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٢ ؛ وانظر أيضًا :
Geertz, *Urbanization in Developing Countries*. Prentice - Hall, 1966.

من قدرة الدول النامية على « تمثل » التجديدات والاستحداثات الوافدة من الغرب وغالبًا ما تتخذ هذه المعوقات إما شكلا بنائيًّا أو ثقافيًّا (أى أنها إما تتعلق بالبناء الاجتماعى – السياسى للمجتمع أو بقيمه السائدة) . وإذاً فالفائدة الحقيقية الا ينطوى عليها هذا الاتجاه هو أنه يسهم فى الإسراع بعملية التنمية ؛ لأن التنمية – طبقًا لهذا الاتجاه – تتمثل أساسًا فى نقل رءوس الأموال والتكنولوجيا ، والقيم ، والنظم من دول العالم الغربى إلى دول العالم الثالث ، وأنه إذا ما أرادت الدول الأخيرة أن تحقق تنميتها « فما عليها إلا أن تخلق صوراً آسيوية أو أفريقية أو أمريكا لاتينية من الحضارة الغربية »[٩٢] .

والواقع أن عملية الانتشار مجالات التقاليد والقيم والاختراعات من مجتمع لآخر عملية قديمة قدم التاريخ الإنسانى ذاته . والمحقق أن كثيراً من القيم التى يطلق عليها الآن القيم «الغربية» (اليهودية – المسيحية) قد نشأت فى ظل أوضاع اجتماعية – ثقافية وأيكولوجية مختلفة . ومع ذلك فإن الانتشار – بمعناه الحديث خلال القرن العشرين – يمثل ظاهرة فريدة فى نطاقها وطابعها . فنطاق الانتشار أصبح عالميًّا (مثال ذلك المدرسة ، والراديو ، والتليفزيون ، والسيارات إلخ) . أما طابعه فقد أصبح – فى أغلب جوانبه – طابعًا ثوريًّا . فإدخال التعليم العلمانى – مثلا – فى الدول النامية يعنى أن هذا التعليم قد أصبح المحدد الأساسى للحراك الاجتماعى ؛ نظراً للحاجة الماسة إلى المديرين والبيروقراطيين والكتبة . . . إلخ الذين يتعين عليهم أن يواجهوا المتطلبات الإدارية المختلفة . وهذا يعنى – فى نفس الوقت – أن طابع وبناء «الطبقة الوسطى » فى كثير من الدول غير الغربية يختلف – من وجوه عديدة عن طابع وبناء « الطبقة الوسطى » فى الدول الغربية .

وأعتقد أن أخطر جوانب القصور فى النظريات التى تذهب إلى أن الانتشار (من الغرب) يحدث التنمية (فى الدول غير الغربية) يكمن فى تصورها (أى النظريات) لعملية الانتشار ذاتها . فالانتشار – طبقًا لهذه النظريات – يبدو كأنه عملية اقتصادية – سياسية حيادية . ذلك أن الانتشار يعنى هنا سيطرة واستغلال الدول المرسلة (المتقدمة) للدول المستقبلة (المتخلفة) . وتميل هذه النظريات أيضًا

---

(٩٢) I.R. Sinai, *The Challenge of Modernization*, Chatto & Windus. 1964. p. 215.

إلى حجب الدلالات السياسية والأيديولوجية للمساعدات الاقتصادية [٩٣] ؛ والتهوين من شأن عدم تكافؤ العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؛ وإغفال طبيعة البناء الاجتماعى الذى فرضه الاستعمار على الدول المتخلفة . وفضلا عن ذلك كله فهناك مجال كبير للشك فى قيمة رءوس الأموال المتجهة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة [٩٤] . فلقد أوضح جاليه Jalée أن « رءوس الأموال الإمبريالية الخاصة

---

(٩٣) فى سنة ١٩٤٨ حدد الرئيس الأمريكى ترومان هدف المساعدات الأمريكية على النحو التالى : «مساعدة الأمم الحرة ، وذلك بخلق شروط اقتصادية ، يمكن للمؤسسات الحرة —بفضلها — أن تستمر وتزدهر ، ومعاضدة تلك الأمم فى الدفاع عن نفسها ضد العدوان» . واستناداً إلى ذلك بدأت الولايات المتحدة فى مساعدة أوربا الغربية التى كانت مهددة بتحولات اشتراكية ، حيث تلقت دول أوربا الغربية خلال الفترة فيما بين ١٩٤٨ و١٩٥٢ الجانب الأكبر من الاعتمادات المخصصة للمساعدات الخارجية (٢٤ مليار دولار من ٣٤ مليار دولار) . ولم يدرك الأمريكيون — وقتئذ — ضرورة القيام بعمل مماثل بالنسبة للدول العالم الثالث . فلم تتلق أفريقيا إلا ٠,٦ مليار دولار ، وأمريكا اللاتينية ٠,٨٦ مليار دولار . أما البلدان التى كانت تراها أمريكا مهددة من قبل الاشتراكية — والتى كانت متحالفة معها عسكريا — فكانت هى التى حازت على الجانب الأكبر من المساعدات. فالهند — التى اختارت لنفسها طريق الحياد — لم تتلق سوى ٠,٢٩ مليار دولار ، فى مقابل ٢,٢ مليار دولار لليابان ، و ٧, مليار دولار لكوريا الجنوبية و ٢٥, مليار دولار لفورموزا . لمزيد من التفاصيل ؛ انظر البرتيني التخلف والتنمية فى العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ وما بعدها .

ومن الأمور التى ينبغى الإشارة إليها هنا أيضاً أن الإمبريالية تميل إلى استغلال القروض والإعانات التى تقدمها للدول المتخلفة من أجل فرض شروطها الخاصة . وفى بعض الأحيان نجد الإمبريالية توقع عقوبات على الدول النامية التى لا تسير فى فلكها كما حدث بالنسبة لسيلان وأندونسيا ومصر ابتداء من سنة ١٩٦٣ . ولا تخفى الإمبريالية أهدافها السياسية . فلوبكه — الرئيس السابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية — يحدد أهداف المساعدات الاقتصادية للدول النامية بأنها « تسعى إلى وضع الأسس الضرورية من أجل إقامة طبقة وسطى عريضة فى الدول النامية » . أما دين راسك — وزير الخارجية الأمريكية السابق — فيقول : « ينبغى علينا أن نحاول أن نفعل هذا دون أن نفرض شروطاً من شأنها أن تذل أو تهين الآخرين أو تقيد حريتهم . ولكننا نعتقد أنه ينبغى أن تكون مساعداتنا الاقتصادية للدول المتخلفة ذات فعالية . ونحن نعتقد أنه ينبغى أن تقدم لنا هذه الدول شيئاً ما لندعمه » مقتبس من ؛ جوكوف ؛ العالم الثالث ؛ قضايا وآفاق ؛ المرجع السابق ص ٩٨ .

(٩٤) وفى ذلك يقول فرانك : « فطبقا للتقديرات المتحفظة التى تجريها وزارة التجارة الأمريكية ؛ فإنه خلال الفترة فيما بين سنتى ١٩٥٠ و ١٩٦٥ بلغت قيمة إجمالى رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المتجه من الولايات المتحدة إلى العالم بأسره حوالى ٢٣,٩ بليون دولار ؛ بينما بلغ صافى رؤوس الأموال المتجهة من العالم إلى الولايات المتحدة ١٣,١ بليون دولار خلال نفس الفترة . والملاحظ أن ١٤,٩ بليون دولار من إجمالى رؤوس الأموال المتدفقة من الولايات المتحدة قد توجهت إلى أوربا وكندا ، بينما تدفق من أوربا وكندا إلى الولايات المتحدة ما قيمته ١١,٤ بليون =

قد أصبحت الآن تتجه إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة أكثر من اتجاهها إلى بلدان العالم الثالث . . . كذلك فإن القطاعات التى تظهر فيها المبادرات الخاصة يتم اختيارها وفقاً لما يمكن أن تدره من إيراد مباشر ، وقلما تكون أساسية عندما لا يأتى نموها بأى ضرر يمس التقدم الاقتصادى للدول النامية . . . والمصانع التى تقام على هذا النحو تشكل جزراً متقدمة وسط محيط متخلف»[٩٥] . ويرتبط ذلك فى حقيقة الأمر بالتقسيم الدولى للعمل المتسم بالطابع الإمبريالى ؛ وهو تقسيم يقوم على تخصيص الدول المتخلفة لتصدير المنتجات الغذائية والمواد الأولية للبترول إلى الدول المسيطرة ، وتخصيص الدول المتقدمة لتصنيع هذه المنتجات مما يتيح لها مضاعفة ثرواتها[٩٦] ، وتلك نقطة سنعود إلى توضيحها فى موضع لاحق .

وفضلا عما سبق فإن كتابات ممثلى الاتجاه الانتشارى تميل إلى التقليل من القيمة الفعلية لرءوس الأموال المتجهة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة . هى أولا تقلل من القيمة الفعلية لرءوس الأموال المتجهة من الدول الأولى إلى الدول الثانية بهدف الاستثمار ، وهى ثانياً تتجاهل الحقيقة التى مؤداها ؛ أن الجانب الأكبر من رءوس الأموال التى تمتلكها الدول المتقدمة داخل أراضى الدول النامية لم ترسل من الأولى إلى الثانية . كذلك فإن البيانات الإحصائية التى يستعين بها أصحاب الاتجاه الانتشارى لا تبرز حقيقة هامة هى ؛ أن مساهمة الدول النامية فى التجارة الدولية تكاد تكون مساهمة ضئيلة ، بل وآخذة فى الانخفاض التدريجى ، وأن التجارة الدولية قد فرضت على الدول النامية قيوداً عديدة ، مما أدى إلى رفع قيمة التكاليف الإنتاجية بحيث أصبحت تفوق قيمة استثماراتها الخاصة وما

= دولار ؛ أى أن صافى ما تدفق من الولايات المتحدة لا يزيد عن ٣,٥ بليون دولار . أما إذا تناولنا العلاقة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم (وأغلبها بالطبع دول فقيرة متخلفة) فإننا سنجد وضعاً معكوساً تماماً . فرءوس الأموال المتجهة إلى هذه الدول لا تزيد عن ٩ بليون دولار ؛ بينما تصل الاستثمارات المتجهة منها إلى ٢٥,٦ بليون دولار . ومعنى ذلك أن صافى رءوس الأموال المتجهة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية يصل منها ١٦,٦ بليون دولار » فرانك ؛ المرجع السابق ؛ مقتبس من صفحتى ٢٧٤و ٢٧٥ .

(٩٥) بيير جاليه ؛ العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى ترجمة ذوقان قرقوط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ ، ص ١٣١ .

(٩٦) جاليه ، المرجع السابق .

تحصل عليه من الدول المتقدمة من ديون وتسهيلات مالية[٩٧] . وبالإضافة إلى ذلك فهناك شواهد متزايدة الآن على أن استثمارات الدول المتقدمة فى القطاعات الإنتاجية الأساسية فى الدول النامية (كإنتاج السكر والمعادن والبترول . . . إلخ) لم تؤد بالفعل إلى إحداث تقدم اقتصادى فى الدول الأخيرة ، بل خلقت مشكلات عديدة حالت دون تحقيق هذا التقدم . كذلك أشار بعض كتاب دول العالم الثالث المعنيين بالتنمية الاقتصادية إلى أن الاستثمارات الأجنبية تؤدى إلى عواقب وخيمة بالنسبة للاقتصاد الوطنى . فهى تؤثر على ميزان المدفوعات ؛ وتضعف التكامل الاقتصادى ، وتؤثر على المشروعات الصناعية القومية ، وتؤدى إلى استنزاف الاقتصاد القومى ، وتدعم الاقتصاد الأجنبى وتضعف الاقتصاد الوطنى ، وتؤثر تأثيراً بالغاً على الحياة الاجتماعية والسياسية ، وتعمل على تحالف القلة الحاكمة مع القوى الاحتكارية العالمية ، وتسهم فى تحقيق السيطرة على القطاعات الاقتصادية التى تحقق أرباحاً عالية ، وتؤدى إلى عدم تكامل الاقتصاد الوطنى ، لأن رأس المال الأجنبى لا يستجيب — بطبيعته — لمتطلبات التخطيط[٩٨] .

وهكذا يبدو واضحاً أن « المساعدات » الخارجية لا تتخذ فقط معنى اقتصادياً خالصاً . فهى تتضمن دلالات سياسية بالغة الأهمية ، طالما أنها تكسب الدول المتلقية دور الخاضع فى السياسة الخارجية . وإحدى النتائج الهامة المترتبة على ذلك أن تظل المجتمعات التى حققت استقلالها مؤخراً خاضعة على الدوام لنظام سياسى اقتصادى يقوم على ضرب من « الاستعمار الداخلى »[٩٩] . « فالمساعدة تعنى أو تتضمن أن الذى يتلقاها هو بحاجة إليها ؛ أى أنه فقير . ولا يمكن أن يفهم الفقر فهماً سوسيولوجياً حقيقياً فى ضوء مجرد انخفاض الدخل أو الحرمان ، بل فى ضوء الاستجابة الاجتماعية لانخفاض الدخل[١٠٠] . وإذا ما تناولنا ظاهرة ضآلة الدخل

---

(٩٧) فرانك ، المرجع السابق ، ص ٣٧٥ ، وانظر أيضاً بيير جاليه ، نهب العالم الثالث ترجمة المقدم الهيثم الأيوبى وذوقان قرقوط ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر .

(٩٨) See : Teresa Hayter : *Aid as Imperialism*; Penguin Books Ltd., Harmondsworth, 1972 .

(٩٩) G.C. Pablo, „Internal Colonialism and National Development", in *Stud in Comp. Inter. Development*. 1, 4 (1965), pp. 27-3.

(١٠٠) L.A. Coser; „The Sociology of Poverty", *Social Problems*, Vol.Æ13, No. 2, 1965.

والحرمان تناولا تاريخيًّا ، لاحظنا أنهما كانتا من الظواهر التى ميزت غالبية الجنس البشرى فى أغلب مراحل تاريخه . غير أن الحرمان — فى حد ذاته — لم يكن مصحوبًا — على الدوام — بالصورة السيئة ، لأنه لم يكن يتضمن — بالضرورة — رفض الأوضاع القائمة . وإذاً فالتفاوت بين الأمم يعد حقيقة أساسية من حقائق المجتمع البشرى . غير أن التمييز بين الأمم « الفقيرة » (أو البروليتارية كما يصفها البعض) والأمم « الغنية » يعد خاصية من خصائص النظام الدولى المعاصر .

والملاحظ أن القيم التى يوصى أصحاب الاتجاه الانتشارى الدول المتخلفة بتبنيها هى قيم المجتمع الرأسمالى (أى الحرية الاقتصادية ، والنظام السياسى « الديموقراطى ») . بعبارة أخرى فإن أصحاب هذا الاتجاه يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبنى الليبرالية بأشكالها المختلفة . فعلى المستوى الاقتصادى يطالبون بضرورة تشجيع المنظمين والتجار الذين يستطيعون — جنبًا إلى جنب الدولة — إنجاز المهام الاقتصادية الأساسية . ومن الطبيعى أن ينعكس ذلك على المستوى السياسى . أما على المستوى الاجتماعى فإنهم يطالبون — كما سبق أن أشرنا — بتوسيع نطاق الطبقة الوسطى وإتاحة مزيد من الفرص لتحقيق حراك اجتماعى . وفضلا عما تنطوى عليه وجهة النظر هذه من تزييف، فإنها تتجاهل حقيقة أساسية هى ؛ أنه إذا كانت الرأسمالية قد نجحت فى تطوير وتنمية المجتمعات الأوربية، فإن ذلك لا يعنى أن نفس النموذج يمكن تكراره أو اتباعه فى حالة الدول المتخلفة الآن .

هذا وقد خضعت فكرة استيراد الدول النامية لتكنولوجيا الدول المتقدمة لانتقادات مريرة من بعض الدارسين[١٠١] . فالملاحظ أن الدول الأولى (النامية) لا تحصل من الدول الأخيرة (المتقدمة) إلا على نمط أو مستوى معين من التكنولوجيا ؛ ذلك لأن التكنولوجيا المتقدمة هى دائمًا من نصيب الدول المتقدمة[١٠٢] . والواقع أن مشكلة

---

(١٠١) انظر فرانك ، المرجع السابق ، ص ص ٣٧٨ — ٣٨٠ .

(١٠٢) وهنا نجد أصحاب الاتجاه الانتشارى الذين يؤكدون فكرة نقل تكنولوجيا الدول المتقدمة إلى الدول النامية يذهبون إلى أن الدول الأخيرة لا تحصل على التكنولوجيا الضرورية لتقدمها الاقتصادى ، وأنها (أى الدول النامية) لا تزال ترفض التكنولوجيا لأسباب ثقافية وأخرى اقتصادية مصدرها العمالة الزائدة .

التكنولوجيا وانتقالها إلى الدول النامية مرتبطة بالنظام الاقتصادى الاحتكارى الذى تمثله القوى الدولية الكبرى ، وأن هذا النظام يمتد ليشمل المستويين القومى والمحلى . ومن الناحية التاريخية ؛ لوحظ أن الدول الرأسمالية الاستعمارية — خلال مراحل تطورها — قد نقلت شكلا معيناً من التكنولوجيا إلى عواصم المستعمرات يتلاءم مع أهداف الدول الاستعمارية . كذلك فإن العالم المعاصر يشهد هوة تكنولوجية بين الدول المتقدمة ذاتها فثمة هوة تكنولوجية بين الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، وأن الأخيرة تحاول جاهدة سد هذه الهوة ؛ فكيف يمكن للدول النامية سد هذه الهوة وهى خاضعة تماماً لنظام احتكارى عالمى قاس .

ولا شك أن معالجات أصحاب الاتجاه الانتشارى لقضية تنمية الدول المتخلفة تنطوى على تضليل بالغ . إذ أنهم يغفلون تاريخ الدول المتخلفة والمتقدمة على السواء . فالمؤكد أن الاستعمار قد لعب دوراً خطيراً فى كبح نشاط المنظمين الوطنيين . وكان للترشيد المتزايد فى الغرب تأثير كبير على التجار الغربيين . ففى إنجلترا — مثلا — انقرضت الصناعات الحرفية ليحل محلها النظام الإنتاجى المستند إلى المصنع . والواقع أن هذه العملية التطورية لم تحدث فى العالم المتخلف ، حيث أحدث الاستعمار أضراراً بالغة لأولئك الذين يعتمدون فى عيشهم على إنتاج وتوزيع الصناعات الحرفية المحلية . ولم تكن مسألة تحطيم نشاط المنظمين الوطنيين مقصورة فقط على إنتاج السلع الحرفية ؛ فلقد واجه المنظمون الوطنيون منافسة بالغة القسوة من جانب المستعمرين فيما يتعلق بالصناعات الأساسية (١٠٣) . وفضلا عن ذلك نجد العلماء الاجتماعيين الغربيين يتجاهلون الحقيقة التاريخية التى مؤداها ؛ أن الاستعمار قد حطم الجذور الطبيعية التى

---

(١٠٣) وهذا ينطبق بصفة خاصة على أفريقيا . فغالباً ما كان يطرد السكان الوطنيون من الأراضى أو المناطق التى تنطوى على قيمة تجارية عالية . فإذا ما استطاع أحد السكان الوطنين أن يحصل أو يدير أراضى معينة برغم وجود المستعمر الأوربى ، فإنه كان يظل لفترة طويلة يطالب معاونة الحكومة ومساندتها له ؛ إذا ما قورن بالرجل الأبيض الذى يريد فلاحة هذه الأرض أو إقامة مشروعات عليها . ومن السخرية أن الهنود والصينين والعرب الذين كانوا يعدون متخلفين فى بلادهم ؛ كانوا يمنحون — غالباً — امتيازات يحرم منها السكان الأصليون . والطريف أنهم قد أثبتوا مهارة فائقة فى التوسط بين السكان الوطنيين والغربيين .

كان من الممكن أن تسهم فى انتعاش الصناعة[١٠٤] . ولعل أوضح مثال على ذلك مقارنة التصنيع الناجح الذى حققته اليابان والتخلف الذى عاشته الصين قبل ثورتها . فالماركسيون يميلون إلى التهوين من شأن الاختلافات الهامة فى ثقافة وبناء هاتين الدولتين ، بينما نجد العلماء الغربيين يتجنبون مناقشة تأثير الاستعمار فى هذا المجال . ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى معالجة ماريون ليڤى (Levy) « للعوامل المتناقضة فى تحديث كل من الصين واليابان » ؛ حيث نجده يؤكد أن المصادر الداخلية للتغير فى كلتا الدولتين كانتا مختلفتين ، بينما كانت المصادر الخارجية للتغير متماثلة[١٠٥] . والواقع أن تحليل ليڤى قد خلا من أية إشارة للتدخل الغربى فى الصين . فلقد كان بالنسبة له عاملا تافهاً لا يستحق حتى إشارة قصيرة .

ومع ذلك نجد دفاعاً عن الاستعمار الغربى للدول المتخلفة . فلقد ذهب هارى رودين Rudin إلى أن أوربا قد واجهت خلال القرن التاسع عشر قضايا هامة كان حلها متوافراً خارج أوربا ذاتها ، أى بعيداً عن حدودها[١٠٦] . كذلك يذهب المدافعون عن الاستعمار إلى القول بأن الاستعمار قد أحدث تطورات إيجابية فى الدول المتخلفة ؛ ذلك لأن الحكم الغربى قد اهتم بإقامة الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وبناء المرافق ، وحفر المناجم ، وتجميل المدن ، وإشراك السكان الوطنيين فى إدارة المرافق المختلفة . . . إلخ . على أن هذا القول ينطوى على تحيز أيديولوجى واضح ؛ ذلك أنه يؤكد حقيقة أن تخلف البلاد المتخلفة لا يعود إلى عوامل ذاتية ، بقدر ما يعود إلى تفاوت التطور التاريخى ؛ الذى يتمثل فى تبنى بعض دول أوربا الغربية

---

(١٠٤) ولقد صاحب ذلك أيضاً مشاعر الاحتقار والازدراء التى كان يكنها المستعمرون نحو الثقافات الوطنية . فلقد نظروا (أى المستعمرون) إلى حضارات الشرق المتنوعة التى كانت متقدمة يوماً ما نظرة كلها استهانة واستخفاف ؛ حتى إن أحد الاستعماريين (ماكولى) قد عبر عن ذلك بقوله : « إن رفاً واحداً من مكتبة أوربية جيدة يعادل كل التراث الوطنى للهند والجزيرة العربية » ولقد سعى الرجل الأبيض إلى بث الإحساس بالنقص والضآلة لدى السكان الوطنيين ؛ مما حطم روح المبادأة والثقة بالنفس . انظر فى هذا الصدد كتابات فرانتز فانون التى سنشير إليها فيما بعد ، وانظر :

Worsley, P; The Third World; *op. cit*; Ch. I.

(١٠٥) Marion J. Levy, „Contrasting Factors in the Modernization of China and Japan", *Economic Development and Cultural Change*, 11, October, 1963, p. 163.

(١٠٦) H. Rudin, *The History of European Relations with Africa*; Chicago, 1955, p. 22.

الطريق الرأسمالى قبل الكثير من الدول المتخلفة ، وأن الاستعمار كان هو العامل الحاسم الذى عاق الدول المتخلفة عن اتخاذ تطورها التاريخى الذى كان يجب عليها أن تتخذه[١٠٧] .

كذلك نجد بعض أصحاب الاتجاه الانتشارى يعتقدون أن القيم « التقليدية » السائدة فى دول العالم الثالث تمثل مصدراً « للفساد » . وهم — حينئذ — يستخدمون مصطلح « الفساد » للإشارة إلى مجرد تطبيق القيم والسلوك التقليديين فى مواقف وأوضاع غير ملائمة ، ويستشهدون على ذلك بسيادة المصلحة الذاتية والحكم على الأشخاص طبقاً لنوعيتهم وصلاتهم الشخصية[١٠٨] . غير أننا نجد التحليلات التى يقدمها هؤلاء العلماء تخلو من أية إشارة للدور الذى لعبه الحكم الاستعمارى فى تشجيع « الفساد » فى حكومات الدول النامية . ولقد أوضح هنتر Hunter التأثير الضار الذى أحدثه الاستعمار بإدخال القانون الغربى فى جنوب شرق آسيا . فلقد أدى ذلك إلى « حدوث فوضى هائلة فى الحياة التقليدية ، بدت أوضح ما تكون فى تحطيم نظم المجتمع التقليدى ، والقضاء على روح « الإخلاص » المرتبطة بهذه النظم ، ونمو كل من الجريمة والفساد ، وظهور الرشوة ، وإفساد القضاة ، وخلق طبقة سيئة

(١٠٧) وقد يكون من المفيد أن نستشهد بقول جون ستراتشى Strachey صاحب المؤلف الشهير « نهاية الإمبراطورية » يقول ستراتشى فى معرض دفاعه عن استيلاء بريطانيا على أفريقيا الجنوبية وعلى مصر : « كانت مصر — كما شاهدها كرومر فى سنة ١٨٨٣ — من أكثر البلدان تخلفاً وتأخراً . عندما غادرها فى سنة ١٨٠٧ فإنها لم تكن قد أصبحت ذات قدرة على الدفع فحسب ، ولم تكن قد استطاعت أن تسدد ديونها فحسب ، بل كانت أيضاً قد سلكت طريق التطور العصرى على الأقل » انظر جود كوف ، العالم الثالث قضايا وآفاق المرجع السابق ص ٨٣ .

(١٠٨) ويذهب البعض إلى أن الأفراد العاديين — فى المواقف الاجتماعية التقليدية — غالباً ما يعاملون فى ضوء خصائصهم الشخصية أو فى ضوء كونهم أصدقاء (وهم بذلك يستندون إلى العزو والخصوصية إذا ما استخدمنا مفاهيم بارسونز) أكثر مما يعاملون طبقاً للموقف الموضوعى (أى طبقاً لمعايير عامة بتعبير بارسونز أيضاً) . ويذهب هؤلاء العلماء أيضاً إلى أن الموظفين من السكان الأصليين — على النقيض من الموظفين البيض التابعين للحكم الأوربى — غالباً ما يضعون مصالحهم الشخصية فى مقدمة أهداف التنظيم (أى أنهم يكونون موجهين توجيهاً ذاتيا أكثر منه جماعيا) ، وأن الترقية والمكافآت داخل التنظيمات البيروقراطية تستند إلى معايير العزو والخصوصية أكثر مما تستند إلى معايير الإنجاز والعمومية . وفى مجال الدفاع عن السكان الأصليين يقال عادة إن على عالم الاجتماع أن يكون متعاطفاً مع الموظفين المدنيين الوطنيين ؛ فالمرتبات الضئيلة التى يحصلون عليها تشجع على ظهور الفساد .

أو فاسدة من المحامين الوطنيين ، مما حرم بقية قطاعات المجتمع من كفاءة هؤلاء المحامين وإسهامهم بما يفيد المجتمع (١٠٩) . والمؤكد أن القوى الاستعمارية الغربية قد حكمت الدول المتخلفة حكماً غير مباشر مستعينة فى ذلك بالبناء السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى كان قائماً وقتئذ (١١٠) . ولقد لعبت هذه القوى الاستعمارية الدور الأكبر فى ظهور وتدعيم الطبقة الحاكمة الوطنية الجديدة ثم إفسادها بعد ذلك حتى ترتبط مصالحها ارتباطاً عضوياً بمصالح القوى الاستعمارية (١١١) .

يضاف إلى ما سبق أن معالجات أصحاب الاتجاه الانتشارى لقيم ونظم دول العالم الثالث تنطوى على نزعة محافظة أوضح من أن أسهب فى توضيحها هنا . ففى معالجة سيمور مارتن ليبست Lipset للقيم ودو ها فى التنمية (١١٢) ، نجده يقدم مناقشة

---

(١٠٩) Hunter, G; *South - East Asia : Race, Culture and Nation* (New York, 1966), p. 67.

(١١٠) بل لقد وصل الأمر إلى حد تكوين قيادات وطنية موالية للغربيين . ولقد وجدت القوى الاستعمارية نفسها مضطرة إلى اللجوء إليهم حتى تستطيع مواجهة الأعباء الإدارية . كذلك عمدت هذه القوى إلى توزيع السلطات على عدد كبير نسبياً من القادة المحليين ؛ وبذلك ضمنت استخدام قادة محليين بدلا من الموظفين الغربيين الذين كانوا يكلفون حكوماتهم نفقات باهظة . وفضلا عن ذلك فلقد كان للحكم غير المباشر فوائد أخرى . فقد ضمن للقوى الاستعمارية قدراً كبيراً من الشرعية أتاح لها اتباع سياسة التفرقة والتنابذ بين السكان الوطنيين ، بحيث تظل هذه القوى بمنأى عن الصراعات والمعارك المختلفة التى كانت تنشب بين هؤلاء السكان . وبذلك يصبح الحكم المحلى أسطورة تبنتها القوى الغربية لكى تحكم سيطرتها على الدول المتخلفة المستعمرة . انظر : Worsley, P. The Third World; *op. cit.* Ch.

(١١١) يمكننا أن نجد مناقشة ممتازة للأشكال المختلفة من الحكم غير المباشر فى دول جنوب شرق آسيا وآثار هذا الحكم على هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال فى :

Malcolm Caldwell, Problems of Socialism in South East Asia", in Ralph Miliband and John Saville (eds.) *The Socialist Registrer*, 1966, New York, 1966. pp. 281-304.

وانظر أيضاً مناقشة بارنجتون مور Moore لتأثير الحكم البريطانى فى الهند حيث يقدم تحليلا مستفيضاً لتأثير الحكم البريطانى على الملكية الزراعية :

Barrington Moore, Jr; : *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston, 1966, pp. 341-70).

كذلك نستطيع أن نجد مناقشة رائعة لطبيعة البرجوازية فى أفريقيا فيما بعد الاستقلال فى :

Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth* (New York, 1966, pp. 119-158 and passim.

(١١٢) Seymour Martin Lipset; „Values, Education and Entrepreneurialship", in Seymour Martin Lipset, and Aldo Adari(eds.) *Elites in Latin America* (New York, 1967) pp. 3-60.

ممتازة لوجهة نظر ماكس فيبر ، ثم يلخص نتائج دراسات عديدة أجريت عن القيم ودورها فى التنمية بهدف تحليل العوامل البنائية التى أدت إلى ظهور واستمرار قيم « الخصوصية » و « العزو » فى أمريكا اللاتينية . ولقد ذهب ليبست إلى أن الاحتكار أو الازدراء التقليدى للعمل اليدوى أو الإنتاجى قد أتى من إسبانيا والبرتغال ، وأنه قد تدعم بفضل طبقة كبار ملاك الأرض فى أمريكا اللاتينية ، ذلك أن النظام التعليمى الخاص بهذه الطبقة لا يزال — كما يقول ليبست — يعكس قيم هذه الطبقة ، لأن هدفها هو تنمية العقل لا تنمية المهارات العملية . ومع ذلك فلقد أشار ليبست إلى أن ثمة فروقًا أو اختلافات إقليمية فيما يتعلق بالقيم . فكما أن القيم فى جنوب الولايات المتحدة قد عاقت التنمية ، فإنها قد أدت إلى نفس النتيجة فى المناطق الشمالية من البرازيل ، وهى مناطق زراعية أساسًا . أما الجنوب — الذى يعد أكثر تقدمًا — فإن لديه نسقًا قيميًا يستند إلى « العمومية » و « الإنجاز » ، وهو فى ذلك يشبه شمال الولايات المتحدة . ولقد كان ليبست على صواب حينما توصل إلى النتيجة التالية : « من الواضح أن أسرع الوسائل لإحداث تغييرات أساسية فى القيم يتمثل فى الثورات الاجتماعية التى تزيل الطبقات السائدة التى تسعى إلى تحقيق أغراضها وقيمها التقليدية »[١١٣] . غير أن هذه العبارة قد تاهت وسط مقاله الطويل . فقضية الثورة لم تثر فى أى موضع آخر من مقاله ؛ كما أنه قد علق أهمية كبيرة على الدور الذى يمكن أن يلعبه التعليم الجامعى فى تدعيم خاصية الإنجاز فى بلدان أمريكا اللاتينية ، وهو دور لا يستطيع أن يسهم فى إحداث النتائج الراديكالية التى ظنها ليبست .

وما يقال عن مقال ليبست يقال أيضًا عن دراسات عديدة فى هذا المجال[١١٤] .

---

(١١٣) *Ibid.*, p. 38.

(١١٤) أكتفى هنا بالإشارة إلى دراسة شهيرة أجراها إدوارد بانفيلد Banfield ونشرها فى مؤلفه «الأساس الأخلاقى للمجتمع المتخلف» The Moral Basis of a Backward Society, N.Y., 1958. وفى هذه الدراسة يعالج بانفيلد مشكلة تكاد تكون شائعة فى أغلب المجتمعات الريفية والتى صاغها على النحو التالى : على الرغم من وجود فائض فى قوة العمل ، إلا أن الشك المتبادل والعداوة قد يجعلان من الجهود التعاونية الأساسية أمراً مستحيلا . غير أن معالجة بانفيلد تتصف بالمراوغة والتحاشى اللذين اتصفت بهما دراسة ليبست . ولقد أجرى بانفيلد دراسته على مدينة صغيرة بجنوب إيطاليا (مونتيجرانو Montegrano) ، وعقد فى مؤلفه مناقشة مستفيضة للبناء الأسرى ، والعلاقات الاجتماعية والظروف الاقتصادية لمدينة مونتيجرانو . ثم قدم فرضاً بسيطاً مؤداه : أن مواطنى مونتيجرانو يحصلون من المواد الخام على أقصى فائدة ، وأنهم لا يحصلون إلا على مزايا ضئيلة قصيرة المدى من الأسرة النووية ، =

فلقد أدى فقدان المنظور التاريخى الحقيقى إلى ظهور خلط بين النظم التقليدية والنظم الاستعمارية ، وبين البناء الطبقى التقليدى والبناء الطبقى الاستعمارى . ويمكننا القول — بصفة عامة وبقدر كبير من الإنصاف — أن المحاولات التى تمت فى دول العالم الثالث للتغلب على معوقات التنمية الاقتصادية (وهى المعوقات التى تعد نتاجاً للاستعمار) قد اختلطت مع محاولات التغلب على معوقات التنمية التى كانت سائدة فى بلدان العالم الثالث فيما قبل الاستعمار والتى لها أصل محلى تقليدى . ولعل مفهوم المجتمع (الاقتصاد) المزدوج يعد واحداً من المفاهيم التى اكتنفها غموض وخلط شديدين مما يبرر معالجته هنا بشىء من التفصيل.

يستند مفهوم المجتمع (الاقتصاد) المزدوج إلى حقيقة أساسية هى : أن المجتمع الواحد يخضع لسيطرة نمطين متباينين أشد التباين من الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وعادة ما يتصف النمط الأول بتركز رءوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة وارتفاع معدل الإنتاجية، بينما يتصف النمط الثانى بغلبة الطابع «التقليدى» عليه، لأنه يقوم — أساساً — على النشاط الزراعى والصناعات الصغيرة الحرفية[١١٥] . وعادة ما ينظر أصحاب الاتجاه الانتشارى إلى هذين النمطين من التنظيم (الاجتماعى والاقتصادى) على أنهما مستقلين عن بعضهما البعض — كذلك فإنهم يذهبون إلى أن التنمية تحدث حينما يبدأ النمط الاجتماعى الاقتصادى المتقدم فى التغلغل والنفاذ فى النمط الاجتماعى

= وأنهم يفترضون أن الآخرين يفعلون ذلك. ثم ذهب إلى أن هذه الفروض يستطيع أن يمكننا من التنبؤ بالسلوك الذى يمكن أن يسلكه أفراد هذه المدينة . والملاحظ أن بانفيلد قد مال فى بعض مواضع مؤلفه إلى تبنى «التحليل الماركسى» ، ولكنه مايلبث أن يذهب إلى عدم ملاءمة هذا التحليل . وإذا كان بانفيلد قد طبق تحليله « الماركسى » على المجتمع الإيطالى ككل (الذى تعد مونتيجرانو جزءاً منه) فإنه قد توصل — استنادا إلى ذلك — إلى نتائج تختلف عن تلك التى توصل إليها من دراسته لمونتيجرانو . فعلى الرغم من أن سكان مونتيجرانو فقراء ، إلا أن كثيراً منهم كانوا يعملون لدى النبلاء الذين يعيشون فى روما عيشة رغد و رخاء . وبذلك يبدو واضحاً كيف أن بانفيلد قد مال إلى تحييد الموقف الاقتصادى وإخفاء الطابع الاستغلالى . انظر : Banfield; *op. cit*; pp. 83, 140, 141, 142-145.

(١١٥) M. Nash, „South-East Asian Society; Dual or Multiple". *Journal of Asian Studies*, Vol. 23, No. 3, p. 418.

ومع ذلك نجد تمييزاً واضحاً فى الكتابات المعنية بهذا الموضوع بين الثنائية فى المجال الاجتماعى ، والثنائية فى المجال الاقتصادى . انظر أيضاً :

Boeke, J.H.; *Economics & Economic Policy of Dual Societies*. Institute of Pacific Relations, N.Y. 1953.

الاقتصادى التقليدى ، الذى يميل — بطبيعة الحال — إلى الانهيار والاختفاء تاريخيًا وهم يعتقدون بعد ذلك أن القيم الحديثة ستحل محل القيم التقليدية التى ظلت معوقًا للتنمية. غير أن وجهات نظرهم هذه تنطوى على تضليل بين . فما يطلق عليه بالاقتصاد (أو المجتمع) التقليدى هو نتيجة التغلغل الرأسمالى فى الدول المختلفة فى مراحل تاريخية سابقة . وفضلا عن ذلك فإن نمطى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ليسا منعزلين عن بعضهما البعض ، فثمة علاقة تكافلية بينهما . كذلك فإن الدراسة الجادة للتاريخ الاستعمارى كفيلة بتنفيذ وجهة النظر التفاؤلية القائلة بأن الصلة بين هذين النمطين من التنظيم الاجتماعى والاقتصادى تؤدى إلى تنمية اقتصادية . ومع أن الازدواجية — فى ذاتها — تمثل مرحلة من مراحل تاريخ تفاعل المجتمع الغربى الاستعمارى مع الدول النامية ، إلا أن أصحاب الاتجاه الانتشارى لا يقرون الفائدة التى ينطوى عليها مفعول المجتمع (الاقتصادى) المزدوج فى دراسة مرحلة **ما بعد الاستعمار** . وهم فى ذلك يذهبون إلى أن انتهاء الاستعمار قد خلف وراءه مجتمعًا « **متعدداً** Multiple » ، وهو مجتمع يتسم بوجود صفوة وطنية « تتحكم فى الموارد القومية وتخلع عليها فكرة الأمة ، وتحافظ على علاقات هذه الأمة بالأمم الأخرى ، وأنها على صلة بالتطورات العالمية فى المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية ... أما القطاعات الأخرى من المجتمع المتعدد، فتنتظم من أجل تحقيق أهداف إقليمية ومحلية. فهى إذاً لا تتحكم فى القوتين السياسية والاقتصادية على مستوى قومى . وتوجد الثقافات الجمعية plural فى قلب المجتمع « المتعدد » ؛ ذلك أن الاختلاف ليس فقط متعلقًا بالجوانب السياسية والاقتصادية والأيديولوجية لقطاعات المجتمع ، بل يمتد ليشمل الثقافة أيضًا »[١١٦] .

وهناك وجوه شبه عديدة بين المفهوم السابق عن المجتمع « المتعدد » ومفهوم فيرنفال Furnivall وسميث Smith عن المجتمع **الجمعى** . فالمفهوم الأخير يشير إلى « المجتمعات التى تشهد تنوعًا رسميًا فى النسق الأساسى للنظم المحورية » . وتشمل هذه النظم القرابة والتعليم والدين والملكية والاقتصاد . ولا يوجد فى مثل هذا النوع من المجتمعات متصل مكانة أو اتفاق حول القيم والمصالح المشتركة ، كما أن هناك

---

(١١٦) Nash; *op. cit*; p. 420.

سمة أو خاصية تميز هذه المجتمعات هى وجود صفوة ثقافية تسيطر عليها[١١٧] . والمحقق أن المجتمعات « الازدواجية » — شأنها شأن المجتمعات « الجمعية » — قد ظهرت إلى حيز الوجود نتيجة للقهر الغربى والهجرات المختلفة . وفى هذا المجال يمكننا أن نشير إلى تحليل نيوفينهيجزى V. Nieuwenhuijze لمفهوم المجتمع « الجمعى » الذى صكه سميث . فلقد وصف نيوفينهيجزى مجتمعات الشرق الأوسط بأنها مجتمعات مركبة ؛ أى أنها مجتمعات يمكن أن تتحول لتصبح جمعية ، وأنها بفضل هذه الخاصية يمكن أن تصبح أكثر تكاملا بفضل الاتساق بين المكونات المختلفة (كالقبيلة والقرية والمدينة) التى تلتقى عند بؤرة ثقافية معينة[١١٨] .

والملاحظ أن أصحاب الاتجاه الانتشارى يميلون إلى إغفال التأثيرات الاستعمارية التاريخية المختلفة على الدول المتخلفة والدور الذى لعبته هذه التأثيرات فى خلق وإيجاد « الازدواجية » بأبعادها المتنوعة . فلقد ذهبت الدراسات الانتشارية إلى أن الدول النامية قد طورت قطاعاً حضرياً يتصف بتنظيم اقتصادى — اجتماعى يختلف عن ذلك الذى يسود بقية قطاعات هذه الدول (والمتمثلة فى المناطق الريفية) . ثم تذهب هذه الدراسات بعد ذلك إلى ضرورة تكامل القطاع الريفى مع النظام الاقتصادى (السياسى) . غير أن هذه الدراسات تفتقد النظرة البنائية الشاملة للقطاعين . فمن الصعب أن نقيم تصوراً ملائماً عن الفلاحين دون الإشارة إلى علاقاتهم بالمراكز الحضرية ، تلك المراكز التى تعيش على الفائض الاقتصادى الذى تحققه المناطق الريفية ؛ وبدون تحليل العلاقات الإدارية والسياسية بين القرية والمدينة . والحقيقة الهامة فى هذا المجال هى أن كل قطاعات الدول النامية قد خضعت لمؤثرات وتحولات مارسها الاستعمار ، كما خضعت لتغيرات داخلية بعد حصولها على الاستقلال مثل سن قوانين للإصلاح الزراعى ، وبناء جيوش وطنية ، وإدخال نظم الإدارة المحلية ، وتطوير أساليب الاتصال . ومن الحقائق المرتبطة بهذه الحقيقة أن الزراعة فى الدول النامية — بوصفها دعامة الاقتصاد القومى — قد بدأت تفقد بعض أهميتها التاريخية نظراً

(١١٧) M.G. Smith, *The Plural Society in the British West Indies*. Univ. of Calif. Press, 1965.

(١١٨) Van Nieuwenhuijze, *Social Stratification and the Middle East*, Leiden, Brill, 1965, p. 9.

لتقدم التصنيع ، والمساعدات الخارجية ، واستغلال الشركات الأجنبية للمواد الخام (كالبترول) ، واستمرار الهجرة من المناطق الريفية المتخلفة إلى المدن المزدحمة . وإذاً فبغض النظر عن مسألة التكامل الاقتصادى للفلاحين ، وتغلغل علاقات السوق فى المناطق الريفية ، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل التكامل السياسى للفلاحين والأساليب المتخلفة التى تم بها هذا التكامل فى دول مختلفة كالاتحاد السوفييتى والصين وكوبا ومصر . . . إلخ . وفرق ذلك فإنى أعتقد أن دراسة الفروق بين الريف والمدينة فى الدول النامية يجب أن تتم فى ضوء مفاهيم التدرج الاجتماعى (مثل أساليب الحياة ، والطبقة ، والقوة) لا فى ضوء أية نظرية تتناول الازدواجية .

وتوضح الدراسة المتعمقة للاقتصاد « التقليدى » مدى اتساع هذا المفهوم وتنوعه بتنوع الواقع . فى أمريكا الجنوبية نجد أن أشد المناطق تخلفاً هى التى سيطر (وما يزال) عليها الإقطاع ؛ ذلك أن النظام الزراعى فى أمريكا اللاتينية (أو المزارع hacienda) قد تضمن بعضاً من خصائص نظام المزارع الإقطاعية . « فالعمال الكادحون » Poens كانوا مرتبطين بالأرض شأنهم فى ذلك شأن الأقنان . كما أن مالك الأرض — كما يقول لويس فيتال Vitale — كان له كل صلاحيات التحكم السياسى والعسكرى والقضائى . بيد أن ذلك كان يمثل مشروعات تجارية ، كما أن هذه المزارع الإقطاعية لم تكن مستندة إلى اقتصاد عائلى . ولقد كان ذلك ملائماً لغزو اقتصاد السوق بلدان أمريكا اللاتينية ، ثم تحطيم حضارتها القديمة ، وصناعاتها الحرفية ، وزراعاتها[١١٩] . وبالمثل فإن الدراسة المتأنية قد أوضحت أن النزعة التقليدية فى المناطق الهندية المتخلفة فى أمريكا اللاتينية لم تكن هى العائق الذى حال دون التنمية ، بل إن العائق الحقيقى هو نظام السوق ذاته الذى فرض على هذه المناطق فرضاً . وفى ذلك يقول إيرك وولف Wolf : « كان من مصلحة مشترى منتجات الفلاحين أن يظلوا فى حالة تخلف دائم . ذلك أن إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجى للفلاحين قد يستوعب رءوس الأموال والقروض التى يمكن إنفاقها — بشكل أفضل — فى توسيع نطاق السوق عن طريق شراء وسائل النقل وتشغيل

(١١٩) I. Vltale, „Latin America : Feudal or Capitalists" in James Petras and Maurice Zeitlin (eds.) *Latin America : Reform or Revolution ?* N.Y.; 1968, pp. 32-43.

الوسطاء . . . إلخ . وفضلا عن ذلك فإن ترك الجهاز الإنتاجى كما هو دون تغيير يمكن المشترى من الحد من مخاطرة ربط رأسماله بوسائل إنتاج الفلاحين . ومن شأن هذا الموقف أن يتيح للمستثمر فرصة كبيرة لتوظيف رأسماله ، وأن يجبر الفلاح على الإنتاج الزراعى بأساليب تكنولوجية تقليدية »(١٢٠) .

ومن شأن هذه الأساليب تدعيم الاقتصاد « التقليدى » والحيلولة دون تحديثه . ويبدو أن هذه الخاصية تكاد تميز العالم المتخلف بأسره ؛ ذلك أن الحفاظ على الطابع التقليدى للاقتصاد كان من مصلحة أطراف عديدة من بينها القوى الاستعمارية الخارجية والقوى الإقطاعية الوطنية الداخلية . ولقد تم ذلك بفضل استخدام ميكانزمات متنوعة من بينها نقل السكان الوطنيين من الأراضى الزراعية الخصبة ، واستصدار التشريعات المنظمة للعمل من جانب واحد ، وفرض مختلف أشكال الضرائب . . إلخ وبرغم ما يقال من أن وجود اقتصاد متقدم جنبًا إلى جنب اقتصاد متخلف قد يسهم فى تنمية الأخير ، إلى أن هناك شواهد متنوعة تكشف بجلاء عن أن الفصل بين هذين الشكلين من الاقتصاد إنما هو فصل تعسفى . فلقد أوضح جلكمان Gluckman فى دراسة أجراها على بعض مجتمعات وسط أفريقيا الخاضعة للحكم البريطانى « أن السكان الوطنيين (ذوى الأصول الريفية الذين يعيشون فى مناطق حضرية) الذين يحتفظون بروابطهم القبلية يعودون إلى قراهم حينما يتقدم بهم العمر، أو يحل بهم مرض ، أو يتعرضون للبطالة ؛ بل إنهم — خلال إقامتهم الحضرية — قد يعودون إلى قراهم من أجل الحصول على مزيد من الطعام حتى يتمكنوا من مواجهة أعباء الحياة فى المدينة »(١٢١) .

---

(١٢٠) Eric Wolf, „Types of Latin American Peasantry", *American Anthropologist*, LVII, 3, June, 1955, p. 464.

(١٢١) Gluckman, M; „Tribalism in Modern British Central Africa"; J. Wallerstein (ed.), *Social Change : The Colonial Situation*, N.Y., 1966, pp. 251-264.

وإن كنا نجد جون كينكل Kunkel يذهب إلى عكس ذلك . فالقرى البعيدة عن المراكز الحضرية غالباً ما تكون على درجة أعلى من الاعتماد الاقتصادى على نظام السوق (الاقتصاد المتقدم) . فى هذه القرى نجد أن «بيع العمل» يمثل ضرورة اقتصادية بالنسبة للفلاح الذى يسعى إلى إيجاد عمل . كذلك نجد كينكل يميل إلى قبول فكرة الاقتصاد المزدوج ، ذاهبا إلى أن التنمية تحدث بتغلغل الاقتصاد المتقدم فى الاقتصاد البدائى أو التقليدى . غير أن كينكل — للأسف — قد فشل فى الربط بين نظريته وملاحظاته الأمبيريقية.
انظر: John H. Kunkel, „Economic Autonomy and Social Change in Mexican Village", in *Economic Development and Cultural Change*, X, 1, 51-63.

هذا وقد تعرض تطبيق فكرة « الازدواجية » على الدول النامية لهجوم عنيف من بعض الدارسين[١٢٢] . فالازدواجية التى يستند إليها علماء الاتجاه الانتشارى تناقض تماماً كلا من الواقع التاريخى والمعاصر للدول النامية. ذلك لأن البناء الاجتماعى للدول النامية قد تشكل منذ اللحظة التى تكاملت فيها هذه الدول مع النظام العالمى القائم على الاحتكار. كذلك فإن هؤلاء العلماء قد انتهكوا المعايير والمبادئ التى تستند إليها كل من النزعتين البنائية والتاريخية ؛ ذلك أنهم قد فشلوا فى اتباع المبادئ التى تقوم عليها فكرة « الازدواجية » ، حينما أقروا بوضوح وجود إطارين نظريين عامين يستطيعان تفسير «كل» اجتماعى واحد ، كما فشلوا فى اتباع مبادئ النزعة البنائية لأنهم عند تحليلهم للبناء الاجتماعى للدول النامية قد قصروا اهتمامهم على الأجزاء المكونة لهذا البناء مبتعدين بذلك عن أية نظرية شاملة له. كذلك فإن أصحاب الاتجاه الانتشارى لا يستطيعون — بحكم قصور اتجاههم — أن يقدموا سياسات فعالة تتناول مشكلات التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى . فالاحتكاك والانتشار اللذان سادا لقرون عديدة مضت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة الآن لم يؤديا إلى إحداث تنمية اقتصادية فى الدول الأخيرة . كذلك فإن أى انتشار من عواصم الدول المتخلفة إلى أقاليمها المختلفة لم يؤد إلى تنمية الأخيرة . وإذاً فالانتشار لا يؤدى إلى تغير فى البناء الاجتماعى بقدر ما تؤدى التحولات التى تطرأ على البناء الاجتماعى ذاته إلى إحداث انتشار فعال ؛ أى أنه يتعين تغيير البناء الاجتماعى للدول المتخلفة، إذا ما أريد تحقيق التنمية ، وإذا ما أريد للانتشار الإسهام بنصيب فى التنمية .

وأعتقد أن الفهم الحقيقى لمشكلات الدول النامية يجب أن يتم فى ضوء تحليل التفاعل التاريخى والمعاصر بينها وبين الدول المتقدمة. ولا شك أن أصحاب الاتجاه الانتشارى كانوا على صواب حينما لفتوا الأنظار إلى هذه الحقيقة . غير أن القيمة النظرية والتطبيقية لهذا الاتجاه محدودة للغاية ؛ إذ أنه يميل إلى تصوير عملية التنمية على أنها مجرد اكتساب خصائص الغرب (أو الفرنجة) westernization ، وتلك

---

(١٢٢) فرانك ، المرجع السابق ، ص ٣٨٥ — ٣٨٨ .

وجهة نظر مضللة إلى حد بعيد ، لأنها إما تنظر إلى المجتمع المستقبل على أنه يمثل بناء إيجابياً يخضع لتشكيل المجتمع الغربى ليتخذ صورته ، أو أن المجتمع غير الغربى ينطوى على « معوقات » مختلفة يجب مواجهتها والتغلب عليها قبل أن تحدث عملية التنمية أو التحديث . والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يسلمون — بداءة — بأن ثمة « معوقات معينة تحول دون تحقيق التنمية » ، وتلك قضية يجب أن تخضع — بدورها للتحقيق الأمبيريقى . فلقد أشار هيرشمان (١٢٣) Hirschman — بحق — إلى أنه ليس من اليسير تحديد عدد معين من معوقات التنمية تتصف بالصدق والثبات ، كما أنه ليس من اليسير تصنيف هذه المعوقات فى شكل تدرجى يحدد أهميتها ومكانتها ؛ ذلك أن هناك معوقات « مزعومة » للتنمية ، ولكنها ليست معوقات بالفعل ، أى أنها تعد خصائص بناء اجتماعى متقدم . ويستشهد هيرشمان بمثال الأسرة « الممتدة » أو المشتركة . فلم يعد من الواضح أن هذا النمط من الأسرة يعوق التنمية الاقتصادية فإذا كان هذا النمط من الأسرة يعوق الحوافز الفردية ، إلا أن هذه الأسرة تلعب دوراً فى إثارة الفرد نحو بذل جهد أكبر بفضل الالتزام بالمشاركة مع الآخرين . ومثل هذا البناء الأسرى يسمح أيضاً للأفراد بتوجيه أو تخصيص مواردهم لا فقط من أجل الاستهلاك ، بل أيضاً — وبنفس المقدار — من أجل الاستثمار (١٢٤) . يضاف إلى ما سبق أن بعض العناصر التى يظن أنها ضرورية قد تكون غير ضرورية . فاللاشخصية impersonalisation — مثلا — لا تبدو ضرورية أو هامة جداً فى إنجاز المهام الاقتصادية الصناعية فى اليابان .

ومما سبق يبدو واضحاً كيف أن ثنائية التقليد — التحديث (١٢٥) لا تتمتع بصدق

---

(١٢٣) A.O. Hirschman, „Obstacles to Development : A Classification and quasi vanishing act", *Economic Development and Culture Change*, 13, IV, 1965

(١٢٤) *Ibid*; p. 360.

(١٢٥) فلقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أن المصانع الهندية — على سبيل المثال — قد تمكنت فى يسر من الحصول على قوة العمل اللازمة ، وأنه ما إن تم الحصول على قوة العمل هذه ، حتى حققت قدراً عالياً من الاستقرار . انظر :

A.S. Feldman, N.E. Moore (eds.) *Labour Commitment & Social Change in Developing Areas*,

غير أننا يجب أن ننظر إلى الموقف لا فى ضوء سياق المجتمع التقليدى الذى يتصف بعدم توافر التصنيع ، بل فى ضوء حقيقة أن المجتمع الهندى يمثل مجتمع ما بعد الاستعمار ، وأنه يحاول تحقيق التحديث والتصنيع فى ظل سوق عالمية .

إنطولوجى فى العالم المعاصر . فالملاحظ أن مفهوم تقليدى ـ كما سأوضح فى موضع لاحق ـ لا ينطبق على أغلب الصفوات فى الدول النامية . ولعل المعنى الشرعى الوحيد الذى يمكن أن يستخدم به مفهوم « تقليدى » هو ذلك المعنى الذى يستخدم فى حالة عدم وجود الصناعة . غير أن ذلك يختلف عن القول بأن الدول النامية إستاتيكية ، ومرتبطة بالعرف ، وأسيرة الماضى المقدس ، أو أنساق معتقدات قديمة . إن من الصعب القول بأن ثمة مجتمعاً معاصراً يمكن أن نصفه بالتقليدية ؛ ذلك أن مثل هذا النمط من المجتمعات ينتمى إلى مرحلة ما قبل الصناعة ، أو ما قبل الاستعمار ، أو ما قبل الرأسمالية . إن التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية قد أصبحت عالمية فى نطاقها ، أى أن ثمة تغيراً قد طرأ على السياق الكلى أو الشامل الذى توجد فيه المجتمعات . إن مفهوم « التقليدية » مفهوم ينطوى على تنوع ، وتعدد ، وديناميه ، وهو يمثل خاصية للثقافات والبناءات الاجتماعية التى تعبر عن فترة ما قبل الصناعة والاستعمار . والملاحظ أن الذين يذهبون إلى قضية عدم الملاءمة بين الأشكال التقليدية من الحياة والأشكال الصناعية أو الحديثة إنما يميلون إلى تجاهل حقيقة أساسية هى ؛ أن كل المجتمعات القائمة قد خضعت لتغيرات أو تحولات عديدة . ومن ناحية أخرى فإن العلماء الذين يؤمنون بضرورة « التحول الشامل » الذى تصاحبه تنمية اقتصادية ، إنما يقعون فى خطأ الحتمية التاريخية ، وأنهم يكشفون بذلك عن عدم تقديرهم للسياق التاريخى للتغير البنائى والثقافى ، والإمكانيات المتزايدة المتاحة للإنسان من أجل توجيه التغير وتوجيه ذاته .

٤ ـ الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى :

يعنى أصحاب هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى فى ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد . والقضية الأساسية التى ينهض عليها هذا الاتجاه هى ؛ أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هى الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية[١٢٦] . وهكذا نجد ما كليلاند Mc Clelland يعلن بوضوح « أن القيم

(١٢٦) D. McClelland, *The Achieving Society*, 1962; and E.F. Hagen, *On the Theory of Social Change*. 1962.

والدوافع أو القوى السيكولوجية — بعامة — هى التى تحدد تماماً معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ؛ ثم يعلن فى موضع آخر أن « الأفكار هى التى تلعب الدور الهام فى تشكيل التاريخ ، وأن الجوانب المادية لم — ولن — تلعب مثل هذا الدور »[١٢٧] . والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون تأكيداً واضحاً الدور الذى تلعبه القيم فى مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى ، وهم فى ذلك ينطلقون من مؤلف ماكس فيبر Weber « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية »[١٢٨] ، كما يجدون سنداً قوياً فى كتاب جوزيف شومبيتر Schumpeter بعنوان « نظرية التنمية الاقتصادية »[١٢٩] .

ولقد عرف ماكليلاند الحاجة إلى الإنجاز (أو كما تختصرت (Nach) بأنها « الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ ، وأن هذا الدافع يمثل خاصية عقلية[١٣٠] » . فالأمم التى لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إلى الإنجاز (كما يكشف عن ذلك الأدب الشعبى وكتب الأطفال . . . إلخ) تتطور وتنمو بشكل أسرع . والنتيجة التى يمكن استخلاصها من ذلك هى أن رفع مستوى الحاجة إلى الإنجاز (Nach) مطلب أساسى لتحقيق التنمية . غير أن ماكليلاند قد أوضح بعد ذلك أن الحاجة إلى الإنجاز ليست كافية بذاتها ، وأن العامل الأساسى الآخر المحدد للتنمية هو « الاهتمام بشئون الآخرين » . والاستراتيجية التى يقترحها ماكليلاند لإحداث التنمية هى حشد مصادر الإنجاز العالى السائدة فى المجتمعات المتقدمة (كالولايات المتحدة) لكى تعمل هذه المصادر جنباً إلى جنب المصادر « النادرة » للحاجة إلى الإنجاز السائدة فى الدول المتخلفة . ومن ذلك يبدو واضحاً أن ماكليلاند قد وصف سكان الدول المتخلفة « بالكسل » كما أنه قد تجاهل علاقات القوة (التاريخية والمعاصرة) بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . كذلك يذهب ماكليلاند إلى أنه حالما تبدأ التنمية ، يتكون لدى الناس حاجة متزايدة إلى الإنجاز . « فالذين

---

(١٢٧) Mc Clelland; *Passim.*

(١٢٨) M. Weber; The Protestant Ethic.. *op. cit.*

(١٢٩) J.A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development* (Cambridge, Harvard University Press).,

(١٣٠) McClelland, „The Impulse to Modernization", in M. Weiner (ed·) *Modernization*, Basic Books, N.Y., 1960.

لديهم دافع قوى للإنجاز ، لا بد وأن يحققوا إنجازاً فى المواقف التى تكون فيها مخاطر الفشل معقولة ، وهى مخاطر يمكن الحد منها بزيادة الجهد والمهارة »[١٣١] . ولقد افترض ماكليلاند أيضًا وجود علاقة موجبة بين البروتستانتية والحاجة إلى الإنجاز ، وأن قيم الاعتماد على الذات — التى هى من أبرز خصائص البروتستانتية — تؤدى إلى تدريب مستقل يقوم به الآباء بالنسبة للأبناء . وهذا يزيد — بالتالى — من الحاجة إلى الإنجاز لدى الأطفال مما يؤدى بعد ذلك إلى حدوث تنمية اقتصادية .

أما هيجن[١٣٢] Hagen فقد ذهب إلى أن الشخصية النمطية التى توجد فى المجتمعات التقليدية هى شخصية « غير خلاقة » ، « وتسلطية » ، وأنها تتصف بهاتين الخاصيتين بسبب وجود خصائص المجتمع « التقليدى » . الذى تسيطر عليه التقاليد والبناء الاجتماعى المستند إلى المكانات المكتسبة) . ولقد رفض هيجن النظريات الاقتصادية التى تتناول التخلف فى ضوء درجة الاحتكاك بالغرب (اليابان فى مقابل الهند) ، بل إنه رفض أيضًا فكرة محاكاة الدول النامية للأساليب التكنولوجية السائدة فى الدول المتقدمة . ولقد رفض هيجن ذلك كله لكى يذهب بعد ذلك إلى حقيقة أساسية هى : أن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل فى خلق الإبداع ونشره ، ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفنى اليدوى ، بحيث تصب الطاقات الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه هيجن « التجديد » أو « الاستحداث » innovation فى مجال تكنولوجيا الإنتاج[١٣٣] . ويتفق هيجن مع ماكليلاند فى نقطة أساسية هى : أن المستوى العالى من الإبداع والخلق هو الشرط الأساسى لإحداث التنمية الاقتصادية ، ذلك أن الشخصية « الإبداعية » تتميز بتوافر الحاجة الشديدة إلى الإنجاز ، والقوة ، والاستقلال ، والنظام ، والانتظام .

---

(١٣١) D.McClelland, "The Achievement Motive in Economic Growth" in Bert Hoselitz and W. Moore (eds.)*Industrialization and Society* (The Hague, 1963), pp. 74-96.

(١٣٢) E. Hagen, *op. cit.*

(١٣٣) *Ibid.*

والملاحظ أن ماكليلاند وهيجن قد اهتما بدراسة مشكلة سوسيولوجية معقدة هى **التجديد** فى المجتمع ، وهى مشكلة طالما لفتت أنظار علماء الاجتماع الكلاسيكيين وبعض من علماء الاجتماع المحدثين . ويمكننا أن نحدد ثلاث فئات من المجددين حظت باهتمام عدد كبير من علماء الاجتماع هم **المنظمون** entrepreneurs ، **والمحدثون** modernizers ، **والمبتكرون** inventors (فى مجالات العلم والتكنولوجيا والفن) . ولقد درس ماكليلاند وهيجن فئة المنظمين ، وذهبا إلى أن المنظم يمثل نموذجًا معينًا من الشخصية تتصف بالحاجة الشديدة إلى الإنجاز والإحساس بالتفوق على بقية أفراد المجتمع ؛ ثم ذهبا بعد ذلك إلى أن مصدر الحاجة العالية إلى الإنجاز يكمن فى الجماعات النشطة فى المجتمع (مثل البروتستانت ، واليهود ، والجماعات الدينية الأخرى) خاصة فيما يتعلق برفضها للقيم التقليدية السائدة فى المجتمع ولجوئها إلى التجديد[١٣٤] : ذلك لأن هذه الجماعات تؤمن بأنها تمتلك مفتاح خلاصها وخلاص الجنس البشرى بأسره . وهكذا يبدو واضحًا أن ماكليلاند قد فسر عملية التجديد (فى المجالات الاقتصادية بخاصة) فى ضوء ظهور توجيهات دينية معينة (أو ربما ميتافيزيقية) ، بينما نجد هيجن يفسر هذه العملية فى ضوء التغيرات التى تطرأ على البناء الأسرى . فالدول المتخلفة تظل متخلفة — كما يقول هيجن — لأن لديها بناء أسريا « محافظا » و « متسلطا » ، وأنها — بذلك — تؤدى إلى ظهور نموذج أو نمط من الشخصية غير خلاق يتصف بالامتثال .

وليس من الصعب علينا أن نكتشف تأثير ماكس فيبر وشومبيتر على نظريتى ماكليلاند وهيجن . فلقد ذهب شومبيتر إلى أن التنمية الاقتصادية تستند إلى دعامتين أساسيتين هما : المنظم ، والاختراعات والتجديدات التى يقوم بها هذا المنظم : أى أن المنظم يلعب الدور الأساسى فى عملية التنمية الاقتصادية . وفى ذلك يقول شومبيتر : « إن المنظم هو العمود الفقرى فى عملية التنمية الاقتصادية : إنه المجدد المبتكر الذى يعمل على حشد عوامل الإنتاج فى وحدة متكاملة تحقق للمشروع

---

(١٣٤) McClelland; *op. cit.*

أفضل نجاح ممكن »[١٣٥] . وليس من المحتم – طبقاً لشومبيتر – أن يجمع المنظم بين وظيفته التنظيمية وبين امتلاكه للمشروع . فقد يكون المنظم مجرد شخص له دراية علمية وإدارية فنية ، مجدداً مبتكراً دون أن يمتلك هو نفسه المشروع . والملاحظ أن شومبيتر لم يؤكد فقط قيام المنظم بوظيفة إدارية داخل المشروع ، بل إنه يعتقد أن المثل الأعلى للمنظم هو ألا يقوم أصلا بهذه الوظيفة إلا فى أضيق الحدود : وبذلك تكاد تصبح وظيفة المنظم مقصورة على التجديد . ويحاول شومبيتر وصف شخصية المنظم وصفاً سيكولوجياً خالصاً . . فما يدفع المنظم إلى التجديد والابتكار ليس مجرد الحصول على الأرباح ، بل دوافع سيكولوجية كامنة فى شخصيته تمارس قهراً عليه باستمرار إلى العمل والجد والتجديد . وفى ذلك يقول شومبيتر : « يعيش المنظم تحت وطأة حلم يلح عليه ويدفعه إلى تكوين مملكته الخاصة . . . إن لديه الرغبة الكامنة فى الانتصار على منافسيه ليثبت أنه أجدرهم جميعاً . . . إنه لا يكافح فقط من أجل اقتطاف ثمار النجاح ، بل يكافح من أجل النجاح فى ذاته »[١٣٦] . وباختصار فإن شومبيتر قد اعتقد أن القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية تكمن فى العمل الخلاق الذى يقوم به المنظم ؛ ذلك لأنه (أى شومبيتر) ، قد فرق بين الرأسمالى والمنظم . فالأخير شخص متمركز حول ذاته ، ولا يعتمد كثيراً على التقليد ، ولا يسعى إلى الحصول على اللذة ، فضلا عن أنه يسعى باستمرار إلى إثبات تفوقه على الآخرين ، وهو بعد ذلك كله يستمتع بعملية الخلق ذاتها .

هذا وقد خضعت وجهة نظر شومبيتر المتعلقة بالدور الذى يلعبه المنظم فى التنمية الاقتصادية لانتقادات عديدة . فلقد ذهب فيرتادو Furtado[١٣٧] إلى أن وجهة نظر شومبيتر تنطوى على تعميمات زائفة ، ذلك أن شومبيتر قد اعتبر المنظم ظاهرة عامة شائعة فى كل البناءات الاجتماعية سواء كانت قبلية أو رأسمالية أو اشتراكية . كذلك فإن شومبيتر قد نظر إلى المنظم بوصفه شخصاً منعزلا عن وسطه الاجتماعى وعن الحياة الاجتماعية . وفضلا عن ذلك نستطيع أن نجد وجه شبه واضح بين آراء

---

(١٣٥) Schumpeter; *op. cit.*

(١٣٦) *Ibid*; Ch. II.

(١٣٧) C. Furtado, *Development and Underdevelopment*, Univ. of Calif. Press, 1967.
دراسات فى التنمية الاجتماعية

شومبيتر هنا وآراء ماكس فيبر حول الابتكار والتجديد . فلقد رفض الأخير أن تكون نزعة اللذة دافعًا للأعمال التى يقوم بها المنظم ، ذلك أن المبتكر « الكاريزمى » عنده هو « شخص مدفوع بفكرة الواجب فى داخل نطاق مهنته »[١٣٨] . ومع ذلك فيجب أن ننظر إلى المنظم عند فيبر على أنه نمط فرعى من أنماط القائد الملهم[١٣٩] . أما الآثار التى يحدثها القائد الملهم عند فيبر — شأنها شأن الآثار التى يحدثها المنظم عند شومبيتر — فهى آثار ثورية بالضرورة ، لأنها تعنى ظهور أنماط جديدة من التوجيهات . ومع ذلك كله فهناك فروق هامة بين مفهوم فيبر عن القائد الملهم ومفهومه عن المنظم . ففيبر لم يوضح تمامًا ما إذا كان المفهوم يتضمن خصائص سيكولوجية معينة ، ولكن من الواضح تمامًا أن المطلب الحاسم « للإلهام » يكمن فى أنساق الاعتقاد التى لدى الفاعلين أو تصوراتهم للموقف بصفة عامة . وإذاً فالقائد الملهم هو مبتكر ، وأنه فى هذا المجال يشبه المنظم . بيد أن المنظم — على العكس من القائد الملهم — فإن عليه أن يواجه عالم الحياة اليومية . وأعتقد أن مفهوم « الإلهام » يعد مفهومًا بالغ القيمة فى تفسير التجديدات والاستحداثات السياسية التى طرأت على الدول المتخلفة ، خاصة فى ظروف ما بعد الاستعمار والحركات الاستقلالية المختلفة . كما أن هذا المفهوم قد استخدم لتفسير « التكامل السياسى » فى الدول المتخلفة . ومع ذلك نجد البعض يذهب إلى أن القادة الملهمين (أمثال غاندى) قد يمثلون قوة محافظة فى النظام الاجتماعى — الاقتصادى .

ولقد أكد شومبيتر فى غير موضع أن ظهور النظام الرأسمالى قد أسهم فى نمو الروح الفردية الرشيدة وظهور العقلية التنظيمية . فالنظام الرأسمالى الذى تخطى على النظم الإقطاعية قد خلق — بدوره — الوسط أو المجال الاجتماعى الذى ينشط بداخله طبقة من الناس استطاعوا بمرور الزمن أن يحققوا نجاحًا فى المجال الاقتصادى ، ومن ثم ارتبط نجاحهم هذا بنجاح المشروع الرأسمالى[١٤٠] . أما نجاح المنظم — فى رأى شومبيتر — فيعتمد على عاملين :

---

(١٣٨) M. Weber; The Protestant Ethic.., *op. cit*; p. 182.

(١٣٩) E.A. Calrlin, "Schumpeter's Constructed Type — The Entrepreneur", *Kyklos*, Vol. 9, 1956.

(١٤٠) J. Schumpeter; *Capitalism, Socialism and Democracy*, Unwin University Books, 1970, p. 124.

الأول : هو المعرفة والفن التكنولوجى اللذان يسمحان بإنتاج المنتجات الجديدة وبمزج العوامل الإنتاجية لموجودة بشكل مختلف يؤدى إلى أفضل النتائج :

أما العامل الثانى : فهو توافر رأس المال[١٤١] . وبرغم كل ما يقال عن شومبيتر فى هذا المجال . فإن الحقيقة التى لا مرية فيها هى ، أنه (أى شومبيتر) قد اعتبر الرأسمالية البيئة المادية الثقافية التى تحدد إمكانيات التجديد والابتكار وبالتالى التنمية الاقتصادية . فهى (أى الرأسمالية خالية من العقبات التى تحول دون زيادة حجم الناتج القومى . ومع ذلك نجد شومبيتر فى مواضع أخرى يذهب إلى أن الأسس الاجتماعية والاقتصادية الرأسمالية قد بدأت فى التداعى . ويستند فى ذلك إلى ثلاث حقائق أساسية هى : اضمحلال مهمة المنظمين فى التنظيم الرأسمالى الحديث ، وانهيار البناء التنظيمى للمؤسسات داخل التنظيم الرأسمالى ، وأخيراً تداعى الفئة السياسية التى تحمى النظام الرأسمالى واضمحلال نفوذها السياسى والاجتماعى . ويعتقد شومبيتر أن الطبقات المثقفة من الشعب هى التى تبدأ بمعاداة الرأسمالية معاداة سافرة ، لأنها تمارس حقها التقليدى وهو حرية النقد ، وأن هذه الطبقات تزداد اتساعاً ، وتجد لها صدى قوياً لدى الطبقة العاملة ، مما يؤدى إلى تهديد النظام الرأسمالى بأسره ، واحتمال ظهور حركات اشتراكية .

وليس من العسير بعد ذلك علينا التوصل إلى التأثيرات المختلفة التى أحدثها كارل ماركس على شومبيتر . فلقد ذهب هيجنز Higgins إلى أن شومبيتر يعد — بحق — « ماركس الثقافة » . فكلاهما يعتقد بأن التاريخ سلسلة متصلة الحلقات من المقدمات والنتائج التى تتقدم عبر الزمن ، وأن ظروف العالم ومشاكله فى وقت معين ما هى إلا نتيجة للعمليات الإنتاجية القائمة والتى تؤكد الوضع الاقتصادى والسياسى لجماهير الشعوب . والملاحظ أن شومبيتر لم يستطع فى مواضع كثيرة من كتاباته إخفاء إعجابه الشديد بنظرية ماركس . فهو يصفها بأنها « نظرية رائعة قلما يجود الزمان بمثلها » . غير أن شومبيتر يفترق بعد ذلك عن ماركس عندما تصل تحليلاتهما إلى أبعد من ذلك ، ذلك أن شومبيتر قد آمن بكفاءة النظام الرأسمالى وقدرته على الاستمرار إذا ما استطاع صيانة مقوماته ، بينما نجد ماركس

---

(١٤١) J. Schumpeter; The Theory of Economic Development, *op. cit*; pp. 80/ff.

يذهب إلى أن هذا النظام يحمل فى داخله بذور فنائه .

ولعل أخطر ما تعانى منه كتابات ما كليلاند وهيجن وشومبيتر افتقاد البعد التاريخى لظاهرة التجديد وتفسيرها فى ضوء مفاهيم سيكولوجية خالصة[١٤٢] . وفى ذلك يقول ماكليلاند : « من الطبيعى ونحن نعيش فى قرن تسوده الحتمية الاقتصادية — سواء فى الفكر الشيوعى أو الغربى — أن نجد البعض يحاول رفض هذه الحتمية بتقديم شواهد تؤكد فكرة التنمية السيكولوجية كعامل أولى لإحداث تغييرات اقتصادية »[١٤٣] . ويدلل ماكليلاند على ما يذهب إليه بقوله : « إن القضية العامة التى ينهض عليها فهمنا للتنمية الاقتصادية والتغير الثقافى هى أن المجتمع الذى يشهد درجة عالية من الإنجاز يؤدى إلى ظهور طبقة نشطة من المنظمين تسهم — بدورها — فى الإسراع بالتنمية الاقتصادية . والدرجة العالية من الإنجاز تؤدى بالناس إلى القيام بسلوك يحقق لهذه المشروعات أقصى نجاح ممكن . وإذا ما تأملنا تاريخ المجتمعات الإنسانية ، لاحظنا أن مجرى هذا التاريخ كان يتحول باستمرار حينما يشتد دافع الإنجاز ويلقى قبولا وتأييداً اجتماعيين »[١٤٤] . والواقع أن ماكليلاند لم يحاول تفسير الأصول التاريخية الدافعية الإنجاز ، مكتفيًا بأن التنمية — فيما تبدو — تنبع تلقائيًا عن التغير السيكولوجى .

ولعل أفضل وصف لوجهتى نظر ماكليلاند وهيجن أنهما بمثابة تشويه لآراء ماكس فيبر . ذلك أن فيبر كان واعيًا — كما أشرنا من قبل — بأهمية العوامل

---

(١٤٢) أوضح روديس Rhobes أن عدم وضع نتائج الدراسات فى سياقها التاريخى الصحيح قد يؤدى إلى نتائج بالغة التضليل . فعلى سبيل المثال قد يستنتج شخصاً من خلال تحليل مقارن لممارسات تربية الأطفال فى جنوب الولايات المتحدة وشمالها أن ممارسات تربية الأطفال فى الجنوب لا تؤدى إلى ظهور أفراد لديهم حاجة عالية إلى الإنجاز . وبالمثل قد يؤدى تحليل مماثل للقيم فى هاتين المنطقتين إلى استنتاج مؤداه أن العمل الشاق يمثل قيمة أقل فى الجنوب . إن ذلك لا يعدو أن يكون خطوة قصيرة فى عملية الربط من أجل التوصل إلى السببية أو العلية . وأغلب الظن أن معظم هذه الاستنتاجات تستند إلى دوافع أيديولوجية . أما التبرير الذى يقدم — فى أغلب الأحوال — فهو أن العلماء الاجتماعيين يدركون بالفعل الأخطار الكامنة فى التوصل إلى علاقات سببية من خلال عملية الاستنتاج هذه . انظر :

R.I. Rhodes; The "Disguised Conservatism.." *op. cit.*, p. 392.

(١٤٣) D. McClelland; "The Achievement Motive.." *op. cit.*, p. 74.

(١٤٤) *Ibid*; p. 77.

الاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة) . لقد تخلى ماكليلاند وهيجن عن البعدين التاريخى والبنائى ووصل بهم الأمر إلى طبع مفاهيم وآراء ڤيبر بطابع « فرويدى » . ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى الإسهام الذى قدمه جون كينكل Kunkel الذى ذهب إلى أن « البناء الاجتماعى المعاصر — على عكس البناء الاجتماعى الذى شهدته مجتمعات موغلة فى القدم — لم يعد هو القوة الأساسية المحددة للقيم والشخصية . . . وأن بإمكان المجتمعات الحديثة أن توفر المتطلبات السلوكية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية إذا ما أحدثت تعديلات على البناء الاجتماعى أو بعض عناصر منه . . . وليس هناك — فى الواقع — مجال للتشاؤم حول قدرة المجتمعات المتخلفة على تحقيق نجاح فى برامج التصنيع خلال فترة قصيرة من الزمن ، ذلك لأن التقديرات المتشائمة المتعلقة بالفترة الزمنية التى تحتاجها هذه المجتمعات لخلق ظروف سيكولوجية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية ، إنما هى تقديرات تستند إلى تصور خاطئ عن الإنسان ، فضلا عن أنها تتجاهل المبادئ التى أرساها علم النفس التجريبى »[١٤٥] .

ويبدو قصور الاتجاه السيكولوجى فى فهم التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى أوضح ما يكون فى تفسيره لدور المنظمين . كيف يمكن تفسير ظهور التخلف فى دول العالم الثالث منذ أن ارتبطت بالحكم الاستعمارى ؟ وماذا حدث للمنظمين والتجار الوطنيين — الذين كانوا يؤدون دوراً هاماً فى التنمية الاقتصادية — بعد خضوع بلدانهم للاستعمار ؟ ولماذا لم يتبنوا القيم والأساليب الغربية نتيجة لاحتكاكهم بالغرب ؟ الواقع أن الدور الذى لعبه الاستعمار فى إضعاف نشاط المنظمين الوطنيين لم يلق حتى الآن المعالجة التى يستحقها . ومن ذلك يتضح كيف أن أصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى إغفال تاريخ الدول النامية ، مكتفين بتناول مشكلات محدودة النطاق مثل مصادر « المقاومة » التى تبديها الجماعات التقليدية عند تقبل التجديدات ، ووجود المجتمع فى حالة وسيطة بين التقليد والتحديث . . إلخ .

---

(١٤٥) J. Kunkel, "Values and Behavior in Economic Development", in *Economic Development and Culture Change*, Vol. 13. No. 3, 1965.

ولقد حاول هوسيلتز (١٤٦) — متأثراً بشومبيتر — إقامة تفرقة بين الرأسمالى (الذى يسهم برأس المال والمصادر غير البشرية للمشروع) ، والمدير (الذى يشرف على عملية التنسيق بين النشاطات الإنتاجية) ، والمنظم . ولقد حدد هوسيلتز صفات المنظم على النحو التالى :

(ا) الدافع القوى لتحقيق الربح .

(ب) القدرة الإدارية .

(حـ) القدرة على قيادة الناس وإدخال استحداثات وتجديدات . وهنا نجد هوسيلتز — شأنه شأن العلماء السابقين — يعرف المنظم بأنه نمط معين من الشخصية لديها قدرات ذات طابع خاص . ولقد دفعت محاولة هوسيلتز هذه بعض الدارسين إلى تعريف « الإنسان الحديث » فى ضوء سمات معينة واتجاهات وقدرات تتصف بطابع العموم . فعلى سبيل المثال نجد اليكس إنكيليس (١٤٧) Inkeles يقدم تسع خصائص يعتقد أنها تميز الإنسان الحديث ، وأن على الدول التى تريد التحديث والتنمية أن تكتسب هذه الخصائص . ومن بين هذه الخصائص الاستعداد للخبرات الجديدة وتقبل التجديدات والتغير ، والعقل المفتوح « الليبرالى » والتوجه الديموقراطى ، والمحافظة على الوقت والمواعيد ، والتوجه نحو التخطيط والالتزام ، والاعتقاد فى التقدم ، وفى قابلية العالم للحساب والإيمان بالعلم والتكنولوجيا . . . إلخ .

أما دانييل ليرنر Lerner فقد تناول تنمية الدول المتخلفة فى ضوء اكتساب خصائص سلوكية وسيكولوجية معينة . والمتغيرات الأساسية للتنمية (أو التحديث الذى كان يستخدمه ليرنر كمرادف لمفهوم اكتساب خصائص الغرب أو الفرنجة westernization) هى : **التحضر ، والتعليم ، والمشاركة فى وسائل الاتصال ، والمشاركة السياسية** . ولقد ذهب ليرنر إلى أن المجتمع « الحديث » هو المجتمع الذى يحقق درجة عالية على سلم هذه الخصائص . أما المجتمع التقليدى فهو ذلك الذى

---

(١٤٦) B.F., Hoselitz,,,Entrepreneurship and Economic Growth , *American Journal of Economic Studeis*, Vol. 12, Vol. 1, 1952-1953.

(١٤٧) A. Inkeles,,,The Modernization of Man , in M. Weiner (ed.), *op. cit*

لا يحقق سوى درجة ضعيفة على هذا السلم . غير أن ليرنر قد حدد بعد ذلك خاصية هامة تميز المجتمع الحديث هى « الحساسية الديناميه » أو التعاطف مع الآخرين empathy . ويذهب ليرنر إلى أن اكتساب المجتمع التقليدى لهذه الخاصية يعينه على تحقيق التنمية . ولقد طبق ليرنر مفاهيمه وتصوراته فى دراسة أمبيريقية أجراها على مجتمعات « انتقالية » فى الشرق الأوسط ، حيث حدد نمطين جديدين من الأفراد : الأول يضم الحديثين modernes (وهم المتعلمون والمشاركون بفعالية فى وسائل الاتصال ، والذين لديهم آراء متنوعة ، وسكان الحضر) ، والثانى يضم الانتقاليين (وهم الأميون الذين لديهم بعض أو كل خصائص الحديثين) . ويميز ليرنر بعد ذلك بين الحديثين والانتقاليين من ناحية ، والتقليديين من ناحية أخرى . فالأخيرون ليس لديهم القدرة على التعاطف مع الآخرين . والواقع أن نظرية ليرنر تعانى من غموض سيكولوجى ، فضلا عن النقائص والثغرات التى يعانى منها اتجاه النموذج المثالى وهى افتقادها للمنظور التاريخى والثقافى ، والاعتماد على افتراضات تطورية . وأوضح مثال على ذلك ما ذهب إليه ليرنر من ضرورة إيجاد حكومات ديموقراطية على النمط الغربى كمطلب ضرورى من متطلبات التنمية فى الدول النامية .

وترتبط نظرية ليرنر — من بعض الوجوه — بنظرية « الهامشية الاجتماعية » . فطبقًا للنظرية الأخيرة نجد أن المجدد هو — بالضرورة — شخص منحرف ؛ طالما أن سلوكه التجديدى أو الابتكارى يتعارض — بشكل أو بآخر — مع النظام الاجتماعى الاقتصادى القائم . واستناداً إلى ذلك يمكن وصف المنظمين بالهامشية ؛ ذلك لأنهم — بحكم هامشيتهم ووضعهم الغامض داخل البناء الثقافى والعنصرى والدينى والاجتماعى — يكونون فى موقف يمكنهم من التكيف مع الظروف المتغيرة ، ويعينهم على التوصل إلى تجديدات أصيلة[١٤٨] . وتنطوى نظرية « الهامشية الاجتماعية » على عناصر إيجابية ، ذلك لأنها قد نظرت إلى التجديد — بما فى ذلك نشاط المنظمين — على أنه أحد خصائص البناء الاجتماعى ، وليس مجرد سمة سيكولوجية تميز شخصية معينة على نحو ما ذهب هيجن وماكليلاند وشومبيتر . وفضلا عن ذلك

---

(١٤٨) B.F Hoselitz : Socological Aspects ... op. cit.

فالنظرية تزخر بشواهد أمبيريقية تكاد تتصف بالصدق العام . من ذلك – مثلا – أن الجماعات الهامشية المختلفة قد أسهمت – وما تزال – بتجديدات عديدة (كالمرابين فى أوربا خلال العصور الوسطى ، والجماعات العنصرية والدينية فى الدول المتخلفة المختلفة . . . إلخ . يضاف إلى ما سبق أن هذه النظرية تستطيع أن تفسر لنا أموراً لم تستطع نظرية ماكس فيبر تفسيرها فى يسر . مثال ذلك النشاط الاقتصادى الذى تبديه بعض الجماعات التى تنتمى إلى مجتمعات متخلفة حينما تكون خارج نطاق هذه المجتمعات كما هو الحال بالنسبة للهنود فى شرق أفريقيا ، واللبنانيين والسوريين فى غرب أفريقيا . . . إلخ .

غير أن الاعتماد على نظرية « الهامشية الاجتماعية » يجب ألا يتعدى هذه الحدود . إذ أن هذه النظرية لا تستطيع تفسير سبب إفراز الجماعات الهامشية للمجددين والمنظمين ؛ لذلك فإن ما يبدو هاماً فى هذا المجال هو **التحولات الاجتماعية** وليس حقيقة « الهامشية » ذاتها . ولقد أوضح جيرتز [١٤٩] Geertz فى دراسة شهيرة له على إحدى المدن الأندونيسية أن الجماعات الإسلامية الإصلاحية (التى تنتمى عادة إلى الطبقة التقليدية التى تشتغل بالتجارة) كانت هى الجماعات الرائدة التى قادت حركة التغيير الاقتصادى والاجتماعى ؛ حيث تحركت هذه الجماعات من مكانتها الدنيا المنخفضة حتى أصبحت جزءاً من الطبقة الوسطى العريضة . ولقد أكد جيرتز فى دراسته الدور الذى تلعبه شبكة العلاقات الاجتماعية الواسعة النطاق (أى العلاقات التى تمتد إلى خارج نطاق القرية) . وفضلا عن ذلك فلقد سجل جيرتز وجود إحساس تبشيرى لدى الجماعات المجددة يماثل ذلك الإحساس الذى أشار إليه ماكس فيبر . وأخيراً ذهب جيرتز إلى أن المشكلات الأساسية للجماعات المجددة فى الدول المتخلفة إنما هى مشكلات تنظيمية وليست فنية ، وعدم وجود علاقات ناجحة بين الأساليب التقليدية (المتمثلة فى مهارات السوق القديمة) والأسس الحديثة (الترشيد الاقتصادى) .

وبإمكاننا أن نجد تأييداً قوياً لتأثير التحولات الاجتماعية على الجماعات

---

(١٤٩) C. Geertz; *Peddlers and Princes*, 1963.

المجددة فيما قدمه جيرشنكرون Gerschenkron (١٥٠) . فلقد رفض النظريات التى تذهب إلى ضرورة حدوث تغير فى قيم المجتمع كشرط ضرورى لظهور المنظمين كما أوضح أن التاريخ الأوربى قد شهد حالات عديدة كانت تتم فيها نشاطات المنظمين فى مواجهة النسق القيمى السائد . ولقد استشهد جيرشنكرون بروسيا فى أواخر القرن التاسع عشر حين كان نشاط المنظمين يجد معارضة من جانب المثقفين والنبلاء والفلاحين . غير أن جيرشنكرون قد عد التنمية الصناعية التى شهدتها روسيا خلال ثمانيات وتسعينات القرن التاسع عشر تنمية ناجحة . أما تفسير ذلك فيكمن فى وجود مجريات بديلة للعمل . فلقد تمت مواجهة العجز فى عدد المنظمين بزيادة حجم المشروعات واستيراد منظمين من الخارج ، كما أمكن التغلب على الآراء المناهضة لنشاط المنظمين بالحماية التى حصلت عليها المشروعات من جانب الدولة (١٥١) . والملاحظ أن جيرشنكرون قد عد الجماعة التى تولت زيادة المشروعات الاقتصادية التجارية (خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى روسيا) جماعة هامشية (أو منحرفة) فقط فيما يتعلق بنشاطها ؛ ذلك لأن قيم هذه الجماعة لم تكن مختلفة عن القيم السائدة فى المجتمع ؛ وأنه حتى فى حالة حدوث صراع ، فإنه لم يكن بين نسقين قيميين ، بل بين نسق معيارى مقبول ونشاطات كانت غير متطابقة مع هذا النسق . ومن ذلك يبدو واضحاً أن جيرشنكرون قد قصد تفنيد فكرتين أساسيتين :

الأولى : أن المنظمين يمثلون العامل الأساسى فى التنمية الاقتصادية .

والثانية : أن المنظمين يشكلون جماعة هامشية (منحرفة) فقط فيما يتعلق بتوجيهاتها القيمية ؛ ذلك لأن المنظمين يظهرون إلى حيز الوجود كاستجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، وأن هذه التغيرات يجب أن تكون موضع دراسة جادة .

---

(١٥٠) A. Gerschenkron, "Social Attidues, Entreprene urship and Economic Development", *Explorationin Ertrepreneurship History*, 1953.

(١٥١) أكد باران Baran وآخرون الدور الأساسى الذى لعبته الدول فى الإسراع بتنمية الرأسمالية الصناعية فى اليابان . انظر :

P.A. Baran; *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, 1957.

إن التجديد هو أحد خصائص البناء الاجتماعى الذى لا يكف لحظة واحدة عن الحركة . وإذا ما سلمنا بهذه الحقيقة وجدنا أن من الضرورى — بل من المحتم — دراسة المجددين (وعلى الأخص المنظمين) فى إطار **سياق اجتماعى تاريخى شامل** ، لا بوصفهم يعكسون — فقط — نمطًا معينًا من الشخصية ، ذلك لأن نشاطات المنظمين ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالملامح العامة للحياة الاجتماعية فى المجتمع . ولقد قدّم بارث Barth محاولة إيجابية فى هذا المجال فرق فيها بين **المنظمين وغير المنظمين** . فالأولون موجهون دائمًا نحو تحقيق الحد الأقصى من نمط واحد من القيم (أى الربح) ، وأنهم يميلون إلى التجريبية والواقعية والدخول فى مقاصات ومساومات ، وأن لديهم استعداداً أكبر لتحمل المخاطر . وتتضمن محاولة بارث أيضًا عناصر أخرى منها : النشاط niche[١٥٢] الذى يقوم به المنظمون ، ومصادر قوتهم (مجموع رأس المال والمهارات والارتباطات الاجتماعية كالقرابة) ، والقيود المفروضة عليهم ، والتكاليف الاجتماعية التى يتعين عليهم أن يواجهونها عند تنفيذ مشروعاتهم . واستناداً إلى ذلك يذهب بارث إلى أن نشاط المنظمين يتمثل فى اكتشاف قنوات جديدة يصبون فيها نشاطاتهم واستثماراتهم ، وهى العملية التى أطلق عليها بارث « عملية التحويل » . وقد تتخذ عملية التحويل شكلا قانونيًا أو غير قانونى (أى فساد) . وتكمن أهمية النموذج الذى قدمه بارث فى قدرته على تفسير العلاقة بين الجماعات « الهامشية » والنشاط التجديدى . كذلك يستطيع هذا النموذج أن يقدم لنا تفسيراً لأسباب حدوث « الفساد » بشكل منتظم فى كثير من الدول النامية ، وأسباب نشأة الجماعة (العنصرية ، والدينية ، واللغوية) . وأخيراً فالنموذج يستطيع تفسير حدوث التباعد بين الجماعات التى تمتلك مصادر مختلفة من القوة (السياسية والاقتصادية) .

وتدفعنا الاعتبارات السابقة إلى إعادة النظر فى مفهوم فيبر عن الأخلاق البروتستانتية ففيبر — كما أشرنا فى موضع سابق — لم يكن معنيًا بمذهب دينى معين (الكالفنية) فى حد ذاتها ، بل كان مهتمًا بنمط معين من التوجيهات القيمية المرتبطة بالسلوك الاقتصادى . ومن ثم يمكننا اعتبار أنساق معتقدات معينة (مثل

---

(١٥٢) F. Barth; *The Role of the Entrepreneur in Social Change in Northern Norway*, 1963.

الشيوعية أو الاشتراكية أو الشعبية أو القومية) عناصر فى أى نموذج تحليلى يتناول المنظمين ، طالما أنها لا تعوق الفاعل عن تبنى توجيه قيمى ذات اتجاه واحد نحو تحقيق أقصى درجات المنفعة . فضلا عن أن من الصعب تحديد توجيهات دينية أو ميتافيزيقية معينة بالنسبة للنشاط الاقتصادى . ويبدو ذلك واضحاً — بصفة خاصة إذا ما تمت دراسة هذه التوجيهات فى عزلة عن بقية العلاقات الاجتماعية . ونستطيع أن نجد تأييداً لهذه القضية فيما ذهب إليه سنجر Singer — فى معرض إشارته لمدى كفاءة وجهة نظر ڤيبر فى الأخلاق البروتستانتية فى فهم النشاط الاقتصادى فى الهند — من أن هناك ضرباً من الريف إذا ماافترضنا أن الاعتقاد « فى الكارما » Karma [١٥٣] يخلق ظروف الإنسان ، بينما هى (أى الكارما) تفسر فقط هذه الظروف وتبررها ؛ ذلك أن رجوع الإنسان إلى فكرة أو قانون « الكارما » لا يعينه على تحديد ما يستطيع (أو ما لا يستطيع) أن يفعله [١٥٤] . كذلك نجد سنجر يحذر — بشدة — من استخدام نظرية ڤيبر كوسيلة لتشخيص العوامل البنائية والأيديولوجية التى تعوق (أو تعجل) عملية التنمية الاقتصادية ؛ ثم يذهب إلى أبعد وأخطر من ذلك حين يوضح أن نظام الطائفة ليس — بالضرورة — عائقاً يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية ، وأن الذين يصرون على ضرورة إلغاء نظام الطائفة كشرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية ؛ إنما يعبرون عن التزام أيديولوجى بالمساواة الاجتماعية أكثر مما يعبرون عن التزام بالصدق الأمبيريقى [١٥٥] .

ولست أشك فى أن التفسير المتزمت لوجهة نظر ڤيبر وتطبيقها على الدول النامية يمكن أن يسهم فى تحقيق فهم أشمل وأعمق لمشكلات هذه الدول ، خاصة إذا ما أخذنا فى اعتبارنا القضية الأساسية التى تنهض عليها وجهة نظر ڤيبر وهى ظهور الرأسمالية الصناعية فى الغرب . إن المشكلة الحقيقية التى تواجهنا الآن **ليست هى عدم وجود مجتمعات صناعية رأسمالية فى معظم أجزاء العالم غير الغربى ، بل هى عدم وجود تنمية اقتصادية فى أغلب أنحاء العالم المعاصر** وعلى أية نظرية متكاملة تحاول

---

(١٥٣) «الكارما» معتقد هندى يقوم على فكرة بسيطة هى أن الهندوس يولدون فى طائفة فرعية معينة لأنهم يستحقون أن يولدوا فيها .

(١٥٤) *Ibid*; p. 500.

(١٥٥) *Ibid.*

التصدى لهذه المشكلة أن تأخذ فى اعتبارها حقيقة بالغة الأهمية هى ؛ أن التخلف يوجد جنبًا إلى جنب (أو ما بعد التقدم كما يذهب البعض) فى إطار موقف واحد . وهذا يعنى — بطبيعة الحال — أن دول العالم الثالث الآن لديها إمكانيات فنية ونظامية هائلة يمكن استغلالها . إن هذه الدول ليست بحاجة إلى تكرار نفس الأخطاء التى وقعت فيها الدول الصناعية المتقدمة . كذلك فإن موقف دول العالم الثالث الآن يختلف عن موقف الدول الغربية قبل تصنيعها بسبب البناءات المختلفة ، والمعانى العديدة التى خلقتها وكونتها الدول الأولى كالتعليم الرسمى ، ووسائل الاتصال والجيوش الوطنية ، والمساواة . . . إلخ .

ويميل الاتجاه السيكولوجى فى دراسة التنمية إلى تجاهل تنوع ومرونة الثقافات التاريخية . ومصدر هذا التجاهل كامن فى الافتراضات المختلفة التى تتناول ثنائية « التقليد — التحديث » ، وتشبيه الدول المتخلفة المعاصرة بالمجتمعات « التقليدية » . وربما أمكن تفسير ذلك فى ضوء الغموض الذى يكتنف مفهوم « تقليدى » . ذلك المفهوم الذى طوره ماكس فيبر . فلقد استخدم فيبر مفهوم « تقليدى » ليشير إلى الفعل الذى يكون — غالبًا — رد فعل آلى لمثير اعتيادى[١٥٦] . ثم استخدم هذا المفهوم بعد ذلك بوصفه أساسًا للشرعية (أى الاعتقاد فى شرعية ما يوجد دائمًا)[١٥٧] والملاحظ أن المعنى **الأول** يشير إلى نمط من **الفعل** وليس إلى نمط من **المجتمع** . أما المعنى الثانى فيشير إلى **الأساس** الذى يستند إليه نمط معين من السلطة ليس له أهمية معاصرة . واستناداً إلى ذلك يمكننا القول إنه ليس ثمة مجتمعًا معاصراً يزعم أو يتبنى الشرعية المستندة إلى النظام التقليدى . ولقد أشار هوسيلتز إلى أن الفعل « التقليدى » يعد تأكيداً مقصوداً وإراديًا لقدسية تقليد تاريخى[١٥٨] . ومن الطبيعى أن ذلك يعد جزءاً من أيديولوجية تحاول منح وجود النظام (أو انهياره) طابعًا شرعيًا . والواقع أن المعانى السابقة لمفهوم « تقليدى » لا تبرر انطباق هذا المفهوم على كل مجالات الحياة الاجتماعية ، كما أنها (أى المعانى) ليست ذات

---

(١٥٦) M. Weber; The Theory of Social.., *op. cit*; p. 116.

(١٥٧) *Ibid*; p. 130.

(١٥٨) B. Hoselitz, "Main Concepts in the Analysis of the Social Implications of Technological Change", in B. Hoselitz & W. Moore, (eds.) *Industrialization and Society*. UNESCO, 1963.

أهمية كبيرة حينما تطبق على الدول المتخلفة المعاصرة ، طالما أن هذه الدول تتبنى أيديولوجيات وتتبع سياسات تستند – بكل أو بآخر – إلى التغيير والتنمية . إن من الصعب القول – كما أشرنا فى مواضع متفرقة سابقة – بأن هناك مجتمعاً معاصراً يمكن أن يوصف بالتقليدية ، على الرغم من أن المصطلح قد يستخدم للإشارة إلى خصائص بعض المجتمعات[١٥٩] . كذلك فإن من الصعب أن نسلم بوجهة النظر القائلة بأن « التقليدية » ترتبط بالامتثال ، والتكامل ، والاستمرار ، واللاتغير ، ذلك لأن هناك مصادر مختلفة للتباين داخل الثقافات التقليدية ، وأن هذه المصادر تعمل على إحداث تغير دائم متصل[١٦٠] .

ويقودنا ذلك إلى تأكيد فكرة السياق الدولى الذى تعيش فى ظله الدول النامية الآن ؛ وهو سياق يقوم على وجود أمم متنافسة تتفاوت فيما بينها تفاوتاً هائلا فيما يتعلق بدرجات وإمكانيات التنمية . وفى ضوء هذا السياق يمكننا أن نتناول المحدثين بوصفهم فئة من المجددين . ولقد عرف دور Dore المحدث (الذى يمثل المثقف والإدارى ، وضابط الجيش) بأنه « ذلك الشخص الذى يسعى إلى تحويل مجتمعه أو قطاعات منه عن طريق محاكاة نماذج مشتقة من دولة أو دول أخرى »[١٦١] . فالمحدث - إذاً - هو نتاج للمجتمع الدولى ، أى أنه ظاهرة صاحبت تقسيم العالم المعاصر إلى عالمين : أحدهما متقدم ، والآخر متخلف . غير أن اهتمامنا هنا يتعلق أساساً بالوضع القلق الذى يستشعره المحدث الذى غالباً ما يكون مثقفاً أو سياسياً . فعلى المحدث أن يتكيف أولا مع ثلاث حقائق هى :

(أ) تاريخ مجتمعه .

(ب) أن مجتمعه هو – بشكل أو بآخر – مجتمع متخلف .

(حـ) وجود الغرب أو العالم المتقدم إن شئنا الدقة .

---

(١٥٩) وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من العلماء يميلون إلى استخدام مفاهيم ومصطلحات عديدة كمرادف لمفهوم « التقليدية » . من هذا مثلا اعتيادى habitual ، وعرفى customary ، ومرتبط بالعرف custom-bound ، وما قبل الصناعى pre-industrial ، والنظام المقدس sacred order . . إلخ.

(١٦٠) J.R. Gusfield, "Tradition and Modernity : Misplaced Polarities in the Study of Social Change", *Amer. Jour. of Sociology*. Vol. 72, 1966-7.

(١٦١) R.P. Dore, „The Moderniser as a Special Case : Japanese Factory Legislation, 1882-1911". *Comparative Study in Society & History*, Vol. 11, No. 1, Oct. 1969, p. 433.

ففيما يتعلق بالحقيقة الأولى نجد بعض مثقفى الدول النامية يطالبون بإعادة بناء « العصر الذهبى » الذى شهدته مجتمعاتهم، وتمجيد التقاليد الموروثة ، ثم طبع الثقافة المحلية بطابع مثالى . وغالبًا ما تتم معالجة هذه الأمور فى إطار أيديولوجيات معينة مثل القومية والاشتراكية ، كما يظهر إحساس بضرورة طبع هذه الأيديولوجيات بطابع شرعى عن طريق إثبات وجودها فى هذه المجتمعات خلال فترات سابقة كما هو الحال فى دعوة غاندى إلى عصر « الراما راج » Rama Raj . كذلك نجد البعض يؤكد أهمية البساطة التى كانت تنطوى عليها ثقافاتهم التاريخية كما هو الحال فى دعوة أتباع كمال أتاتورك فى تركيا بضرورة تبنى عناصر ثقافية تاريخية كالشجاعة والتسامح والواقعية .

أما فيما يتعلق بالحقيقة الثانية (أى حقيقة المجتمع المتخلف) . فإننا نجد مثقفى ومحدثى الدول النامية يثيرون مشكلات عديدة ومتنوعة منها : ماذا يمكن استعارته من الغرب ؟ وما هى العناصر الثقافية والمادية التاريخية التى يجب التسليم بها فى الوقت الراهن ؟ وما هى العناصر التى يمكن تغييرها داخل البناء الاجتماعى المعاصر أو الثقافة المعاصرة[١٦٢] ؟ وتختلف معالجة مثقفى الدول النامية لهذه الحقيقة ، ولكنها — مع ذلك — تظل معالجة نابعة — كما يقول بيرجر Berger ولكمان Luckman — من كون المثقفين فئة تستشعر « الهامشية » . فقد ينسحب المثقف من الموقف كلية ويلجأ إلى عالم خاص به يمارس فيه نشاطه الفكرى أو الفنى ، أو يرتبط بجماعة « ثورية » أو حزب من المثقفين ، أو قد يتوجه مباشرة إلى الجماهير على نحو ما فعل ماوتسى تونج .

وفيما يتعلق بالحقيقة الثالثة (أى حقيقة وجود الغرب أو العالم المتقدم) نجد المثقفين أو المحدثين يتخذون مواقف متباينة . فقد يرفض بعضهم الثقافة الغربية رفضاً مطلقًا وقد يميل البعض إلى انتقاء بعض عناصر الثقافة الغربية مثل التكنولوجيا والعلم ثم تأكيد بعض القيم الثقافية المعبرة عن مجتمعاتهم. وقد يلجأ بعض ثالث إلى البحث عن صيغة جديدة بحيث يتم طبع العناصر « المستوردة » بطابع « محلى »[١٦٣] .

---

(١٦٢) M. Matossian "Ideologies of Delayed Industrialisation", *Economic Development and Culture Change*, Vol. 6, April, 1958.

(١٦٣) T. Hodgkin, *Nationalism in Colonial Africa*, London, 1956.

إن عملية الربط بين الدور التاريخى الذى لعبه (وما يزال) مثقفو الدول النامية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة) التى مرت بها هذه الدول مسألة بالغة الأهمية إذا ما أردنا فهمًا حقيقيًّا للموقف برمته . ولسوء الحظ فإننا نلحظ فصلا واضحًا بين هذين الجانبين فى كثير من كتابات علماء الاجتماع الغربيين . ولا يمكن تفسير هذا الفصل إلا فى ضوء حقيقة أساسية هى عدم رغبة هؤلاء العلماء فى الاعتراف بالجذور الاستعمارية لظاهرة التخلف . ففى مقال شهير لإدوارد شيلز Shils بعنوان « الصفوات المحدثة »[١٦٤] نجده يستبعد فى تحليله لهذه الصفوات بعض الاعتبارات الهامة مثل مدى الاستقلال القومى ، والبناء الطبقى للأمة المتخلفة ، وإمكانيات الديموقراطية ، واحتمالات الثورة ، وكان من الممكن أن يحقق فهمًا أفضل لدور وطبيعة هذه الصفوات لو اهتم بإبراز هذه الاعتبارات وتأثيراتها المختلفة . ولا شك أن تحليل شيلز قد أدى به فى نهاية الأمر إلى عزل السياسة عن البناءين الاقتصادى والطبقى اللذان يحددان — إلى حد كبير — طبيعة السياسة فى المجتمع . وفى مقال شهير آخر لشيلز بعنوان « دور المثقفين فى عملية التنمية السياسية فى الدول النامية »[١٦٥] نجده يقدم صورة عامة للمثقف . فهو — كما يقول شيلز — « الشخص الذى له علاقة وثيقة بالثقافة الحديثة ، والذى لديه التزامًا معينًا بقضية التحديث » . والملاحظ أن شيلز قد عرف المثقف على هذا النحو لكى يفسر من خلاله الاتجاه الفكرى المعارض للصفوة الوطنية الحاكمة . غير أنه (أى شيلز) لم يوضح لنا طبيعة هذه المعارضة وأهدافها . وفضلا عن ذلك نجده يعالج المثقفين كما لو أنهم فئة منعزلة عن المجتمع التقليدى ، ثم يناقش الآثار السيكولوجية والثقافية الناجمة عن هذه العزلة . ولا يقتصر الأمر على ذلك فمن الصعب علينا أن نتعرف — من خلال معالجة شيلز — على طبيعة المثقفين أنفسهم هل هم مجرد صفوة نزيهة ترغب فى التضحية بوضعها الاقتصادى المتميز من أجل تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ؟ هل هدفهم الأساسى مجرد استبدال حكم الصفوة

---

(١٦٤) E. Shils; "Modernizing elites"; in J.L. Finkle and R.W.Gable; (eds.) *Political Development and Social Change* (New York, 1966; pp. 458-478).

(١٦٥) E. Shils; "The Intellectuals in the Political Development of the New States", in J.F. Finkle and R.W. Gable (eds.) *ibid*; pp. 338-365.

الوطنية الحاكمة بحكمهم ؛ هل يشكل المثقفون طبقة اجتماعية ؛ بمعنى أن لديهم علاقة مشتركة بوسائل الإنتاج ، أم أنهم يشكلون فئة اجتماعية مغلقة لديها توحد مشترك ؟ هل يمكن وصفهم بأنهم يشكلون جماعة ذات مصلحة مشتركة تسعى إلى تحقيق التنمية دون أن يؤثر ذلك على أوضاعها الخاصة ؟ إلى أى حد يعد المثقفون جماعة مستقلة ليست لها ارتباطات معينة بالمصالح الخاصة القائمة ؟ ويكاد يخلو مقال شيلز من إجابة مرضية على هذه التساؤلات الحاسمة . وهذا يعود — كما أشرت قبل قليل — إلى رغبة شيلز — شأنه شأن عدد كبير من العلماء الاجتماعيين الغربيين — فى العزوف عن مناقشة النظم والبناء الطبقى المميزان للدول المتخلفة التى ظلت خاضعة لحكم استعمارى طويل .

٥ — اتجاه المكانة الدولية :

هناك قضية أساسية متضمنة فى كثير من الكتابات المتعلقة بالدول المتخلفة مؤداها أن هناك ضرباً من النظام أو البناء الدولى فى ضوئه يمكن أن تتدرج دول العالم وفقاً لمحكات معينة والمحقق أن الدراسات التى تتناول طبيعة هذا البناء الدولى متعددة تعدد الدراسات التى تتناول المجتمع ذاته. وسنحاول فيما يلى أن نتناول بإيجاز أبرز المعالجات التى تناولت هذه القضية .

ذهب بارسونز Parsons[١٦٦] إلى أن الاستقطاب يعد الخاصية الأساسية التى تميز المجتمع الدولى المعاصر، وأن هذا الاستقطاب — يعد فى حد ذاته — خير شاهد على وجود مجتمع دولى . أما الاستقطاب فيحدث بين ما يطلق عليه « بالعالم الحر » و « الكتلة الشيوعية » . ويقول بارسونز إن الصراع الأيديولوجى يفترض وجود إطار مرجعى مشترك فى ضوئه تتخذ الاختلافات الأيديولوجية معنى ودلالة . ومن ثم يمكن تصور العلاقات المعاصرة بين المجتمعات القومية على أنها نظام ذو حزبين فى طور التكوين يصاحبه أمم « غير منحازة » أو « حيادية » تصرت لأى الجانبين . والواقع أن بعض عناصر الموقف الاجتماعى الدولى لا تؤيد ما يذهب إليه بارسونز . فعلى سبيل المثال كيف نضع الصين فى داخل هذا الإطار . وأخيراً نجد بارسونز يميل إلى

---

(١٦٦) T. Parsons; „Polarization of the World and International Order"; in Finkle, and Gable; *ibid*.

النظر إلى المجتمع الدولى فى ضوء مظاهره « السياسية المعيارية » ، وعلى الأخص تلك التى تدعم عملية التكامل .

ولقد قدم لاجوس Lagos[١٦٧] إطاراً تصورياً يقوم على فكرة أساسية هى ؛ أن المجتمعات القومية تشكل نسقاً اجتماعياً دولياً ؛ وإن هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق أوضاعاً مختلفة يمكن ترتيبها أو تدريجها فى ضوء المركز الاقتصادى ، والقوة ، والهيبة . ويذهب لاجوس إلى أن التفاوت ظاهرة لا تنطبق فقط على الطبقات الاجتماعية ، بل تنطبق أيضاً على الأمم . فالمركز الاقتصادى للأمة يتحدد فى ضوء درجة تقدمها الاقتصادى والتكنولوجى كما يقاس فى ضوء مراحل والت روستو ؛ أى المجموع الكلى للدخل القومى (GNP) ومستوى معيشة الأفراد . أما القوة فتقاس فى ضوء التقدم التكنولوجى والقدرة على المشاركة فى « السباق التكنولوجى » فى المجال العسكرى . وأخيراً نجد مكانة الأمة تعتمد على قوتها الاقتصادية بالنظر إلى الأمم الأخرى . ومن ثم فإن هيبة الأمم تزداد بزيادة مركزها الاقتصادى وقوتها ومكانتها . ولقد أولى لاجوس الدول المتخلفة جانباً ملحوظاً من اهتمامه ، حيث أوضح أن هناك مفهومين يعبران عن موقف الدول المتخلفة ؛

الأول : هو انخفاض مكانة الدولة (أو ما أطلق عليه atimia) .

والثانى : هو التخلف . ويتخذ انخفاض مكانة الدولة شكلان : فقد يكون انخفاضا جزئياً أو كلياً . أما مؤشر الانخفاض الجزئى فى المكانة فهو عدم القدرة على اتخاذ موقف الريادة التكنولوجية (مثال ذلك بريطانيا وفرنسا) ، بينما يتمثل الانخفاض الكلى فى المكانة فى فقدان « التنمية الاجتماعية » كما يعبر عنها انخفاض مستوى المعيشة .

أما هورفيتز Horowitz[١٦٨] فيميز فى داخل المجتمع الإنسانى بين عوالم ثلاثة هى : العالم الأمريكى — الأوربى ، والعالم الشيوعى ، والعالم المتخلف أو العالم الثالث

---

(١٦٧) J. Galtung, „Rank and Social Integration : A Multi-dimensional Approach" in J. Berger, M. Zelditch Jr; & B. Anderson (eds.) *Sociological Theories in Progress*, Vol. 1, New York, 1966.

(١٦٨) I.R. Horowitz, *Three Worlds of Development*, Ox. Univ. Press, 1966.

وتشبه وجهة نظر هورڤيتز هذه وجهة نظر بارسونز التى أشرنا إليها قبل قليل، وإن كان الأخير قد مال إلى تصور دول « العالم الثالث » بوصفها وحدات صغيرة مستقلة بذاتها وتشكل عالماً مقفلا. والملاحظ أن هورڤيتز قد نظر إلى دول العالم الثالث على أنها وحدة محدودة ذات ملامح وخصائص محددة ؛ « فهى ليست أمريكية ، وهى حققت استقلالها مؤخراً ، ثم هى تسعى بعد ذلك إلى تحقيق التصنيع »[١٦٩] . وفضلا عن ذلك فهى تمثل جماعات محددة تحديداً ذاتياً ، وواعية بذاتها بوصفها دولا تشكل أمماً[١٧٠] . كذلك فإن دول العالم الثالث تميل إلى النظر إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى على أنها نماذج عامة يمكن احتذاؤها[١٧١] . ومن ذلك يبدو واضحاً أن المحاولات السابقة تسعى — بشكل أو بآخر — إلى تأكيد جوانب معينة للتدريج السياسى لدول العالم . غير أن هذه المحاولات تغفل بطبيعة الحال البناءات الاقتصادية والاجتماعية المميزة لدول العالم ؛ فضلا عن أن من الصعب تمييز دول العالم الثالث فى ضوء إيديولوجياتها السياسية ؛ ذلك لأن مفاهيم « كالحياد الإيجابى » لم تعد تتمتع بصدق أمبيريقى واضح . وقد يقال « الحياد » مصدراً لإلهام بعض زعماء دول العالم الثالث، بيد أن هذه الدول تعيش الآن فى ظل ظروف وأوضاع تحددها قوى خارجية . ومن الصعب أيضاً أن نوافق هورڤيتز فيما ذهب إليه من أن العالم المتخلف أو الثالث يتصف أساساً بالتجانس ؛ ذلك أن مفهوم العالم الثالث — كما يقول نيتل وروبرتسون — ليس مفهوماً ساكناً[١٧٢] . وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تعريف الدول المتخلفة فى ضوء خبراتها المشتركة (كالظروف الاستعمارية مثلا) ، وفى ضوء علاقة هذه الدول بالدول المتقدمة ، وفى ضوء الطبيعة النوعية للمشكلات والأعراض التى تخلقها هذه الدول المتقدمة . وتتبقى بعد ذلك ملامح أو سمات معينة (ذات أهمية متفاوتة) تميز مجتمعات معينة دون أخرى كالموارد الطبيعية ، والسكان ، واللغة ، والبناء السياسى والإيديولوجى والاقتصادى ... إلخ .

---

(١٦٩) ibid.

(١٧٠) *Ibid*; p. 117.

(١٧١) P. Worsley; The Third World; *op. cit*; pp. 284-286.

(١٧٢) J.P. Nettle & R. Robertson, *International Systems and the Modernisation of Societies*. Faber & Faber, London, 1968.

وهناك محاولات عديدة تميل إلى النظر إلى الأمم أو الدول على أنها « فاعلين » فالفرد والمجتمع — مثلا — قد يوصفا بالشيوعية ، أو الاشتراكية ، أو الرأسمالية ، أو الديمقراطية ، أو التسلطية ، أو التسامحية ، أو الكبر ، أو الصغر ، أو القوة ، أو الضعف ، أو الثراء ، أو الفقر . . . إلخ .

وهنا تصبح الدولة أو الأمة بمثابة فاعل على مستوى دولى أو عالمى . وتنعكس هذه الحقيقة بوضوح فى تعريف بيندكس Bendix للتحديث ؛ فهو يقول : « التحديث يمثل التقدم الاقتصادى والسياسى لنمط رائد من المجتمعات (الأوربية) وإن ذلك قد أدى إلى حدوث تغيرات لاحقة مرت بها مجتمعات تابعة (غير الأوربية) [١٧٣] وهكذا نلحظ أن بيندكس قد قسم دول العالم إلى دول « متقدمة » (أو مرجعية) ، ودول « متخلفة » (أو تابعة) ، وإن الدول الأولى تمثل محور اهتمام الدول الثانية. ولقد أدت هذه الفكرة إلى ظهور مفاهيم عديدة تعبر عن الهوة بين هذين النوعين من الدول مثل « التمسك ب » و « سد الفجوة » ، و « المعوقات » .

ومن المحاولات النظرية الهامة التى تناولت المجتمع الدولى تلك التى قدمها كل من نيتل وروبرتسون [١٧٤] Nettle & Robertson. فلقد صاغا نموذجاً أطلقا عليه نموذج الإجماع . وباستعانتهما بالمفاهيم القانونية (وكذلك بنظرية بارسونز) نجدهما يذهبان إلى أن على المجتمعات المتخلفة (أو المنتفعة beneficiaries على حد تعبيرهما) أن « ترث » مجتمعاتها من الدول المتقدمة (أو الخيرة benefactors كما أطلقا عليها) . ومن شأن موقف « التوريث » هذا أن يخلق علاقة جماعية مرجعية متميزة بين هذين النوعين من المجتمعات . ومن ثم يفرض هذا الموقف على الدول المتخلفة (المنتفعة) أن تتخذ دوراً معيناً إزاء الدول المتقدمة (الخيرة) ، وإن سارك الدول الأول (المتخلفة) يجب أن يتم طبقاً للصورة الذاتية المتضمنة فى الدور الذى تلعبه الدول الثانية (المتقدمة) . ومن ثم تصبح الدول المتقدمة بمثابة الجماعة المرجعية المعيارية . أما رد الفعل الذى يصدر عن الدول المتخلفة فيتمثل إما فى قبول معايير الدول المتقدمة أو بالتملص أو التخلص منها . ولقد عرف نيتل وروبرتسون

R. Bendix, „Tradition and Modernity reconsidered", *op. cit.*, pp. 292-346. (١٧٣)

Nettle & Robertson; *op. cit.* pp. 56-57. (١٧٤)

الحديث بأنه « العملية التى بمقتضاها تسعى الصفوات القومية — بنجاح — نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم ، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التى تحتل مكانة مرموقة » . والهدف الكامن وراء هذه المساواة ليس هدفاً ثابتاً ، بل هو هدف متحرك على الدوام ، وإن قبوله يتوقف على قيم النظام الدولى ومتطلباته من ناحية ، وعلى قيم وقدرات الأمة الساعية إلى تحقيق المساواة مع الدول الأكثر تقدماً من ناحية أخرى . أما حسم هذه العملية — بأكملها — فيعتمد على الصفوات القومية[١٧٥] . ولقد عرف نيتل وروبرتسون التنمية بأنها « قدرة المجتمع على الاستجابة — بإيجابية — للتغيرات فى مجال بيئته المادية والاجتماعية — الثقافية »[١٧٦] . ومن ذلك يبدو واضحاً إلى أى مدى يختلف مفهوم التنمية عن التحديث عند نيتل وروبرتسون ؛ بل إنهما قد فرقا بين هذين المفهومين من ناحية ، وبين التصنيع من ناحية أخرى . فلقد ضيق نيتل وروبرتسون من نطاق المفهوم الأخير ليشير فقط « إلى مجرد العملية » التى تتضمن تحولا من النشاط الزراعى أو المنزلى إلى إنتاج المصنع ، وذلك على نطاق واسع » . ولسنا هنا بحاجة إلى الإفاضة فى توضيح ما ينطوى عليه تصور نيتل وروبرتسون من طابع تطورى تحدده القيود والعقبات التى أشرنا إليها فى مواضع سابقة متفرقة . ويذهب نيتل وروبرتسون بعد ذلك إلى أن الظروف الموضوعية الدنيا التى يجب أن تتوافر قبل أن تبدأ عملية التحديث تتمثل انفتاح سياسى نحو المجتمعات الأخرى ، ودرجة عالية من التعبئة الاجتماعية وأخيراً اهتمام الصفوات السياسية بالطبيعة الخاصة لمجتمعاتها .

ومع ما يتصف به نموذج نيتل وروبرتسون من حبكة ودقة ، إلا أنه لا يذكر لنا الكثير عن الدول المتخلفة ، بل إنه لا يعدو أن يكون مجرد تأكيد لجوانب معينة من نظرية الدور حينما تطبق على المجتمع الدولى داخل إطار الاتجاه الوظيفى البارسونى . فالنموذج يعادل أولا مفهوم النظام الدولى بمفهوم المجتمع ، ثم يعادل بعد ذلك مفهوم المجتمع بمفهوم الفاعل . والبحث عن المكانة (لا القوة) يمثل العنصر الأساسى فى هذا النموذج . وهذا هو السبب الذى من أجله وجدنا أصحاب هذا

---

(١٧٥) *Ibid*; p. 57.

(١٧٦) K.W. Deutsh, „Social Mobilization and Political Development", *Amer. Pol. Sci. Rev.* Sep. 1961.

الاتجاه يميلون إلى اختزال التحديث إلى مجرد عملية البحث عن مكانة فى النظام الاجتماعى الدولى ، وبالتالى إحداث تغييرات معينة كالتوسع فى التعليم العلمانى ، وإدخال أساليب اتصال جديدة ، والتصنيع وغير ذلك مما يمكن أن يطلق عليه **رموز المكانة** .

وفضلا عما سبق يمكن وصف نظرية نيتل وروبرتسون بأنها تأكيد لقضية **التبرجز** embourgeoisement على نطاق دولى أو عالمى ؛ أى أنها تقوم على تشبيه سلوك الدول المتخلفة بسلوك الطبقة العاملة فى المجتمع الصناعى الرأسمالى التى تسعى إلى اكتساب رموز المكانة المميزة للطبقة البرجوازية . كذلك يمكن القول إن مفاهيم « كالمنتفع » و « الخير » و « موقف التوريث » إما أنها مفاهيم تتصف بالسخافة أو أنها نتاج لسطحية مفرطة . ولنا أن نتوقع بعد ذلك خلو نظرية نيتل وروبرتسون من مفاهيم مثل دول متخلفة ، ودول مستعمرة ، ودول ما بعد الاستعمار ، والظرف الاستعمارية . . . إلخ . على أنى أعتقد أن أخطر الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى هذه النظرية هو مبالغتها فيما يتعلق بالدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوات السياسية والفكرية ، ونظرتها إلى هذه الصفوات على أنها تشكل جماعة متماسكة محددة ذات إيديولوجيات وتصورات واضحة . وكنتيجة لذلك نجد أن العلاقة بين هذه الصفوات والجماهير لا تحتل مكاناً محدداً فى هذه النظرية . لقد تجاهلت النظرية حقيقة أساسية هى ؛ أن المجتمعات تتخذ طابعاً تدرجياً بطرق مختلفة ، وأن الصراع يمثل خاصية طبيعية أو عادية فى هذه المواقف . كذلك فإن النظرية . تخلو من الإشارة إلى الصراع سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات ؛ ولهذا يعود — بطبيعة الحال — إلى تأكيدها أن التدرج يتم أساساً فى ضوء المكانة (أى الصور الذاتية فى علاقتها بصورة الآخر عن الذات) . وهكذا يبدو واضحاً أن التدرج على المستوى الدولى قد اختزل إلى مجرد محاولات واستراتيجيات تحاول الأمم تبنيها لكى تحقق أو تغير أو ترفض صورتها الانعكاسية عن ذاتها . وبذلك نجد أن الاختيارات الأربعة التى تركت للدول المتخلفة هى : أن تمتثل ، وأن تتكيف ، وأن تنحرف ، أو أن تتخذ طابعاً خاصاً مميزاً[١٧٧] .

---

(١٧٧) Bendix, *op. cit.* pp. 308.

ولست أنكر – بطبيعة الحال – مطلب الحصول على الصور القومية المختلفة داخل النظام العالمى ، ولكنى أذهب إلى أن هذه الصور ذات نطاق واسع ، وأنها تخضع دائماً للتغير . لذلك يتعين على علم اجتماع التنمية أن يعنى لا فقط بدراسة أسباب انتشار ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة (كالتعليم ، والصناعة وتحرير المرأة . . . إلخ) . بل يتعين عليه أيضاً – وبنفس الدرجة – أن يهتم بدراسة نتائج انتشار هذه الظواهر فى الدول النامية . إن الأخذ بالتصنيع – مثلا – لا يعنى بالضرورة الأخذ بأمور أو جوانب أخرى قد تبدو أنها تتسق مع التصنيع فى المجتمعات المتقدمة . ولست أعتقد أن أمة نامية على استعداد لاستيراد التكنولوجيا الأمريكية ، وتكون مستعدة – فى نفس الوقت – لقبول العنف الظاهر فى المجتمع الأمريكى وقسوة الحياة فيه .

ومما سبق يتضح لنا كيف أن نظرية نيتل وروبرتسون قد خلت من تحليل لعلاقات القوة (التاريخية والمعاصرة) بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة ؛ ذلك لأن اعتمادها على نظرية الدور ومفاهيم بارسونز فى تفسير الأحداث والظواهر التى تتم داخل المجتمع ، وتلك التى تتم بين المجتمعات قد أدى بهما إلى تبسيط مبالغ فيه للعمليات البنائية المختلفة والصور المتنوعة على المستويات الدولية ، والقومية والمحلية ، كما أن النموذج – بحكم ضيق نطاقه – لا يسمح بعملية الربط بين هذه الصور من ناحية والإيديولوجيات المختلفة المتباينة التى يشهدها عالمنا المعاصر [١٧٨] .

٦ – الاتجاه الماركسى الجديد :

أوضحت فى مواضع متفرقة سابقة ، أنه على الرغم أن من كتابات كارل ماركس عن الثقافات غير الغربية (أو ما يعرف الآن بدول العالم الثالث) قليلة ومتناثرة وأبعد

---

(١٧٨) ويكفى للإشارة إلى تعقد نظرية نيتل وروبرتسون أن نعقد مقابلة بين « الصور » التى لدى صينى ملتزم بماوتسى تونج عن المجتمع الأمريكى (وعن مجتمعه الصينى أيضاً) « بالصور » التى لدى أحد أعضاء الحركة الأمريكية الفاشية عن مجتمعه الأمريكى (وعن الصين الشيوعية) ، ثم نقارن بعد ذلك هذين النوعين من « الصور » ، بالصور المتضمنة فى كتابات ليبست Lipset ، وس . رايت ميلز Mills ، وإلدريج كليفير Cleaver ، وماوتسى تونج ، وماركيوز Marcuse . . إلخ عن المجتمع الأمريكى المعاصر (وعن المجتمعات « الشيوعية ») .

عن أن تشكل إطاراً فكرياً متماسكاً ، إلا أن بالإمكان القول بأن ماركس قد قدم إسهاماً كلاسيكياً هاماً فى فهم تنمية المستعمرات . ومع أن ماركس قد تبنى — وعلى الأخص فى تصنيفه الثنائى التطورى للمجتمعات — منظوراً عالمياً — تاريخياً ، إلا أنه قد مال — شأنه شأن أغلب معاصريه من العلماء الاجتماعيين — إلى النظر إلى المجتمعات على أنها تمثل بناءات مستقلة بذاتها ، كل منها يتطور فى ضوء قواه الداخلية المعينة . وبذلك نجد التغير — عند ماركس — يتوقف على صراع دائم بين درجة تطور قوى الإنتاج من ناحية ، وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى . ومن ثم فإن الطبقات (وعلى الأخص البروليتاريا) هى التى تمثل وسيلة التنمية أو التطور الاجتماعى — الاقتصادى . ولنا أن نتوقع تفاعل التخلف (طبقاً لتفسير الماركسى) فى كل من قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج ، ونمط الإنتاج ، والعلاقات الاجتماعية والوعى الاجتماعى ، والتكوين الاجتماعى ، وأن التخلف يبدو واضحاً نتيجة للتناقضات القائمة بين هذه العناصر . فتخلف قوى الإنتاج يؤدى إلى تخلف علاقات الإنتاج ، تلك التى تحد — بدورها — من التطور الممكن لقوى الإنتاج. ومن ثم تظهر علاقات اجتماعية ووعى اجتماعى متخلفين . وهكذا يصبح التخلف نتيجة لسيادة نمط إنتاج متخلف ينتج عنه تكوين اجتماعى متخلف . ومن ذلك يبدو واضحاً أن التصور الماركسى للتخلف يتصف بالشمول ؛ فهو يشمل نمط الإنتاج بما يتضمنه من قوى إنتاج متخلفة وعلاقات إنتاج متخلفة ، كما يشمل التكوين الاجتماعى بما يتضمنه من علاقات اجتماعية متخلفة ووعى اجتماعى متخلف . وعلى هذا فإن ظاهرة التخلف تتكون من عنصرين أساسيين تقوم بينهما علاقة ديالكتيكية هما العنصر المادى أو الاقتصادى والعنصر الاجتماعى [١٧٩] .

ولقد حاول الماركسيون المحدثون تطوير آراء ماركس بما يتفق مع الظروف الدولية الجديدة التى شهدها القرن العشرون ، وبما يتفق مع متطلبات دراسة الواقع الذى تعيشه الآن دول العالم الثالث [١٨٠] . وهناك سؤالان أساسيان يشغلان اهتمامات أغلب الماركسيين المحدثين المعنيين بدراسة التنمية :

---

(١٧٩) دكتور عطية مهدى سليمان ، «التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف» ، الجزء الأول ، مذكرة داخلية رقم ٢٩٧ ، فبراير ١٩٧٣ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

(١٨٠) وهذا يوضح لنا التعارض الصريح بين اتجاه المكانة الدولية والاتجاه الماركسى الجديد =

الأول : ما هو دور العالم الثالث ؟ .

والثانى : ما هى طبيعة التخلف وأسبابه ؟ ونقطة الانطلاق الأساسية فى دراسات الماركسيين المحدثين هى ضرورة الدراسة فى ضوء إطار نظرى **عالمى** ، وهو إطار يقوم على وجود اقتصاد دولى متحد موضوعياً وذى طابع جماعى . والواقع أن النظرية الماركسية قد ظلت — على الدوام — **عالمية** فى طابعها ، ولكن فقط إلى المدى الذى تتصور فيه الطبقة العاملة الصناعية هى الطبقة الأساسية التى يؤدى تحريرها إلى تحرير الإنسان بوصفه **نوعاً** . ومع ذلك نجد عدداً من الماركسيين يذهبون إلى أن الطبقة العاملة فى المجتمعات الغربية الصناعية لم تعد طبقة خاضعة أو مُستغَلة داخل النظام الرأسمالى لأنها تحصل على كثير من المزايا التى تحققها الإمبريالية ، وأن هذه الطبقة قد تم «إفسادها» عن طريق طبع الصراع الطبقى بطابع « نظامى » ، و «تكاملها» (أى الطبقة العاملة) مع النظام الرأسمالى من خلال نقابات عمال تتصف أساساً بطابع « بيروقراطى » . كذلك يذهب الماركسيون المحدثون إلى أن « التناقض الأساسى » القائم اليوم هو ذلك الذى ينشأ بين الإمبريالية من ناحية وشعوب العالم الثالث من ناحية أخرى (١٨١) .

يضاف إلى ذلك تلك المحاولات الحديثة التى ظهرت فى عدد من دول أوربا الشرقية لتفسير ظاهرة التخلف . وتسعى هذه المحاولات — بطرقها الخاصة — إلى تطوير الإطار النظرى الماركسى الكلاسيكى بما يتلاءم مع الأوضاع العالمية الجديدة . والملاحظ أن هذه المحاولات تنطلق — هى الأخرى — من كتابات ماركس عن دور المستعمرات فى نمو الرأسمالية ، وكتابات روزا لوكسمبورج ، وهيلفوردنج وآخرين عن

= فالاتجاه الأول — كما سبق أن أشرنا — يفترض — صراحة أو ضمنا — أن الدول المتخلفة «أو دول العالم الثالث » قد « تكاملت » أو « أدمجت » فى النظام الدولى ككل ؛ أى أن هذا الاتجاه ينكر إمكانية التحولات الثورية فى هذه المجتمعات أو المجتمع الدولى ككل . أما الاتجاه الماركسى الجديد فيرفض هذه القضية رفضاً قاطعاً .

(١٨١) ومن أشهر الماركسيين المحدثين الذين يعبرون عن وجهات النظر هذه ايرنست ماندیل Mandel ، وبول باران Baran ، وبيير جاليه Jalée ، وهيربرت ماركيوز Marcuse ولين بياو Lin Piao ، وفرانتز فانون Fanon ، وفالكوسكى Valkowski ، واندرفرانك Frank وآخرين .

الإمبريالية والتناقضات القائمة بين البلاد المستعمرة والمستعمرات ، وكذلك طبيعة القوى التى تناهض الإمبريالية وحركات التحرر الوطنى ، ومشكلة تراكم رأس المال ، ودور السوق الوطنية والعالمية الرأسمالية . . . إلخ .

وفى كثير من كتابات العلماء الاجتماعيين فى أوربا الشرقية نلحظ تأكيداً لحقيقة أساسية هى ؛ ضرورة التخلى عن فكرة الطريق التقليدى للتنمية (الذى يتصوره روستو على سبيل المثال) ، والبحث عن سبل جديدة تتيح للبلاد المتخلفة تجاوز تخلفها (١٨٢) .

وتكاد تمثل قضية الإمبريالية (الاستعمار الجديد) الاهتمام الأساسى للماركسيين المحدثين المعنيين بدراسة التخلف . ولقد ظهرت الإمبريالية بعد انحسار الطراز التقليدى من الاستعمار (١٨٣) ؛ لذلك فإن الإمبريالية (الاستعمار الجديد) تعد ظاهرة أساسية من ظواهر القرن العشرين . ومع أن الجانب الاقتصادى للإمبريالية يعد جانباً أساسياً ومحورياً ، إلا أن لها جوانب سياسية وإيديولوجية وثقافية لا تقل عن الجانب الاقتصادى أهمية وخطورة (١٨٤) . وتمارس الإمبريالية دورها فى العالم الثالث من خلال الميادين الرئيسية التالية : السياسى ، والإيديولوجى ، والعسكرى ، والاقتصادى

---

(١٨٢) انظر على سبيل المثال م . فالكوسكى ، وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث ، مكتبة العالم الثالث ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧١ ، المقدمة .

(١٨٣) فى سنة ١٩١٩ كان عدد سكان المستعمرات وشبه المستعمرات ومناطق النفوذ يبلغ ١٢٠٠ مليون نسمة . ويشكل هذا الرقم نسبة ٧٠ ٪ من سكان العالم البالغ عددهم ١٨٠٠ مليون نسمة آنذاك . ثم تلاشى هذا الحكم المباشر فى معظم أقطار آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى الفترة التى سبقت عام ١٩٦٦ . ولم يبق تحت نير الاستعمار الأوربى والأمريكى سوى ٣٠ مليون نسمة . انظر جاك وودس ، الاستعمار الجديد فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، نقله إلى العربية الدكتور كمال غالى ، دار الحقيقة بيروت ١٩٧١ ، ص ٢٧ .

(١٨٤) وهذا ما عبر عنه كثير من زعماء دول العالم الثالث . فالمؤتمر الثالث لشعوب أفريقيا المنعقد فى القاهرة (مارس ١٩٦١) تبنى قراراً خاصا بالاستعمار الجديد ، فى محاولة لتحديد الأخطار الجديدة المحدقة بالدول المستقلة حديثاً فى أفريقيا ، إلى جانب قرار آخر يتعلق بتصفية بقايا الإمبريالية . وفى قرارات هذا المؤتمر نجد تأكيداً واضحاً على أشكال الاستعمار الجديد وأساليبه وخصائصه الشاملة . فالاستعمار الجديد يشكل امتداداً طبيعيا للاستعمار التقليدى ، بالرغم من الاعتراف الشكلى بالاستقلال السياسى لدول العالم الثالث ... ولقد أوضح نكروما أن أساليب الاستعمار الجديد ماكرة ومتنوعة ، =

ولقد أوضح جاك وودس سياسات التفرقة التى تمارسها الإمبريالية فى الدول المتخلفة، وسعيها إلى الحفاظ على كبار الموظفين الموالين للقوى الغربية ، والتأثير الأيديولوجى على مثقفى الدول المتخلفة ، وتغلغل المؤسسات الثقافية الغربية فى هذه الدول ، وتدعيم القوى الرجعية التى تحول دون التنمية ، والتأثير على وسائل الاتصال الجماهيرى ؛ فضلا عن إقامة قواعد وتحالفات عسكرية. كذلك أشار وودس إلى السيطرة الاقتصادية للقوى الإمبريالية على دول العالم الثالث ؛ ذلك أن أحد الأهداف الرئيسية للاستعمار الجديد هو المحافظة على العلاقات الاقتصادية التى كانت — وما تزال — قائمة بين الإمبريالية والدول المتخلفة ؛ وتشجيع هذه الدول على اتباع الطريق الرأسمالى فى التنمية ؛ والاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة فى البناء الاقتصادى القائم فى هذه الدول. ومن شأن ذلك أن يجعل من الدول المتخلفة مناطق منتجة للمواد الخام اللازمة للصناعة الغربية ، وأن تظل بعد ذلك سوقاً للبضائع الغربية الصناعية . كذلك فإن الاستثمارات الأجنبية فى الدول المتخلفة تكون موجهة أساساً نحو هدف محدد هو ؛ الإبقاء على هذه الدول كمصدر للمواد الأولية ، وعدم إدخال صناعات جديدة يمكن أن تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية (١٨٥) . كذلك فإن القروض الأجنبية التى تقدم إلى الدول المتخلفة غالباً ما تخدم أهدافاً سياسية خالصة كما سبق أن أوضحنا . فهى تخصص لمجالات غير إنتاجية (كالطرق والموانى والمطارات والمستشفيات . . . إلخ) .

كما أنها (أى القروض) ذات فوائد عالية بالإضافة إلى الشروط القاسية

= وأن الاستعماريين الجدد يعملون لا فى الحقل الاقتصادى فقط، بل أيضاً فى المجالات السياسية والدينية والإيديولوجية والحضارية . وإلى هذه الحقائق انتهى أيضاً المؤتمر الأول لتضامن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الذى عقد فى هافانا فى سنة ١٩٦٦ . ويكفى أن نورد النص التالى من قرارات هذا المؤتمر ليوضح لنا طبيعة الإمبريالية : « تحاول الإمبريالية — من أجل ضمان سيطرتها — تحطيم القومية والحضارة الروحية لكل بلد ، وتشكيل جهاز للسيطرة يضم قوات مسلحة محلية موالية لسياستها ، فضلا عن إقامة القواعد العسكرية ، وخلق أدوات للقمع ، وتوقيع معاهدات عسكرية سرية ، وتشكيل تحالفات إقليمية وعالمية معادية للسلام . إنها تشجع وتنفذ الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية لضمان استمرار الحكومات الموالية ، — وتلجأ — فى الوقت ذاته — إلى خلق صيغ اقتصادية خادعة مثل « التحالف من أجل التقدم » ، و « الطعام من أجل السلام » . . . إلخ . هذا النص مقتبس من المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(١٨٥) وهذا ينعكس بوضوح فى طابع الاستثمارات الأجنبية فى الدول المتخلفة . فهى تنصب على الصناعات الاستخراجية والبترول والنحاس والحديد الخام والكوبالت والمطاط والأورانيوم . . إلخ .

المرتبطة بها . وفضلا عن ذلك نجد تفاوتاً شاسعاً بين أسعار صادرات الدول المتخلفة من المواد الأولية وارداتها من السلع المصنعة من الدول المتقدمة . ولا يقتصر « الاستعمار الجديد » على مسألة العلاقات بين سلطات إمبريالية ودول متخلفة معينة ، بل تنشأ — فى أغلب الأحيان — أشكال من الاستغلال لمناطق بأسرها كما هو الحال بالنسبة لسياسة « التحالف من أجل التقدم » التى تتبناها الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية ، والعلاقات القائمة بين « السوق الأوربية المشتركة » والدول الإفريقية المرتبطة بها (١٨٦) .

كذلك حاول إيزيكياس بابايوانو (١٨٧) تفنيد وجهة النظر القائلة بأن الإمبريالية قد غيرت ملامحها الأساسية ، وأنه لم يعد من الصواب القول بأن ثمة استغلالا إمبرياليًا لشعوب العالم الثالث ؛ ذلك لأن الاستثمارات الرأسمالية فى دول العالم الثالث لا تعدو أن تكون عاملا يسهم فى تنميتها . ومن ثم يمكن القول إن الدول المتخلفة هى التى تستغل الدول الرأسمالية الغربية بما تقدمه الأخيرة للأولى من مساعدات اقتصادية وتسهيلات ائتمانية وقروض . . . إلخ .

ولقد أوضح بابايوانو — مستعينًا بشواهد إحصائية متنوعة — كيف أن ثلثى الاستثمارات الخاصة للولايات المتحدة ودول السوق الأوربية المشتركة تتم فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، بينما يتم الثلث المتبقى فى المناطق النامية من العالم . وهناك — بطبيعة الحال — أسباب عديدة لذلك من أهمها ؛ الثورة العلمية والتكنولوجية التى سمحت بتحقيق أرباح كبيرة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، والمجالات المقيدة — إلى حد ما — للاستثمار الرأسمالى فى البلاد النامية نتيجة لنمو حركة التحرر الوطنى التى تهدد الممتلكات التابعة للاحتكارات الأجنبية بالمصادرة . غير أن بابايوانو قد أشار فى موضع آخر إلى أن انخفاض رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى البلاد النامية لا يعنى تقلص التأثيرات والضغوط المختلفة التى تمارسها الدول الرأسمالية الغربية على البلاد النامية .

---

(١٨٦) انظر مناقشة ضافية لهذه القضايا فى المرجع السابق ، ص ٧٨–١٣٣ .

(١٨٧) إيزيكياس بابايوانو ؛ الاستعمار الجديد والبلاد النامية ، دراسات اشتراكية ، مارس ١٩٧٢ ، ص ١٣ — ٢٣ .

ولقد أوضح تيودسيو فاريلا[١٨٨] الأساليب العديدة والمتنوعة التى تستخدمها الإمبريالية فى تثبيت تخلف دول أمريكا اللاتينية . فبينما ارتفعت نسبة « المعونة » الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة إلى دول أمريكا اللاتينية خلال فترة الستينيات ، زادت الديون الخارجية لهذه الدول زيادة فادحة (٢,٩ مليار دولار فى سنة ١٩٤٥ ، و ٦,٦ مليار دولار فى سنة ١٩٦٠ ، و ١٦,٧ مليار دولار فى سنة ١٩٦٨) ؛ وأن ذلك قد أدى إلى عواقب وخيمة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية . من ذلك مثلا تخفيض قيمة عملات هذه الدول ، وارتفاع رسوم الخدمات البلدية ، وزيادة الأعباء الضريبية ، وتجميد الأجور ، والتجارة غير المتكافئة ، وتقطيع أوصال التعاون مع البلاد الاشتراكية . . . إلخ .

كذلك أوضح فاريلا أن ما تريده الاحتكارات الأمريكية ليس — بطبيعة الحال — نقل مزايا الثورة العلمية والتكنولوجية إلى دول أمريكا اللاتينية ، بل السيطرة على الأسواق القومية والقضاء على المنافسين المحليين والأجانب . وفضلا عن ذلك نجد الإمبريالية الأمريكية تستعين بأساليب عديدة منها إقامة الشركات المختلطة حتى تتمكن — فى نهاية الأمر — من كسب تأييد البرجوازية الوطنية ، وتوسيع الأساس الاجتماعى لرأس المال الأمريكى فى القارة ، وإخفاء استغلالها للجماهير . وتكون النتيجة الحتمية لذلك كله الحيلولة دون التطور الاجتماعى — الاقتصادى المستقل للدول النامية ، والحد من دورها فى التجارة العالمية ، والابقاء عليها فى داخل حدود التقسيم الرأسمالى للعمل ، وإعاقة اتجاهها نحو النظام الاشتراكى .

وتعبر الشواهد السابقة عن اتجاه نظرى[١٨٩] يميل إلى ربط ظاهرة التخلف بطبيعة النظام الإمبريالى وتقسيم العمل الدولى . ذلك أن تقسيم العمل الدولى الذى نتج عن تطور النظام الرأسمالى ودخوله فى مرحلة النظام الإمبريالى الاحتكارى ، كان تعبيراً عن التناقضات الداخلية فى النظام الرأسمالى نفسه . فمن المعروف أن النظام الرأسمالى قد بدأ

---

(١٨٨) تيودسيو فاريلا ؛ الإمبريالية تواصل نهب أمريكا اللاتينية ، دراسات اشتراكية ، أبريل ، ١٩٧٢ ، ص ١٣–٢٣ .

(١٨٩) انظر د. عطية مهدى سليمان ، التنمية الاقتصادية ، ومشاكل التخلف ، المرجع السابق .

فى التطور فى دول غرب أوربا (وعلى الأخص فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا) . وكان من نتائج هذا النظام — والذى يعد مرحلة أعلى من النظام الإقطاعى — هو إدخال نظام اجتماعى — سياسى أكثر تقدماً من الأنظمة السابقة ، وكذلك إدخال نظام وأسلوب إنتاج أكثر تقدماً ، واتباع وسائل إنتاج حديثة تقوم على الاختراعات والاكتشافات العلمية مما أدى إلى تطور قوى الإنتاج بصفة عامة . إلا أن هذه الجوانب الإيجابية ما لبثت أن تحولت إلى عناصر سلبية متمثلة فى النهب والاستعمار والاحتلال لكثير من المجتمعات الأخرى . ولقد بدت ظاهرة تقسيم العمل الدولى الاحتكارى واضحة حينما اختصت الدول المتخلفة بتصدير المواد الخام والمواد الغذائية إلى البلاد المتقدمة المستعمرة ، وحينما تحولت إلى أسواق رائجة لسلع هذه البلاد ، وحينما أصبحت أيضاً مجالا للاستثمارات التى يقوم بها الرأسماليون الغربيون فى الدول المتخلفة .

أما إيرنست ماندیل Mandel[١٩٠] فقد حاول دراسة مشكلة تخلف دول العالم الثالث من منظور عالمى . ففى معرض تناوله للرأسمالية الأمريكية أوضح أنها لم تواجه العقبات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ، وأنها قد استخدمت التكنولوجيا على نطاق واسع بسبب نقص اليد العاملة وإمكانيات الاستثمار الهائلة ، وأنها بذلك قد عوضت الهوة التى كانت تفصل بينها وبين بريطانيا . كذلك أوضح ماندیل أن الحربين العالميتين قد عاونتا الولايات المتحدة بشكل غير مباشر ؛ ذلك أن منافسيها الأساسيين قد أضعفوا بعضهم البعض (بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا) بسبب الحروب التى نشبت بينهم . غير أن الولايات المتحدة قد شهدت — مع ذلك — أحداثاً عديدة كان لها أكبر الأثر فى إضعاف مكانتها وسيطرتها . من ذلك — مثلا — القوة السياسية والاقتصادية التى حققها الاتحاد السوفييتى ، وتأثير هذه القوة على دول العالم الثالث ؛ ثم ظهور حركات تحريرية فى هذه الدول تطالب بزوال الإمبريالية . ويذهب ماندیل إلى أن الثورة الكوبية تمثل منعطفاً جديداً فى السياسية الدولية ؛ فلقد برهنت هذه الثورة على قدرة شعوب الدول النامية على بناء اقتصاد اشتراكى يسعى إلى التحرر من سوق الرأسمالية العالمية . ولعل ذلك هو ما يفسر سعى الإمبريالية

---

(١٩٠) E. Mandel, „The law of Uneven Development", *New Left Review*, Vol. 59, an, 1970.

الأمريكية إلى القضاء على كل ثورة يكمن فيها خطر الاشتراكية إما بالتحريض على الانقلابات العسكرية (البرازيل ، الأرجنتين ، إندونيسيا ، غانا . . . إلخ). وإما بالتدخل عسكريًا (فيتنام ، سان دومينج . . . إلخ) .

وفضلا عن ذلك أوضح ماندیل سعى الولايات المتحدة (منذ القرار الذى اتخذته فى عام ١٩٤٧) إلى تدعيم منافسيها الأوربيين واليابانيين خشية تعرضهم لحركات اشتراكية قوية[١٩١] .

والملاحظ أن ماندیل لا يعتقد بضرورة زوال الإمبريالية أولا عن كل (أو معظم) المجتمعات المتخلفة قبل أن تصبح الثورة الاشتراكية ممكنة فى الغرب . واستناداً إلى ذلك يذهب ماندیل إلى تأكيد ارتباط **الثورة ضد الاستعمار** فى دول العالم الثالث **والثورة من أجل الاشتراكية** فى الدول الغربية الرأسمالية . ولقد صاغ ماندیل قانونه الشهير المسمى « قانون التنمية اللامتساوية » لكى يفسر بواسطته نشوب الثورات « الاشتراكية » الناجحة فى الدول المتخلفة ، ولكى يتنبأ أيضاً من خلاله بأن « المعركة الفاصلة من أجل خلق عالم دولى اشتراكى هى معركة يمكن أن يحارب فيها العمال الألمان ، والإنجليز واليابانيين ، والفرنسيين ، والإيطاليين والأمريكيين »[١٩٢] .

ويعد بول باران[١٩٣] Baran من أشهر الاقتصاديين السياسيين الماركسيين المحدثين الذين تناولوا طبيعة التخلف وأسبابه . فلقد ذهب إلى أن الطبقات الحاكمة فى الغرب لديها مصالح خاصة فى استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة فى البلاد النامية . أما الأسباب التى يقدمها باران لتدعيم وجهة نظره فأغلبها أسباب **اقتصادية** خالصة[١٩٤] . فالبلاد النامية تزود البلاد الصناعية بالمواد الخام الهامة

---

(١٩١) *Ibid.*

(١٩٢) *Ibid.*

(١٩٣) Paul A. Baran, *The Political Economy of Growth*, New York, Monthy Review Press 1957.

(١٩٤) وهذا لا يعنى – بطبيعة الحال – أن تحليل باران لظاهرة التخلف تحليل اقتصادى خالص. فالأبعاد السياسية والثقافية والتاريخية والاجتماعية واضحة لديه كل الوضوح . فلقد فند باران أسطورة « الطابع القومى » فى البلاد المتخلفة ، تلك الأسطورة التى يروج لها الغربيون . من ذلك مثلا أن جون فوستر دالاس (وزير الخارجية الأمريكية السابق) قد أشار مرة إلى أنه « إذا كان الشيوعيون فى الصين قد لاقوا بعض النجاح=

كما تزود شركاتها ومؤسساتها بأرباح هائلة ومجالات واسعة للاستثمار . وكنتيجة لذلك نجد الدول الرأسمالية الغربية تعارض تصنيع الدول النامية . ولكى تضمن الدول المتقدمة استمرار تخلف الدول المتخلفة ، فإنها تضطر إلى تبنى استراتيجيات عديدة ومتنوعة — فعلى المستوى الإيديولوجى مثلا نجد الدول الرأسمالية الغربية « تصدر » إلى الدول المتخلفة « نظريات » أو مقولات فكرية توحى لها بها بضرورة بطء عملية التنمية واتخاذها طابعاً تدريجياً . ولقد رفض باران النزعة التدريجية كوسيلة فعالة لإحداث التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ويستند باران فى ذلك إلى سببين : **الأول** أن الزيادة الضئيلة فى الدخل القومى سرعان ما تختفى بسبب الزيادة السريعة فى عدد السكان . **والثانى** تبديد الذين يشغلون أوضاع القوة فى الدول النامية للمصادر المختلفة ، واستئثارهم بامتيازات خاصة مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية . وفضلا عما سبق يذهب باران إلى أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد تتبنى استراتيجية أخرى لضمان استمرار تخلف الدول المتخلفة تقوم على تأييد ودعم « الجماعات المحافظة أو الرجعية » فى الدول الأخيرة بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية (١٩٥) وهكذا نجد باران يؤكد — شأنه شأن أغلب الماركسيين المحدثين — الآثار السلبية التى أحدثها التغلغل

= فى استثارة الإحساس بالمسئولية الاجتماعية ، وهو ما يعد خطوة إلى الأمام فى النضال من أجل التنمية الاقتصادية» ، إلا أنه (أى دالاس) قد تنبأ بعدم قدرة الصين على مواصلة هذا النضال بسبب ما أطلق عليه «بالطابع القوى» الصينى ؛ الذى يستند إلى الدين والمعتقدات الروحية والروابط الجماعية وعدم الإحساس بالفردية Baran; *op. cit*; passim

(١٩٥) وهنا نجد باران يكشف عن التزييف الإيديولوجى الذى تمارسه القوى الإمبريالية ، والذى يبدو أوضح ما يكون فى محاولتها إقناع البرجوازيات الوطنية بتبنى مفاهيم الديمقراطية الغربية كوسيلة للتنمية . ويستشهد فى ذلك بقول إنجلز من أن «الرجعية كلها وبجميع أنواعها ستتجمع حول شعار الديمقراطية الخالصة». كذلك أوضح باران أن هذه السياسة الإمبريالية تكاد تمارس فيما يسمى « بالعالم الحر » بما فى ذلك إسبانيا ، والبرتغال ، واليونان ، وتركيا ، وكوريا الجنوبية ، وفيتنام الجنوبية ، وتايلاند ، وباكستان ، والديكتاتوريات العسكرية فى أمريكا اللاتينية . . إلخ . وفى هذه البلدان تتلقى العناصر الرجعية سنداً وعوناً من جانب الإمبريالية . فهى لا تحصل فقط على المعونات من أجل مواصلة نشاطاتها السياسية ، بل تحصل أيضاً على مساعدات عسكرية مباشرة تعينها على الانتصار فى صراعها مع شعوبها التى تزداد سخطاً . والنتيجة التى لا مفر منها هى أن التبديد الجسيم لموارد الدول المتخلفة على المؤسسات العسكرية الضخمة لا يمليه — عادة — وجود خطر خارجى . Baran; *op. cit.*

الرأسمالى الغربى فى المجتمعات الأخرى (باستثناء أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندة) فهم يؤكدون ضرورة تحطيم الاقتصاد الزراعى التقليدى ، والعمل على القضاء على الصناعات الحرفية ، وخلق طبقة عاملة قوية ، وتطوير العلاقات القانونية ، وعلاقات الملكية الضرورية لظهور سوق اقتصادى ، وتحسين المواصلات (السكك الحديدية ، والموانى ، والطرق . . . إلخ) . حتى يمكن إحكام الضبط ونقل الفائض الاقتصادى . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإقامة اقتصاد اشتراكى مخطط ؛ فهو القادر على تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى فى البلاد المتخلفة . ويذهب باران إلى أن المهمة التى تواجه ثورة اشتراكية فى دولة متخلفة مهمة معقدة إلى أبعد حد ؛ لأنها لا تقتصر فقط على تنمية هائلة للقوى الإنتاجية ، بل تتعدى ذلك لتشمل خلق نظام اقتصادى — اجتماعى اشتراكى جديد تماماً[١٩٦] .

وتعد اليابان مثالا يمكن الاستشهاد به على القضايا السابقة . فى اليابان لم يكن التحول إلى الرأسمالية الصناعية ممكناً دون حدوث ثورة « الميجى » Meiji[١٩٧] التى خلقت دولة رأسمالية حديثة . فبعد حدوث هذه الثورة بدأت رءوس الأموال تتراكم بسرعة مذهلة فى أيدى تجار الحضر والريف . ولا شك أن ضغط العلاقات الرأسمالية السريعة التطور على حواجز النظام الإقطاعى كان هو القوة الأساسية التى

---

(١٩٦) وهنا يبرز باران خطورة تعبئة الفائض الاقتصادى الاحتمالى فى مرحلة إعادة البناء الاقتصادى القديم وتنظيم الجديد . فعلى هذا الفائض أن يحول إلى إنتاج الحاجات الجماهيرية .

(١٩٧) « ميجى تينو » (١٨٦٧–١٩١٢) هو الاسم الذى اتخذه الإمبراطور « موتسوهيتو » حينما اعتلى العرش فى سنة ١٨٦٧ بعد وفاة والده . وكانت اليابان وقتئذ فى حالة غليان إثر التنازلات التى قدمها « الشوجون »(وهو الشخصية الفعلية التى كانت تحكم البلاد فى الوقت الذى كان فيه الإمبراطور يحكم حكماً اسميا) السابق « أيوموتشى » للأجانب فى عام ١٨٥٤ مثل فتح بعض الموانى للتجارة الأجنبية . وقد حدث فى أول حكمه (١٨٦٨) الانقلاب الذى أطاح « بالشوجونية » كنظام للحكم وأعاد للإمبراطور سلطاته بعد حرب أهلية قصيرة ، وذلك بالاعتماد على تأييد أغلبية « الدايميو » (اسم يطلق على كبار أشراف اليابان) ، ثم توجيه ضربة قوية إلى الأقسام المحافظة منهم . وكان هذا الانتصار عاملا حاسماً فى تقويض دعائم الإقطاع ، فأممت الأراضى التى كان يملكها كبار الأشراف ، وبدأت اليابان تدخل عصراً جديداً ، وسارت بخطى حثيثة نحو التصنيع واقتباس الحضارة الغربية .

أدت إلى إعادة السلطة «للميجى» بعد الإطاحة بأسرة«الطوكيوجاوا» Tokugwa [١٩٨] .
والمؤكد أن ثورة الميجى قد نجحت فى خلق الإطار السياسى والاقتصادى الذى لا غنى عنه للتطور الرأسمالى . ولما كانت الزراعة هى النشاط الاقتصادى السائد وقتئذ (إذ كان يعمل بها فيما بين ٧٠٪ و ٧٥٪ من عدد السكان) ، فإن الحكومة قد لجأت إلى الفلاحين لكى تحصل على رأس المال الضرورى لتحقيق التصنيع السريع ؛ أى أنها لم تواجه مشكلة التصنيع بالقروض الخارجية ، بل بالتحول إلى المجتمع اليابانى ذاته . وبذلك بدأت اليابان فى المزاوجة بين العلاقات الإقطاعية فى الزراعة والدولة المركزية القوية التى يسيطر عليها رأس المال والتى تعمل بكل الوسائل المتاحة على نمو المشروعات الصناعية الرأسمالية . لذلك يمكن القول إن القرية اليابانية كانت هى المصدر الأساسى «للتراكم الأولى» ، لرأس المال ، وأنها كانت تمثل — بالفعل — مستعمرة داخلية . ولقد دعمت الحكومة اليابانية هذا الموقف بفرض سياسة اقتصادية قاسية تهدف إلى تحقيق الفائض الاقتصادى الإجمالى إلى الحد الأقصى من خلال الاستقطاعات المباشرة التى لا رحمة فيها من الفلاحين ، والحد من ارتفاع أجور العمال الزراعيين .

غير أن البرجوازية التجارية اليابانية قد ظلت خلال الفترة الأخيرة من حكم «طوكيوجاوا» واسترداد «الميجى» للسلطة متمسكة بالنشاطات الاقتصادية التقليدية ؛ حتى بدأت الدولة تلعب دوراً بارزاً فى الانتقال إلى الرأسمالية الصناعية الحقيقية . ولقد بدت البرجوازية اليابانية — وقتئذ — وكأنها كيان عضوى فى الدولة الحديثة تحت زعامة «الميجى» ، وبدأت الاستثمارات الهائلة توظف فى مد الخطوط الحديدية وبناء السفن وتطوير نظام المواصلات وإنتاج الآلات . . . إلخ .

وهكذا يبدو واضحاً كيف أن الحكومة اليابانية قد لعبت دور «المعجل» فى

---

(١٩٨) «الطوكيوجاوا» أسرة يابانية توارثت منصب «الشوجونية» وقبضت على مقاليد الحكم فى اليابان (١٦٠٣-١٨٦٧) . وكانت تملك طبقاً للنظام الإقطاعى المركزى ربع أراضى اليابان ، كما كانت تشرف بعين يقظة على سائر الأشراف الإقطاعيين (الدايميو) الذين كانوا يحكمون إقطاعيات منفصلة ، تقوض حكمها بسبب عوامل مختلفة من الضغط الداخلى والخارجى. وبسقوطها استعاد إمبراطور اليابان (ميجى تينو) سلطاته .

عملية التنمية الرأسمالية الصناعية ؛ وكيف أن عملية التنمية الرأسمالية هذه قد خلت من دور « المنظم » الذى شهدته المجتمعات الغربية ؛ بحيث يمكن القول إن الحكومة اليابانية كانت تلعب هذا الدور ، وأنها قد سعت — بكل ما لديها من أساليب — لجذب رءوس الأموال الخاصة لاستثمارها فى مشروعات إنتاجية .

وبرغم كثرة الكتابات التى تناولت التنمية الرأسمالية الصناعية فى اليابان ، إلا أننا لا نجد تفسيرات كثيرة مقنعة تفسر لنا سبب اتخاذ اليابان — دون غيرها من الدول المتخلفة — لهذا النمط من التنمية ؛ أو تكشف لنا عن المسار التاريخى الذى أدى باليابان إلى حدوث ثورة برجوازية . وأحد التفسيرات التى تبدو مقنعة لنا هو ذلك الذى قدمه باران . فاليابان هى الدولة الوحيدة (من بين الدول المتخلفة) التى فلتت من الخضوع للاستعمار ، والتى أتيحت لها فرصة التطور القومى المستقل ؛ وإن ذلك قد حدث بسبب فقر الشعب اليابانى وندرة الموارد الطبيعية فى بلاده . إذ لم يكن لدى اليابان الشىء الكثير الذى يمكن أن تقدمه للصناعات الأجنبية أو كمستودع للمواد الأولية للصناعة الغربية . فذهب أمريكا اللاتينية ، ونباتات وحيوانات ومعادن إفريقيا والثروات الأسطورية فى الهند ، وأسواق الصين الشاسعة كانت أهم بكثير من اليابان . فبريطانيا — مثلا — كان لديها ما يكفيها من المشاغل فى أوربا والشرق الأدنى والهند والصين دون أن تتورط فى حملة عسكرية من أجل غزو اليابان . غير أن باران قد أبرز عاملا حاسما عاون اليابان على تحقيق تنميتها الرأسمالية ؛ وهو أن اليابان قد أحرزت التنمية أثناء المنافسة الحادة بين القوى الإمبريالية ووصول الولايات المتحدة إلى وضع السيطرة[١٩٩] . ومن الحقائق المرتبطة بذلك أيضاً أن اليابان أكثر تقبلا واستيعاباً للعلم والتكنولوجيا الغربيين ، ذلك لأن عدم خضوع اليابان للاستعمار قد جنبها

---

(١٩٩) ومع ذلك يؤكد باران أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة هى التى أخذت على عاتقها عامل التدخل الأول فى اليابان والتى فرضت عليها توقيع أول معاهدة غير متكافئة ، فإنه لا المستوى الذى وصل إليه تطور الرأسمالية الأمريكية ولا الوضع الدولى للولايات المتحدة كان يسمح لها حتى ذلك الوقت بأن تحاول إقامة سيطرة منفردة على اليابان . إن القرب من الصين أعطى اليابان أهمية استراتيجية استثنائية . فالدول التى أرغمت اليابان على توقيع معاهدات غير متكافئة كانت ترقب بعضها البعض فى حسد خشية أن تحصل دولة منها على نفوذ سائد داخل اليابان ، فضلا عن تحويلها إلى مستعمرة لها ، وبالتالى إلى رأس جسر يحقق لها مزيداً من التقدم داخل الصين . Baran; *op. cit.*

مشاعر الكراهية ضد الأجانب ، وهى المشاعر التى حالت دون انتشار العلوم الغربية بصورة ملحوظة فى الدول الآسيوية الأخرى. وإذن فالمدنية الغربية لم تصل إلى اليابان على أسنة الحراب ، كما أن العلم والتكنولوجيا الغربيين لم يرتبطا فى اليابان ارتباطاً مباشراً بالنهب والحرق والتدمير والقتل كما حدث ذلك فى الهند والصين وغيرها من الدول المتخلفة . وبالإضافة إلى العوامل السابقة يمكن القول إن إدراك اليابان للخطر المتمثل فى القوى الغربية (العسكرية والسياسية) كان بمثابة مثير أو دافع دائم لهذا النمط الخاص من التنمية الذى أحرزته اليابان[٢٠٠] .

ولقد قدم أندرفرانك[٢٠١] Frank تحليلا نظريًا منظمًا رائعاً لظاهرة تخلف الدول المتخلفة . والقضية الأساسية التى يذهب إليها فرانك بسيطة وواضحة كل الوضوح وهى : أن التخلف المعاصر — فى جانب كبير منه — يمثل نتاجاً للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة . وبعبارة أخرى فإن فرانك يعتبر التخلف نتاجاً للتنمية . وفى معرض تحليله لهذه القضية نجد فرانك يطور نموذجاً أو إطاراً تصوريًا يستوعب الإنسانية فى شبكة محددة من العلاقات . فتوسع النظام الرأسمالى أدى به إلى التوغل والنفاذ فى الدول المتخلفة ، وأدى بذلك إلى تخلفها . ويستنتج فرانك من ذلك سيطرة العواصم على التوابع سواء على مستوى الدولة المتخلفة الواحدة أو على مستوى الدول المتقدمة والمتخلفة .

كذلك نجد فرانك يذهب — مستعينًا بشواهد حصل عليها من دراساته لعدد من أقطار أمريكا اللاتينية — إلى أن بناء العواصم — التوابع metropolis-satellite قد تمثل فى وجود ظواهر عديدة . فالمدينة فى الدول المتخلفة نمت وتطورت بواسطة القوى الاستعمارية لكى تكون أداة للسيطرة والاستغلال . كما أن علاقة العواصم بالتوابع تتمثل فى امتصاص الأولى لرءوس الأموال أو الفائض الاقتصادى وتحويله إلى

---

(٢٠٠) وقد ظهر هذا الخطر فى أواخر أيام « طوكيو جاوا » كخطر عسكرى بالغ ، وواجهه تبعاً لذلك الحكام الإقطاعيون . فقد بذلوا جهوداً كبيرة لإقامة صناعات استراتيجية مثل صناعة الحديد والأسلحة وبناء السفن . غير أن هذه المناطق الصناعية قد ظلت كأجسام غريبة لايعتد بها فى اقتصاد يمر بمرحلة ما قبل الرأسمالية والتصنيع . Baran; *op. cit.*

(٢٠١) انظر فرانك ، ميادين علم الاجتماع ، المرجع السابق ، وانظر أيضاً :

A.G. Frank, „The Development of Underdevelopment", *Monthly Review*, S p. 1966.

العواصم العالمية : تلك العواصم التى تعد عواصم البلاد المتخلفة بالنسبة لها توابع . ويذهب فرانك أيضًا إلى أن تنمية منطقة أو مدينة معينة لا يؤدى إلى تنمية المناطق أو المدن الأخرى ، ولكنه يحول الأخيرة إلى « توابع مستعمرة داخليًا » ، مما يزيدها تخلفاً . وإذن فطبقاً لهذا النموذج فإن أفقر فلاح فى أبعد قرية من قرى البلاد المتخلفة يرتبط — فى ظل علاقات توسعية رئاسية — بأكبر الرأسماليين فى الدول الصناعية المتقدمة . ولقد صاغ فرانك بعد ذلك عدداً من الفروض جديرة بالاعتبار بغض النظر عن صدقها العام . من ذلك مثلا أن تنمية الدول المتخلفة محدودة بمكانتها بوصفها توابع satellite status ، وأن التوابع يمكن أن تحقق أقصى درجات نموها الاقتصادى (وفقاً للنموذج الرأسمالى) إذا ما ضعفت روابطها بالعواصم ، أو إذا كانت فى حالة عزلة جغرافية ، وأن أكثر الدول المتخلفة تخلفاً الآن كانت هى تلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً فى الماضى بالعواصم الاستعمارية مثل جزر الهند الغربية وشمال البرازيل وبوليفيا .

ومن الواضح أن كثيراً مما ذهب إليه فرانك ينطوى على قيمة بالغة . فهو — شأنه شأن باران — يضع التخلف فى إطار عملية تاريخية عالمية ؛ ذلك أن نشأة التخلف الاقتصادى مرتبطة بالقوى التاريخية ؛ أى استخدام القوتين السياسية والاقتصادية . غير أن تحليل فرانك يواجه بعض القيود المفروضة عليه . فهو يستبعد من نموذجه جزءاً هامًا من المجتمع الدولى هو الدول الشيوعية . كما أنه من الصعب التسليم بأن نشوب ثورة « اشتراكية » فى دولة متخلفة يؤدى بالضرورة إلى تنمية اقتصادية ؛ ذلك لأن التغير الجذرى فى نظام التوزيع فى البلاد المتخلفة لايؤدى بطريقة آلية إلى زيادة الإنتاجية ، لأن ذلك يتطلب — بطبيعة الحال — وجود أنماط من الالتزامات والترشيد على نحو ما هو موجود فى المصنع الحديث . كذلك نجد من الضرورى التفرقة بين الصور المختلفة لاعتماد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة . فهناك — على سبيل المثال — فروق هامة بين دولة كالمغرب تعتمد اعتماداً أساسيًا على الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، ودولة اشتراكية ككوبا تعتمد على الحماية والمساعدة السوفييتية . ومع ذلك تظل الحقيقة باقية وهى ، أن كلتا الدولتين تعتمدان وتخضعان للدول الصناعية المتقدمة . والملاحظ أيضًا أن فرانك لم يطبق نموذجه

على دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى . فلقد تمكنت الأخيرة من تحقيق تصنيع سريع دون أن يؤثر ذلك على التصنيع الذى حدث فى أوربا الشرقية وعلى مكانتها بوصفها توابع (٢٠٢) . كذلك يمكن أن نثير تساؤلا حول تلك العلاقة السببية الواحدية بين الرأسمالية والإمبريالية بوصفها سبباً للتخلف فى جزء معين من العالم وسبباً للتقدم فى الجزء الآخر منه . فإذا كانت الرأسمالية قد مثلت أسلوب التنمية الاقتصادية فى أوربا الغربية ، فإنه يتعين علينا بعد ذلك أن نفسر (وهذا ما حاول ماركس وفيبر أن يفعلاه كما أوضحنا من قبل) لماذا لم تظهر الرأسمالية خارج نطاق أوربا الغربية .

كذلك قدم شارل بيتلهايم (٢٠٣) Bettlheim وجهة نظر ماركسية محدثة فى مشكلة التخلف تنطوى على جانب كبير من الأهمية . فهو يبدأ بتبديد الغموض والخلط فى مفهوم الدول المتخلفة، ويفند وجهة النظر الذاهبة إلى أن الدول المتخلفة هى دول تعانى من مجرد « التأخر » عن الدول المتقدمة. ذلك لأن وجهة النظر هذه تميل إلى التسليم بأن لكل بلد مكانة متقدمة أو متخلفة فى سلم التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، ثم الاستشهاد بشواهد إحصائية تشير إلى ارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة . وهكذا نجد تجاهلا ملحوظا للتفسير التاريخى لظاهرة التخلف ، وإغفالا صريحاً لعلاقات السيطرة والاستغلال القائمة بين مختلف الدول . وهناك قدراً ملحوظ من التشابه بين وجهة نظر بيتلهايم ووجهة نظر فرانك فى تفسير التخلف وتحديد أبعاده. فالدول التى أصبحت صناعية لم تكن دولا تابعة اقتصادياً ، ولم يكن فى اقتصادياتها قطاعات متضخمة مرتبطة أوثق الارتباط ببعض الأسواق الأجنبية ، كما أنها لم تشهد رءوس أموال أجنبية مستغلة . ولم تكن تلك الاقتصاديات لتنمو أو تركد وفقاً لتقلبات السوق الدولية لمادة أولية أو منتج زراعى أولى ، ولم يكن عليها أيضا أن تتحمل عبء التزامات مالية باهظة إزاء الخارج (فوائد وأرباح وعائدات تدفع للرأسماليين الأجانب) ، ولم يكن على صناعاتها الوليدة أن تواجه منافسة صناعات أجنبية قوية ومستقرة منذ فترة طويلة . وإذاً فالدول الصناعية المتقدمة

---

(٢٠٢) Frank; *op. cit.*

(٢٠٣) شارل بيتلهايم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، ص ٣٧–٦٤ . كذلك نجد بيتلهايم يميل إلى تفصيل مفاهيم وتعبيرات أخرى غير البلاد المتخلفة مثل « البلاد المستغلة أو التابعة ، أو ذات الاقتصاد المشوه » .

وإن كانت ــ آنذاك ــ قليلة التصنيع ، إلا أن اقتصادياتها لم تكن مشوهة أو مختله التوازن ، بل كانت متكاملة ومركزة حول ذاتها . والواقع أن البلاد المسماة بالمتخلفة قد تطورت فى الوقت نفسه الذى تطورت فيه البلاد المتقدمة ، ولكن تطورها لم يكن فى نفس الاتجاه ولا بنفس الطريقة ؛ وهنا يكمن ما يرمى مفهوم التخلف لطمسه .

وعند ما حاول بيتلهايم تفسير ظاهرة تخلف دول العالم الثالث أشار إلى ثلاثة عوامل (أو أسباب) أساسية . أما العامل **الأول** فهو **التبعية** . وتظهر التبعية على مستويين : **سياسى** ، **واقتصادى** . فعلى المستوى السياسى نجد الدول الرأسمالية تمارس تأثيرات قوية على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسى موال لها ، تماماً كما تفعل الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية . فهى تعمل دائماً على إحداث عدم استقرار سياسى وتدعيم النظم الديكتاتورية الموالية . وعلى المستوى الاقتصادى نجد صوراً عديدة للتبعية كالتبعية التجارية (أى أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد ، وهى صادرات تتكون كذلك من عدد محدود من المنتجات تصدر غالباً فى شكل مواد أولية أو شبه أولية) ، والتبعية المالية (المتمثلة فى سيطرة رءوس الأموال الإمبريالية على الدول المتخلفة . . . إلخ) .

أما العامل الثانى للتخلف فهو **الاستغلال** . فإذا كانت التبعية تؤدى إلى تأكيد سيطرة جانب معين وخضوع الجانب الآخر ، فإن الاستغلال يهدف إلى تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكارى الإمبريالى . ويتخذ الاستغلال أيضاً ــ شأنه شأن التبعية ــ صوراً عديدة كالاستغلال المالى والاستغلال التجارى . أما العامل الثالث للتخلف فهو **التجميد** ، أى أن يظل النمو الاقتصادى للدول المتخلفة فى حالة تكبيل دائم . ويتم ذلك بفضل عوامل خارجية (كالاقتطاعات المفروضة على البلاد المتخلفة ، والجهد المنظم الذى يبذله رأس المال الكبير الأجنبى للوقوف فى وجه نمو القوى الإنتاجية فى البلاد المتخلفة . . . إلخ) ، وعوامل داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو حضارية[٢٠٤]) .

---

(٢٠٤) وهنا نجد بيتلهايم يحدد عدداً من هذه العوامل . فالعامل الاقتصادى يتمثل فى ضعف تراكم رأس المال الذى يعود بدوره إلى الاقتطاعات الخارجية ، ثم سوء استخدام رأس المال المتاح . أما العامل =

ويحاول بيتلهايم بعد ذلك توضيح الشروط اللازمة لتنمية الدول المتخلفة ؛ فيذهب إلى أن أول وأهم هذه الشروط تحقيق الاستقلال السياسى ، ثم إقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالإمبريالية والتى تقبل التعاون معها . والشرط الثانى هو تحقيق الاستقلال الاقتصادى بنزع ملكية رأس المال الأجنبى وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة للقوى الاحتكارية .

أما الشرط الثالث والأخير فهو التحول الاجتماعى العميق الذى يفضى إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار . ويتحقق ذلك بنجاح الثورات الوطنية الديمقراطية . فبدون تلك الثورات لا يمكن الوصول بالنضال من أجل الاستقلال إلى غايته ، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية[٢٠٥] . ولقد اهتم بيتلهايم اهتماماً ملحوظاً بتحديد أهداف النضال ضد التخلف ؛ فذهب إلى أن هناك أهدافاً نهائية ، وأخرى وسيطة . أما الأهداف النهائية فتتمثل فى التحسين الجوهرى فى مستوى معيشة السكان جميعاً ، وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات السكان المتزايدة أقصى إشباع ممكن ، وإقامة هيكل اقتصادى يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدراته . وهذا لا يمكن بلوغه إلا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك إلى حد معقول ، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم ، والقضاء النهائى على الأمراض المتوطنة . أما الأهداف الوسيطة فتتمثل فى الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل بشكل يجعل من الممكن لكل فرد أن يقدم فى وقت عمل معقول أكثر بكثير مما يقدمه من منتجات صناعية أو زراعية وهو يستخدم وسائل الإنتاج البدائية التى لا يتاح غيرها لمعظم العاملين فى البلاد المتخلفة[٢٠٦] .

= الاجتماعى فيتمثل فى الحفاظ على الدور الهام الذى تلعبه الطبقات والجماعات التى تميز الاقتصاد السابق للرأسمالية ؛ ذلك لأن هذه الطبقات لا تميل إلى التجديد فى مجال التكنولوجيا ولا تجرى استثمارات منتجة . يضاف إلى ذلك العلاقة العضوية بين هذه الطبقات من ناحية والإمبريالية من ناحية أخرى . أما العامل الحضارى فيتمثل فى الروح الروتينية ، واحترام الأوضاع التقليدية ، وازدراء العمل اليدوى ، وعدم الثقة بالمستقبل ، وضعف الشعور بالمسئولية . . إلخ . المرجع السابق ، ص ٤١ وما بعدها .

(٢٠٥) المرجع السابق ، اقتباسات من مواضع متفرقة .

(٢٠٦) المرجع السابق ، ص ٥٦–٥٧ وانظر أيضاً الصفحات التالية .

ولقد حاول جاليه Jalée[٢٠٧] إعادة النظر فى بعض المفاهيم الماركسية الكلاسيكية بهدف ملاءمة هذه المفاهيم مع الواقع الدولى الحديث . من ذلك مثلا أن مفهوماً كمفهوم الإمبريالية الذى استخدمه لينين منذ حوالى نصف قرن من الزمان لوصف وتحليل جوانب من الحياة الاقتصادية والسياسية للعالم فى الفترة فيما بين سنتى ١٩١٠ و ١٩٢٠ ، مثل هذا المفهوم لم يعد الآن صالحاً لمعالجة السياق الدولى المعاصر . فمن المعروف أن لينين قد أكد حقيقة تصدير رءوس الأموال — فى المرحلة الإمبريالية — للدول المتخلفة ؛ وأن هذه الدول تضمن لرءوس الأموال الأجنبية أرباحاً باهظة ، وأجوراً منخفضة ، وأثمان أرض زهيدة ، ومواد أولية رخيصة ؛ وأن تصدير رءوس الأموال إلى الدول المتخلفة ينجم عن حالة « النضوج المفرط » للرأسمالية فى بعض البلاد . ويذهب لينين إلى أن هناك عنصرين هامين يدفعان فائض رءوس الأموال المتراكمة فى البلاد المتقدمة إلى الاتجاه نحو بلاد ما وراء البحار وهما : السباق نحو السيطرة الرأسمالية للاحتكارات ، وجاذبية نسبة الربح الأكبر فى استثمار المستعمرات[٢٠٨] .

غير أن جاليه قد أوضح — مستعيناً بشواهد إحصائية اقتصادية متنوعة — أن هناك ميلا إلى التناقص أو الجمود فى استثمارات رءوس الأموال الخاصة الإمبريالية فى دول العالم الثالث ، فى وقت تزداد فيه حركة رءوس الأموال الخاصة داخل البلاد الإمبريالية ذاتها ؛ الأمر الذى يتعارض مع توقعات لينين . ويحاول جاليه تفسير هذا الموقف الجديد . فإقامة المشروعات الرأسمالية الآن فى دول العالم الثالث لا تحقق دائماً أرباحاً تفوق تلك التى تحققها مشروعات مشابهة تقام فى بلد صناعى متقدم . فالأجور المنخفضة والأرض الرخيصة . . . إلخ . لم تعد وحدها فى هذا العصر كافية لنجاح المشروع نظراً لتقدم التكنولوجيا وحاجتها إلى أيدى عاملة ماهرة . الأمر الذى جعل الإنتاج فى الدول المتقدمة يخطو خطوات واسعة إلى الأمام . كما أن حركات التحرر الوطنى ، وتصفية الاستعمار السياسى ، ثم عدم استقرار معظم حكومات الدول المستقلة حديثاً ، قد أدت جميعها إلى إحداث

---

(٢٠٧) P. Jalée, *The Pillage of the Third World*, Monthly Review Press, 1968.

(٢٠٨) لمزيد من التفصيل انظر :

V.I. Lenin; *Imperialism*; *The Highest Stage of Capitalism*; Foreign Languages Press, Peking, 1970.

ما أطلق عليه الرأسماليون الغربيون « بحالة انعدام الثقة » . وهذا يفسر لنا أيضاً لماذا تتجه الاستثمارات الرأسمالية فى دول العالم الثالث نحو البترول والمواد الأولية ، ولماذا تحجم عن الاتجاه إلى الصناعات التحويلية ، إلا عند ما تكون مضطرة للمحافظة على أسواقها أو الاستيلاء على أسواق جديدة . كذلك لاحظ جاليه أن الإمبريالية تهتم الآن بتبادل البضائع مع دول العالم الثالث ، أكثر من اهتمامها بتوظيف رءوس الأموال فى هذه الدول . وهذا أمر يختلف عما ذهب إليه لينين ؛ ذلك لأن الإمبريالية – برغم عدم استغنائها عن عدد كبير من المواد الأولية الأساسية الموجودة فى العالم الثالث – قد أصبحت تعتبر أن استخراج هذه المواد الأولية عن طريق مؤسسات إمبريالية بحتة لا يختلف – فى نهاية الأمر – عن استخراجها بواسطة مؤسسات وطنية تابعة للبلاد المنتجة . كذلك نجد جاليه يحاول إعادة النظر فيما ذهب إليه لينين من ضرورة « إنهاء تقسيم العالم من قبل الدول الرأسمالية الكبيرة إلى مناطق نفوذ » ؛ ذلك لأن هذا التقسيم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقسيم العالم من قبل « الاتحادات الدولية الرأسمالية الاحتكارية » . والواقع أن أوضاع العالم المعاصر تكاد تتنافى مع ما ذهب إليه لينين . فإذا كان الاستعمار التقليدى قد تلاشى أو كاد ، إلا أن الإمبريالية قد ظهرت إلى حيز الوجود بأساليب مختلفة تضمن لها – فى نهاية الأمر – تحقيق السيطرة والاستغلال . وكان عليها أن تفعل ذلك بحكم ضرورات الموقف الدولى التى أهمها اتساع نطاق الاشتراكية فى العالم ، وظهور حركات التحرر الوطنى ، فضلا عن التناقض الكامن فى الرأسمالية ذاتها ؛ وهو التناقض فى تطور وتركيز القوى الإنتاجية من ناحية والعلاقات الرأسمالية من جهة أخرى .

وفى دراسة لاحقة[٢٠٩] أوضح جاليه كيف أن العالم الثالث – بمقارنته بالعالمين الرأسمالى والاشتراكى – يتصف بالركود والنكوص . غير أن جاليه قد أوضح حقيقة هامة هى أن تخلف العالم الثالث ليس – بوجه عام – نتاجاً مباشراً للاستعمار أو الإمبريالية ؛ ذلك لأن التخلف سابق على وجودهما ، بل هو الذى أتاح الفتوحات العسكرية وألوان الخضوع . ولكن ما لا يمكن إنكاره أن بقاء الدول المتخلفة على

---

(٢٠٩) جاليه ، العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى ، المرجع السابق ، انظر على وجه الخصوص الفصل السابع .

حالها هو من فعل التقسيم الدولى للعمل المتسم بالطابع الإمبريالى . كذلك أوضح جاليه أن تصفية الاستعمار السياسى لم تؤد إلى اختفاء عماية نهب الدول المتخلفة ، ولم تسهم فى تدعيم الاستقرار السياسى فى هذه الدول . ومن هنا يظهر الطابع السياسى للمعونات التى تقدمها الدول المتقدمة الرأسمالية إلى الدول المتخلفة . فهذه المعونات لا تمثل تعويضاً أو إصلاحاً جزئياً بقدر ما تبدو مكملة لعملية النهب ؛ فضلا عن أنها — كما أوضحنا فى مواضع سابقة — تحافظ على استمرار بقاء قادة البلدان التى تتلقى المعونة ، وتثبيت أركان التبعية الاقتصادية والسياسية . وإذن فالإمبريالية لا تساعد دول العالم الثالث بقدر ما تحصل الأولى على مساعدات فعلية من الثانية . ومن هنا تبدو قيمة عبارة شيء جيفارا الشهيرة : « يجب أن ندخل فى اعتبارنا أن الإمبريالية هى — فى نهاية الأمر — نظام عالمى أعلى مرحلة من الرأسمالية ، وأنه يجب أن نقاتلها فى مواجهة عالمية كبرى . ويجب أن يكون الهدف الاستراتيجى من هذا الكفاح هو تحطيم الإمبريالية »(٢١٠) .

أما فرانتز فانون Fanon فلقد حاول — بدوره — تطوير بعض القضايا الماركسية الكلاسيكية وزاوجتها ببعض القضايا الوجودية . ففى مؤلفه الشهير «معذبو الأرض»(٢١١) نجده يذهب إلى أن **العنف** هو السبيل الوحيد للقضاء على الاستعمار . فالعالم الاستعمارى الذى **قام على العنف لا يمكن الخلاص** منه إلا بالعنف . والجماهير المستعبدة تشعر بهذه الحقيقة شعوراً قوياً ، ولكن شعورها هذا لا يتحول مباشرة إلى كفاح مسلح . والسبب الرئيسى فى ذلك هو أن الأحزاب السياسية البرجوازية تستبعد فكرة العنف بل تخشاها . هى إذن **عنيفة** فى أقوالها **معتدلة** فى مواقفها . وإذن فهذه الأحزاب لا تدعو إلى العنف لأنها لا تهدف إلى قلب الأوضاع التى أنشأها رأساً على عقب ، ولا تطمح فى أكثر من استلام مقاليد الحكم من يد المستعمر . وبذلك تصبح الأحزاب البرجوازية وسيطاً بين الشعب والمستعمر ، تعرض على الطرفين المصالحة وتنصحهما

---

(٢١٠) المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٢١١) Frantz Fanon; *The Wretched of the Earth*; Penguin Books 1970.

هذا وقد نقل الكتاب إلى العربية . انظر فرانتز فانون ؛ معذبو الأرض ، ترجمة الدكتور سامى الدروبى والدكتور جمال الأتاسى ، بيروت ، ١٩٧٢ . وللتعرف على التأثيرات الوجودية على فانون يمكن قراءة مقدمة الكتاب لجان بول سارتر .

باللاعنف . فى مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال الوطنى تضطر البرجوازية إلى التحالف مع الاستعمار بحيث تصبح مهمتها الحيلولة دون استمرار الكفاح إلى آخر مداه ؛ وبذلك تضمن تحقيق تسوية تحقق مصالح فريقين أحدهما الاستعمار ، والثانى هو البرجوازية الوطنية . ومن الطبيعى أن تتم هذه التسوية على حساب السيادة الوطنية والاستقلال الحقيقى . أما الدور الذى تلعبه البرجوازية بعد الاستقلال فيختلف عن دورها قبل تحقيقه . فالبرجوازية التى تتسلم مقاليد السلطة فى نهاية الفترة الاستعمارية هى عادة برجوازية متخلفة . فهى تحاول أن تلعب نفس الدور الذى لعبته البرجوازية الغربية ، ولكنها لا تملك المقومات الضرورية لأداء هذا الدور . لذلك فإنها تضطر — خلال فترة الاستقلال — إلى طلب الحماية من الدول الاستعمارية والارتباط بها . وإذن فالبرجوازية فى الدول المتخلفة — وذلك على النقيض من برجوازية الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة — لا تتجه عادة نحو الإنتاج والابتكار والبناء والعمل . هى إذن تفتقد روح « المنظمين الغربيين » الذين اتصفوا بروح التجديد والاستحداث ، وتقصر مهامها على أعمال وسيطة طفيلية . ويحاول قانون توضيح هذه القضية ، فيذهب إلى أن البرجوازية الوطنية (فى الدول المتخلفة) عاجزة عن النهوض بالدور التاريخى الذى قامت به البرجوازية الأوربية . فإذا كانت الأخيرة قد اتصفت بالنشاط والزيادة والابتكار ، فإن الأولى قد دلفت إلى الشيخوخة قبل أن تمر بفترة مراهقة جريئة مبدعة .

كذلك أوضح فانون أنه إذا كانت البرجوازية الوطنية فى أوربا هى التى حققت الوحدات القومية فيها ، فإن البرجوازية الوطنية فى الدول المتخلفة لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة ، ولا تستطيع أن توظف هذه المصالح فى خدمة بناء مجتمع جديد . بل إن فانون قد أكد بجلاء أن البرجوازية الوطنية فى البلاد الإفريقية التى استقلت حديثاً قد أيقظت الخلافات الإقليمية والمنازعات القبلية ، وفتتت الوحدة القومية من أجل الحفاظ على مصالحها . ويستنتج فانون من ذلك حقيقة أساسية هى أن « الوحدة الإفريقية لا يمكن أن تتحقق إلا باندفاع الشعوب ، أى برغم أنف البرجوازية ومصالحها » . وإذن فعلى الدول المتخلفة أن تثب فوق المرحلة البرجوازية ، وأن تكون هذه الوثبة متجهة — بالتأكيد — نحو **الاشتراكية** .

ولعل أفضل ما نختتم به معالجتنا لوجهة نظر فانون فى التخلف عباراته الشهيرة التالية : « نحن [شعوب العالم الثالث] بحاجة إلى مثال ، إلى قدوة ، ولكن كثيراً منا يفتنه النموذج الأوربى أكثر من أى نموذج آخر . ولقد رأينا كيف أن هذه المحاكاة ستقودنا حقاً إلى الإخفاق . يجب ألا تغرينا بعد الآن (ولا أن تفقدنا توازننا) الإنجازات الأوربية . . . إننى حين أبحث عن الإنسان فى العالم الأوربى ، لا أرى إلا سلسلة من الإنكارات للإنسان ، إلا مواكب من جرائم قتل الإنسان . . . فلنقرر ألا نحاكى أوربا ، ولنوجه عضلاتنا وعقولنا فى اتجاه جديد . فلنحاول أن نخلق الإنسان الكلى الذى عجزت أوربا عن تحقيق الانتصار له . . . منذ قرنين من الزمان قررت مستعمرة أوربية [الولايات المتحدة] اللحاق بأوربا . وكانت نتيجة ذلك ظهور كائن عجيب مشوه برزت فيه بوضوح نقائص أوربا وأمراضها ولا إنسانيتها . . . ونحن نشهد اليوم تجمد الدم فى شرايين أوربا . فلنهرب أيها الإخوة من هذه الحركة الساكنة التى استحال فيها الديالكتيك شيئاً فشيئاً إلى منطق توازن ، ولنطرح مشكلة الإنسان من جديد . . . إن العالم الثالث يقف الآن أمام أوربا كتلة عظيمة تريد حل المشكلات التى لم تستطع أوربا أن تأتى لها بحلول . . . إن على العالم الثالث أن يستأنف تاريخاً للإنسان يحسب حساب النظرات التى جاءت بها أوربا وكانت فى بعض الأحيان رائعة ، ولكنه يحسب أيضاً حساب الجرائم التى قامت بها أوربا فى الوقت ذاته . . . علينا أيها الإخوة ألا ندفع جزية لأوربا بخلق دول ونظم ومجتمعات تستوحى أوربا . . . إن الإنسانية تنتظر منا شيئاً آخر غير هذا التقليد « الكاريكاتورى » . . . إذا أردنا للإنسانية أن تتقدم درجة . . . فلعلينا أن نبتكر ، أن نكتشف . . . فمن أجل أوربا ، ومن أجل أنفسنا ومن أجل الإنسانية ، علينا أن نلبس جلداً جديداً ، أن نتوصل إلى فكر جديد ، أن نحاول بناء إنسان جديد »[٢١٢] .

---

(٢١٢) المرجع السابق ، ص ٢٢١–٢٢٤ اقتباسات من مواضع متفرقة .

ثالثاً : خاتمة

حاولت الاتجاهات النظرية السابقة فهم ظاهرة تخلف الدول النامية . والملاحظ أن كلا من هذه الاتجاهات قد انطلق من تصور محدد لهذه الظاهرة . فاتجاه النموذج أو المؤشرات سعى إلى تحديد **عناصر** كل من التخلف والتقدم ، وحصر عملية التنمية فى اكتساب الدول النامية لعناصر التقدم السائدة فى الدول المتقدمة . أما الاتجاه التطورى المحدث فقد حاول تحديد **المراحل** المختلفة للتنمية التى يمكن أن تمر بها الدول النامية ، وهى مراحل تمت صياغتها فى ضوء مراحل النمو الاقتصادى التى مرت بها الدول المتقدمة. وبذلك تصبح عملية تنمية الدول النامية متوقفة على قدرة هذه الدول على اتخاذ الطريق الذى سلكته من قبل الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة . ثم نجد بعد ذلك الاتجاه الانتشارى يحاول تحديد العناصر المادية والثقافية التى يمكن نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف تنمية الأخيرة ؛ وهو اتجاه يقوم — شأنه شأن الاتجاه التطورى المحدث — على فكرة أساسية هى أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل المستقبل أو الصورة التى يجب أن تحتذى . أما الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى فيحاول دراسة العمليات السيكولوجية التى يمكن بواسطتها أن **تتمثل** شعوب الدول النامية الخصائص السيكولوجية المعبرة عن تقدم الدول المتقدمة . ثم نجد بعد ذلك اتجاه المكانة الدولية يحاول دراسة ظاهرة تخلف الدول النامية فى ضوء فكرة النظام أو البناء الدولى مؤكداً على ضروب **التكامل والاتساق** فى هذا البناء وضرورة سعى الدول النامية لاكتساب رموز المكانة الضرورية التى تقربها من مكانة الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة . وأخيراً نجد الاتجاه الماركسى الجديد يحاول تناول الظاهرة من منظور مختلف تماماً . فهو يتناول دول العالم الثالث فى ضوء **النظام الدولى الشامل** مدعماً ذلك بتحليل **تاريخى بنائى شامل** للعلاقات المعقدة (التاريخية والمعاصرة) بين الغرب ودول العالم الثالث ، تلك العلاقات التى أسهمت — إلى حد كبير — فى تشكيل النظام الدولى المعاصر الذى يقوم على وجود أمم متفاوتة التقدم والتخلف .

والملاحظ أن الاتجاهات الخمس الأول تتصف بسيطرة نزعة تطورية محافظة إلى حد بعيد ، وهى نزعة تمثل امتداداً لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكى الغربى الذى تناول ظاهرة التحديث والتقليد فى ضوء شعار الموضوعية والحياد والتحرر من الاعتبارات الأخلاقية . ولقد أوضح جونار ميردال Myrdal التحيز الكامن فى هذه النزعة بقوله : « إن المصدر الأساسى للتحيز الكامن فى البحوث الاقتصادية التى تتناول الدول الفقيرة يتمثل فى . . . السعى نحو معالجة مشكلاتها الداخلية من وجهة نظر المصالح السياسية والعسكرية الغربية التى تحول بين هذه الدول الفقيرة وإقامة صداقات مع دول المعسكر الاشتراكى . . . وغالباً ما نجد هذه البحوث تتسم بالطابع الاعتذارى عن تخلف هذه الدول ، فى الوقت الذى تعنى فيه بالحبكة المنهجية »[٢١٣] . ومع ما تتصف به تعليقات ميردال من صراحة ، إلا أنها رقيقة للغاية . فكثير من الدراسات التى يجريها العلماء الغربيون فى الدول النامية تكون موجهة لخدمة أهداف سياسية لا صلة لها بالبحث عن عوامل التخلف وإمكانية التنمية ؛ بل إن كثيراً من هذه الدراسات قد أجرى لكى يكون بمثابة سند للنشاطات الرجعية فى هذه الدول[٢١٤] . وبأيدينا مؤلف حديث[٢١٥] . يتناول بالمقارنة النظم السياسية فى الدول النامية . وبرغم الثناء الذى ناله هذا المؤلف ، إلا أننا لا نجد فيه أية إشارة للاستعمار ، بل إن موضوعى الطبقة والثورة لم يحظيا سوى بإشارة عابرة متحيزة واحدة[٢١٦] .

---

(٢١٣) G. Myrdal, *An American Dilemma: The Negro Problem and Modern Democracy*, New York, 1944; p. 1039.

(٢١٤) وواقع الأمر أن كثيراً من العلماء الاجتماعيين المعنيين بالدول النامية لا يجرون دراساتهم بهدف اكتشاف حقائق جديدة بطريقة موضوعية ، ولكنهم يقومون – عادة – بخدمة مؤسسات خاصة أو عامة تعنى بالحصول على نتائج معينة من طبيعة خاصة . وغالباً ما نجد هؤلاء العلماء يتجنبون الهجوم على حكومات الدول النامية المعنية بدراساتهم ، بل إنهم قد يسعون إلى تبرير السياسات الرجعية لهذه الحكومات .

(٢١٥) G. Almond and B. Powell, Jr; *Comparative Politics : Adevelopmental Approach* (Bos on, 1966).

(٢١٦) ولقد أوضح بارنجتون مور Moor – بحق أن مفهوم الطبقة قد ظل مجرداً من الواقع التاريخى ، مما أدى إلى استبعاد أية إشارة للكفاح السياسى ، والقهر التاريخى انظر :

Barrington Moore Jr; „Strategy in Social Science", in *Political Power and Social Theory* (New York, 1962) p. 125.

ولا شك أن فهم ظاهرة التخلف لا يزال بحاجة إلى نوع من الدراسات جديد ؛ ذلك أن كثيراً من الكتابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعنية بهذه الظاهرة تنطوى على تحيز واضح وانتهازية سافرة . فهى تبدو فى ظاهرها واقعية ومنطقية ، ولكنها تتضمن — فى داخلها — زيفاً وبعداً عن التقدير السليم للأمور . وليس من الصعب علينا أن ندرك أن التصورات والأيديولوجيات والنظريات المختلفة تتأثر بالمصالح الخاصة المسيطرة فى المجتمع ، وأنفها تميل — بالتالى — إلى الابتعاد عن الحقيقة لكى تواكب هذه المصالح . تلك حقيقة يجب التسليم بها دون الرجوع إلى التاريخ . لقد سادت خلال الحقبة الاستعمارية وحتى الحرب العالمية الثانية تفسيرات بدت شعبية وموضوعية فى طابعها تحاول تفسير فقر « الدول المتخلفة » ، ثم ظهرت بعد ذلك تفسيرات لاحقة تحاول إعفاء القوى المستعمرة والدول الغنية من مسئوليتها الأخلاقية والسياسية عن انتشار الفقر فى الدول المتخلفة (٢١٧) . وتعد التفسيرات الأخيرة — فى جانب كبير منها — امتداداً لجهود الأنثربولوجيين الذين اهتموا — خلال فترات الاستعمار — بالتعرف على حياة شعوب البلاد المتخلفة وظروف بقائها ولقد كان هؤلاء الأنثربولوجيون معنيين — بصفة أساسية — بدراسة الجوانب أو المظاهر الاستاتيكية فى هذه البلاد ؛ أى أنهم كانوا يدرسون أى ضرب من ضروب التغير بوصفه « اضطراباً » أو تهديداً للعلاقات الاجتماعية القائمة

See : G. Myrdal; *The Challenge of World Poverty*: A *World Anti-Poverty Programme* (٢١٧) in *Outline*, Penguin Books; Harmondsworth, 1971; *Objectivity in Social Sciences* (N.Y.: Pantheon Books, 1969.

ونلاحظ هنا أن ميردال يحاول تفنيد كل وجهات النظر الساعية إلى تفسير التخلف فى ضوء الظروف الخاصة بالدول النامية . من ذلك مثلا أن شعوب البلاد المتخلفة جامدة فى استجاباتها ، وأنها لا تشبه الشعوب الأوربية فى قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة . بعبارة أخرى أن شعوب البلاد المتخلفة لا تستجيب — بطريقة إيجابية — لفرص الارتفاع بمستوى دخولها ، والنهوض بمستوى المعيشة بوجه عام ، وأن ذلك يعكس ميلا شديداً لدى هذه الشعوب لتقبل الأمر الواقع المتمثل فى الضعف الاقتصادى والرغبة فى الاكتفاء الذاتى والقنوع بما هو متاح . ثم نجد ميردال بعد ذلك يحاول تفنيد وجهة النظر التى تحاول تفسير التخلف فقط فى ضوء بناء العلاقات الاجتماعية السائدة فى الدول النامية ، ذلك البناء الذى يجد سنداً قويا من جانب التعاليم الدينية المختلفة . والهدف من ذلك — بالطبع — هو ربط هذه التعاليم بالبناء الاجتماعى دون محاولة الكشف عن أساليب تغييره بما يتفق ومتطلبات التنمية . وبنفس الكيفية يفند ميردال وجهة النظر الجغرافية فى التنمية والتخلف ؛ ذاهباً إلى أنها تمثل جزءاً من نظرية « الدونية العنصرية » .

وعلى الرغم من سعيهم منح التنظيم الاجتماعى القائم فى هذه الدول المتخلفة معنى وهدفاً معيناً ، إلا أن الطابع الاستاتيكى الذى تميزت به دراساتهم قد منح الاستعمار سنداً قويًّا على نحو ما أشرنا قبل قليل .

وبرغم الدراسات التقدمية العديدة التى ظهرت فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن الأمر لا يزال بحاجة إلى فهم جديد لمشكلات البلاد النامية[٢١٨] وأعتقد أن الخطوة الأولى فى هذا السبيل هى نقد الدراسات الغربية نقداً شاملا ، وتوضيح الأهداف والمبررات الأيديولوجية الكامنة وراءها . ولقد أوضحت فى غير موضع كيف أن كثيراً من هذه الدراسات قد استند إلى فروض غير صادقة ، وكيف أن عملية التجريد لم تكن تتم فى سياقها وموضعها الصحيح ، وكيف أسئ فهم النتائج وتفسيرها ، وكيف ساد فهم خاطئ للمشكلات[٢١٩] والمؤكد أن النظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الغربية تستطيع أن تؤدى بنا إلى استنتاجات صادقة إذا ما طبقناها على العالم الغربى ، ولكنها لن تقودنا إلى استنتاجات صادقة إذا ما طبقناها — كما هى — على الدول النامية ، ذلك أن الاتجاهات والنظم السائدة فى الدول الأخيرة تتخذ طابعاً معيناً يصعب

---

(٢١٨) ويرتبط ذلك — بطبيعة الحال — بالتطورات التى طرأت على العلوم الاجتماعية ، والتى تعد — بدورها انعكاسا لاعتبارات سياسية عامة ؛ كما يرتبط ذلك بتصفية الاستعمار ورغبة الدول المتخلفة فى تحقيق التنمية (وهى رغبة توجد أساسا لدى صفواتها المثقفة) .

(٢١٩) ويمكننا أن نستشهد على ذلك بما ذهب إليه هيرسكوفيتز Herskovits . فى معرض مناقشته للتقاليد الوطنية فى أفريقيا نجده يعالجها كما لو أنها تقاليد واحدة ، متجاهلا عناصر هامة يمكن أن تفرق بينها ؛ هذا بالإضافة إلى عدم دراية كافية بالشواهد والوقائع . فليس صحيحاً على العموم أن التقاليد الوطنية خالية تماماً من المفهوم الحديث عن الوقت . فالشخص السودانى (الذى استشهد به هيرسكوفيتز كمثال على عدم المواظبة والمحافظة على المواعيد) يحافظ على وقته ومواعيده فى نواح عديدة . فهو مواظب عندما يتناول فطوره بعد صيامه أحد أيام شهر رمضان ، وهو مواظب أيضاً عندما يؤدى شعائر الصلاة ؛ أى أنه ليس مجرداً تماماً من معنى المواظبة . ومن الصعب أن نفهم سلوك هذا الشخص السودانى بعيداً عن دينه الإسلامى (وهذا ما أغفله هيرسكوفيتز) . فالإسلام دين يقدر الوقت ، ويشجع على الالتزام به بل إن هناك شواهد عديدة تشير إلى أنه منذ أزمان سحيقة والناس فى مختلف أنحاء العالم يقدرون قياس الوقت والمواظبة . انظر :

M.J. Herskovits ,,Economic Change and Cultural Dynamics", in R. Braibanti and J.J. Spengler (eds.) *Tradition, Values and Socio-Economic Development*, Durham, N.C., Duke University Press. 1961.

معه إجراء تحليلات اقتصادية واجتماعية وسياسية من النوع السائد فى الدول الغربية . لذلك يتعين إعادة صياغة كثير من المفاهيم والنظريات الغربية على نحو يلائم واقع الدول النامية .

وفى ضوء انتقاداتنا السابقة يمكننا القول ، إن دراسة الدول النامية تتطلب إقامة نظرية بديلة عن تلك النظريات الغربية التى لم تعد تستطيع الصمود أمام واقع هذه الدول . ومن الضرورى أن تستند هذه النظرية إلى فهم عميق للعناصر البنائية للتنمية ، أى فهم عميق لوجود عالم متقدم جنباً إلى جنب عالم متخلف . كذلك يجب أن تستند هذه النظرية إلى فهم حقيقى لتاريخ كل من الدول النامية والدول المتقدمة . فالتخلف ليس هو الحالة الأصيلة للدول الأولى ، وإنما مفروض عليها بفعل قوى تاريخية معينة وهذا يجعلنا نذهب بعد ذلك — متفقين مع فرانك — على ضرورة تبنى كل العناصر الثورية التى تستطيع أن تدفع تنمية دول العالم الثالث خطوات إلى الأمام .

ولو أردنا قدراً من التخصيص قلنا إن ظاهرة تخلف دول العالم الثالث تعود إلى نوعين من العوامل (أو الأسباب) ، لا يزالان بحاجة إلى فهم عميق . العامل الأول خارجى مرتبط بالنظام العالمى الإمبريالى الذى يضمن للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة مضاعفة احتكاراتها عن طريق استغلال الدول النامية والإبقاء على أوضاعها الراهنة ، أى أن تظل مورداً أساسياً للمواد الخام والمواد الغذائية ، وأن تظل السوق الرئيسية لما تجب الدول الرأسمالية ، وأن تظل أخيراً موطناً أساسياً لاستثمار رءوس الأموال الأجنبية . أما العامل الثانى فهو داخلى ومرتبط بطبيعة دول العالم الثالث وبناءاتها واستراتيجياتها ، أى مرتبط بقدراتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادى وإلغاء التبعية الاقتصادية لرأس المال الأجنبى ، وإجراء تغييرات اجتماعية حقيقية تلائم مقتضيات التنمية الاقتصادية[٢٢٠] وفضلا عن ذلك فإن فهم التخلف (أو التنمية) مرتبط بعدد من الظروف (أو الشروط)

---

(٢٢٠) انظر : دكتور عطية مهدى سليمان ؛ التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف ؛ الجزء الثانى ، استراتيجية التنمية ؛ مذكرة داخلية رقم (٢٩٧) ؛ معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مارس ١٩٧٣ .

التنظمية والبشرية . وهنا يبدو لنا الدور الهام الذى يمكن أن يلعبه الكادر السياسى فى تحديد أهداف وأولويات النضال ضد التخلف ، وتلك حقيقة أيديولوجية خالصة ، ذلك أن النضال ضد التخلف مرتبط بتفانى الكادر السياسى فى خدمة المصلحة القومية . وقد تفسر لنا هذه الحقيقة الركود الاقتصادى الذى تعانى منه كثير من الدول المتخلفة الغنية بالموارد الطبيعية . ولا يستطيع هذا الكادر السياسى أن يؤدى مهامه بنجاح دون مشاركة جماهيرية حقيقية ، على أن يتم الارتفاع بمستوى وعى الجماهير إلى أقصى حد ممكن . وباختصار فإن فهم تخلف الدول المتخلفة ووسائل تنميتها يتطلب فهماً عميقاً لكل من العوامل الخارجية والداخلية التى أسهمت فى تدعيم هذا التخلف[٢٢١] .

وإذن فعلى علم اجتماع التنمية أن ينطلق من قضية أساسية هى أن التخلف يمثل نتاجاً لعمليات **عالمية — تاريخية** مستمرة . ونستطيع من داخل إطار هذا الفهم أن نشرع فى تحليل وتوضيح الجوانب الأساسية للظواهر أو العناصر المحددة للتخلف والتى تسعى إلى استمراره . وأعتقد أن النزعة البنائية التى تبناها فرانك (والتى أشرنا إليها فى مواضع عديدة سابقة) تتطلب النزعة الفينومينولوجية التخصيصية التى تبناها فرانتز فانون . ذلك أن العالم الاجتماعى ليس مؤلفاً فقط من بناءات وقوى اقتصادية وسياسية ، ولكنه يتضمن أيضا أفراداً عليهم أن يواجهوا مشكلات العيش المشترك . بعبارة أخرى يجب ربط التحليل البنائى بإطار تأخذ المعانى مكانها فيه . ولا يمكن أن يتم ذلك دون تأكيد الطابع الشمولى للإنسانية ، فى نفس الوقت الذى نؤكد فيه الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعى أو الظاهرة التى نتناولها بالدراسة . ونستطيع الاستشهاد على ذلك بما فعله فانون . فعند مناقشته للاستعمار ، نجده لا يتناوله فقط بوصفه حقيقة بنائية ، بل يتناول أيضاً الحقيقة الفينومينولوجية التى تتبدى بوضوح فى قوله : « إن الرجل الأبيض هو الذى خلق الرجل الأسود ؛ بيد أن الأخير هو الذى خلق زنجيته »[٢٢٢] . وعند تحليل

(٢٢١) انظر شارل بيتلهايم ؛ التخطيط والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٦١-٦٤ .

(٢٢٢) F. Fanon; *Studies in a Dying Colonialism*, N.Y. 1965.

هذا وقد نقل هذا الكتاب إلى العربية تحت عنوان أكاديمى . انظر فرانتز فانون، سوسيولوجية ثورة، ترجمة ذوقان قرقوط ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ .

فانون لنتائج الحرب على المرأة الجزائرية ، نجده يوضح كيف أن معنى الحجاب قد تحول من مضمونه التقليدى إلى أداة أو رمز لمقاومة الاستعمار الفرنسى [٢٢٣] . كذلك يوضح لنا فانون كيف أن الثورة الجزائرية قد أحدثت تغييرات عميقة على بناء الأسرة الجزائرية المتماسكة ، وكيف أن مجرى حوادث الثورة قد خلق — بعد ذلك — من الأجزاء المتفرقة مجتمعاً جزائرياً جديداً ، وكيف أن ذلك فرض على الجزائرى التوافق مع قيم دائمة التغير .

والمؤكد أن فانون قد استطاع ببراعة — وكما أشرنا من قبل — تجنب الاستخدام الدوجماطيقى لمقولات التفكير التى لم تعد تلائم الواقع الدولى المعاصر . فلقد ذهب — معارضاً الماركسية المتزمتة — إلى أن سكان الأحياء الحضرية المتخلفة فى الدول النامية يشكلون قوة ثورية محتملة . ولقد أمل فانون أن يتمكن العمال الصناعيون الغربيون من التضامن مع جماهير العالم الثالث . وبرغم ما ينطوى عليه تحليل فانون من قوة وبعد نظر ، إلا أن كثيراً من تعميماته تكاد تنطبق على مجتمعات بعينها دون أخرى ؛ أى أنها تنطبق على المجتمعات التى تشهد استعماراً استيطانياً أكثر مما تنطبق على المجتمعات التى تخضع لاستعمار حديث . ويوجد هذا الميل إلى التعميم لدى بعض الكتاب الماركسيين المحدثين المعنيين بدول العالم الثالث . فعلى سبيل المثال نجد لين بياو Lin Piao يذهب إلى أنه « لما كانت الثورة فى الصين قد بدأت فى المناطق الريفية وانتصرت — فى النهاية — فى المدن ؛ فإن مجرى « الثورة العالمية » يجب أن يتخذ طريقاً مماثلا بالنسبة لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، تلك الشعوب التى تشكل المناطق الريفية من العالم . أما المدن فى هذه الحالة فتمثل دول أمريكا الشمالية وأوربا » [٢٢٤] .

---

(٢٢٣) ولقد أوضح فانون كيف أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية قد توصلت إلى نظرية سياسية تقوم على الأفكار التالية : « إذا أردنا تقويض دعائم المجتمع الجزائرى ، فعلينا أولا وقبل كل شىء اكتساب النساء ، ويجب علينا البحث عنهن خلف الحجاب ، وفى المنازل حيث يختفين الرجل » . Ibib

(٢٢٤) S. Schram, *Mao Tse-Tung*; Pelican, 1966.

وإن كان هناك بعض الكتاب يذهبون إلى ضرورة تبنى نماذج تقوم على السياسات المتخصصة والخبرات المعينة التى مرت بها دول معينة . فعلى سبيل المثال نجد ريجيس دوبراى Debray يذهب إلى أن التغير الثورى يتولد من خلال حرب العصابات التى تتولى طبع الجماهير المتحركة بطابع سياسى ممهدة بذلك الطريق لعمل نهائى يتمثل فى دراما ثورية . انظر .

R. Debray; *Revolution in the Revolution*, Monthly Review, Vol. 1967.

وعلى علم اجتماع التنمية أخيراً أن يطور إطاراً عامًّا يضم فى داخله أنماطًا محددة من الظواهر مثل الوسائل الممكنة المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى ، وتصنيف أنساق المعتقدات المختلفة . . . إلخ) . ويجب أن يظل هذا الإطار مفتوحًا لسبب بسيط هو ، أنه ليس ثمة مجتمع معاصر مقفلا أو مستقلا بذاته . وعلى هذا الإطار أن يكون متسقًا مع إدراكنا بأن الإنسان قد أصبح يميل إلى امتلاك المعرفة الضرورية والمهارات التكنولوجية التى تضمن له بناء مجتمع إنسانى رشيد ؛ مجتمع متحرر من الحاجة والاستغلال والاغتراب .